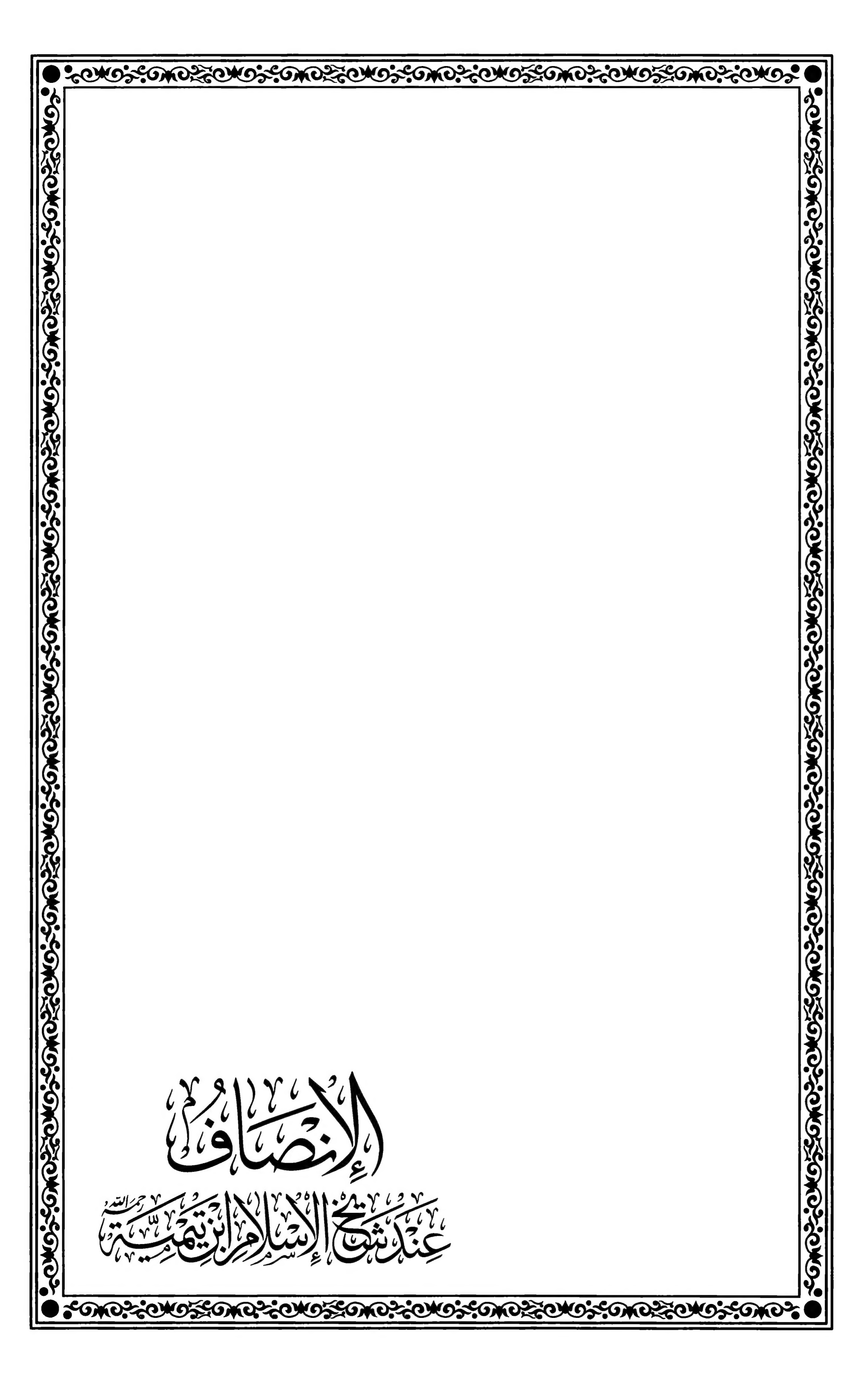




تأليف
أحمد بن ناصر الطيار




الإنصاف
عند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

ح مؤسسة الحجاز الخضراء التجارية، ١٤٤٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الطيار، أحمد بن ناصر
الإنصاف عند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله./
أحمد بن ناصر الطيار - ط١ - الرياض، ١٤٤٦ هـ.
١٥٠ص ؛ ١٧ x ٢٤ سم.

رقم الإيداع: ١١٧٤٠ / ١٤٤٦
ردمك: ٧ - ٨ - ٩٢٢٨٣ -٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الأولى
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م)



للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - شارع السويدي العام - شرق النفق
الإدارة والمبيعات جوال - ٠٠٩٦٦٥٦٧٣٣٣٤١٧ - ٠٠٩٦٦٥٦٥٦١١٥٠٠٥٨ - ٠٠٢٠١١١٦٨٩٩١٠٠ - ٠٠٢٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣
القاهرة - خلف الجامع الأزهر الشريف - هاتف: ٠٢/٢٥١٠٧٤٧٢ الإسكندرية - جوال: ٠١١١٦٨٣٣٥٥١
البريد الإلكتروني: d.alhijaz@gmail.com



تأليف
أحمد بن ناصر الطيار





«من لم يعدل في خصومه ومنازعيه،
ويعذرهم بالخطأ في الاجتهاد؛ بل ابتدع بدعة
وعادى من خالفه فيها أو كفره: فإنه هو ظلَم نفسه»

ابْنِ تَيْمِيّة رَحِمَهُ اللهُ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إله الأوّلين والآخرين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله الصّادق الأمين، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه صلاةً وسلامًا تامّين إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنّ العدل والإنصاف مع المخالف، والثناء عليه بما فيه من الخير، مع عدم المداهنة والمجاملة في بيان الحقّ بعدل ورفق ورحمة من أعظم سمات الصادق المخلص سليمِ القلب، الباحث عن الحق.

قال الإمام ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ: ما تحلى طالب العلم بأحسن من الإنصاف وترك التعصب.اهـ[١].

والواجب على المسلم ألا يتحيَّزَ إلى فئَةٍ مُعيَّنة، يُوالي ويُعادي لأجلها، بل يأخُذ من كلِّ أناسٍ أحسنَ ما عندهم، ويُحاول أن يُصلح ما وجده من خطأ بقدر الإمكان.

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: والبصير الصادق: يضرب في كل غنيمة بسهم، ويعاشر كل طائفة على أحسن ما معها، ولا يتحيز إلى طائفة وينْأى عن الأخرى بالكلية: أن لا يكون معها شيء من الحق.

---

(١) نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ١/ ٢٦٣، طباعة: دار الحديث ـ مصر، ١٣٥٧تحقيق: تحقيق: محمد يوسف البنوري.

فهذه طريقة الصادقين، ودعوى الجاهلية كامنة في النفوس.اهـ[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: حذار حذار من أمرين لهما عواقب سوء:

أحدهما: رد الحق لمخالفته هواك، فإنك تُعَاقب بتقليب القلب، وردِّ ما يَرِد عليك من الحق رأسًا، ولا تقبله إلا إذا برز في قالب هواك، قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ فعاقبهم على رد الحق أول مرة بأنْ قلَّب أفئدتهم وأبصارهم بعد ذلك.

والثاني: التهاون بالأمر إذا حضر وقته، فإنك إن تهاونت به ثبَّطك الله وأقعدك عن مراضيه وأوامره عقوبةً لك، قال تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ ﴿٨٣﴾﴾.

فمن سَلِم من هاتين الآفتين، والبليّتين العظيمتين فلْيَهْنِه السلامة.اهـ[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فمن هداه الله سبحانه إلى الأخذ بالحق حيث كان، ومع من كان، ولو كان مع من يُبغضه ويعاديه، وردَّ الباطل مع من كان، ولو كان مع من يحبه ويواليه، فهو ممن هدى اللهُ لما اختُلف فيه من الحق).اهـ[٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾، ومن العدل فيهم: قبول الحقِّ من أيِّ أحد، سواءً من أفرادٍ أو جماعات.

ولما دلَّ الشيطان أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى آية الكرسي؛ لتكون له حرزًا

---

(١) مدارج السالكين (٢/ ٣٧٠).

(٢) بدائع الفوائد: ٤/ ١١٢٨ ـ ١١٢٩.

(٣) الصواعق المرسلة ٢/ ٥١٦.

من الشيطان، وذلك مقابل فكِّه من الأسر، قال له النبي ﷺ: «**صدقك وهو كذوب**». رواه البخاري[١]

فليس هناك أكذب من الشيطان، ومع ذلك، قبل منه النبيُّ ﷺ كلامه هذا، وأخبر أنه صادقٌ فيه.

ويظهر جليًّا لكل من قرأ لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتصافه بمبدأ العدل والإنصاف مع المخالف، والثناء على ما فيه من خير.

وقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاعدة عظيمة، جاء تقريرها والتأكيد عليها في الكتاب والسُّنّة، وعمِل بها سلف الأمة من الصحابة وتابعيهم بإحسان، وهي أنه: «لا يجوز أن يُتكلَّم في أحد إلا بعلم وعدل».

ومعنى بعلم: أي بعلم بالشرع، وعلم بحال ومقال من يتكلّم فيه.

ومعنى بعدل: أي: بإنصاف، بحيث يذكرُ ما فيه من الخير والمحاسنِ إن وُجدت، ولا يُهدرها بسبب خطأ وقع فيه.

وقلّ من تكلّم في غيره بعلم وعدل، والسلامة لا يعدلها شيء، فمن سكت وسلم خيرٌ ممن تكلّم وأثم.

نسأل الله أن نلقاه ولم نظلم أحدًا من عباده بقول أو فعل.

وكثيرًا ما يسوق كلام المبتدعة ومَن أخطأ من أهل السُّنّة والجماعة فيمتدح ما فيه من كلامٍ حسنٍ موافق للشرع، ويذم ما فيه من كلامٍ قبيحٍ مخالف للشرع.

«والعجيب أن شيخ الإسلام لما أنصف خصومه لم ينصفوه بل رموه بعظائم الأمور، ولفقوا عليه كثيرًا من التهم الباطلة، فكم من محنة جرت له في حياته بسببهم حتى لقي ربه وهو في السجن، أما بعد وفاته فليست

---

(١) (٢٣١١).

حاله وحال كتبه أحسن منها في حياته، والكل سيقفون بين يدي حكم عدل لا يظلم مثقال ذرة»[١].

وإنّ شيوع الإنصاف بين المسلمين عامةً وطلبةِ العلم وحملتِه على وجهٍ خاص لهو من أعظم أسباب صفاء قلوبهم على بعض، ومودة بعضهم لبعض، وله أثر عظيم في تقاربهم وترابطهم وتعاضدهم، وإذا اختل الإنصاف اختلفت القلوب واختلّت المودّة، ودبّ الخلاف، ونشأت الفُرقة، وتفاقم فيهم وباء التفرّق، وامتلأت القلوب بالغل والحقد والحسد والغيرة المذمومة، وقد صدق المتنبي حين قال:

ولم تَزَلْ قلَّةُ الإنْصافِ قاطِعةً   بيْنَ الرِّجالِ ولَوْ كانُوا ذَوي رحمِ

وإنّ من أعظم أسباب قلة الإنصاف: غلبةَ حظوظ النفس، وهذا يؤدّي إلى الانتصارِ لها أعظم من الانتصارِ للحق، وهذه مصيبةٌ عظيمة، وعقوبةٌ على مَن غلّب حظوظ نفسه.

والناس بالنسبة للانتصار للحق وللنفس أربعة أقسام:

القسم الأول: مَن صَرَف همّته إلى الانتصارِ للحق، فهذا من أفضل الناس، وهو وليّ الله.

القسم الثاني: مَن صَرَف همّته إلى الانتصارِ للنفس، فهذا من أرْذل الناس، وهو عدوّ الله.

القسم الثالث: مَن صَرَف همّته إلى الانتصارِ للحق تارة، وللنفس تارة أخرى، فهذا خلط عملًا صالحًا وآخر سيّئًا، ويُخشى عليه أنْ يَتَمادى في الانتصار لنفسه فيهلك ويضلّ.

القسم الرابع: من ليست لهم همّةٌ لا في الانتصارِ للحق ولا في الانتصارِ للنفس، بل هو ذليل وضيعٌ جبانٌ.

---

(١) «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٢/ ٧٠١).

وهناك أربعةُ أمراض تحرّض على الانتصار للنفس، وهي الحقد، والكبر، وحبّ العلو، والحسد، فمن تلوّث بها أو ببعضها انتصر لنفسه ولابدّ، ومن طهّر قلبه منها لوجه الله أعانه على الانتصار للحق.

المرض الأول: الحقد، وامْتلاء قلب المسلم بالغلّ والحقد على أخيه المسلم من أخطر الأمراض وأفتكها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من أعظم خبث القلوب أن يكون في قلب العبد غلّ لخيار المؤمنين».

المرض الثاني: الكبر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كثيرٌ من المنْتسبين إلى العلم يُبتلى بالكِبْر، كما يُبتلى كثيرٌ من أهل العُبَّادة بالشرك، ولهذا فإن آفة العلم الكِبْر، وآفة العبادة الرياء، وهؤلاء يُحْرَمون حقيقة العلم، كما قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

قال أبو قِلابة: منع قلوبَهم فهمَ القرآن.اهـ.

تأمل قوله: «كثيرٌ من المنْتسبين إلى العلم يُبتلى بالكِبْر» فالذي يُبتلى بمرض الكبر ممن ينتسب إلى العلم تعلّمًا وتعليمًا كثير، نسأل الله ألا نكون منهم.

المرض الثالث: حبّ العلوّ، وهو مرضٌ خطير، يجعل قلب صاحبه مليئًا بالحسد وحبّ الدنيا والرياسة، فيبذل لأجل المنصب شرفه ودينه، ويجحد الحق ويُبغض من جاء به إذا لم يكن على هواه، أو نازعه منصبه وجاهه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من المعلوم بالضرورة بعد التجربة والامتحان أن الإنسان قد يعرف أن هذا رسول الله، وما في قلبه من محبة الرياسة والحسد له ونحو ذلك يوجب أن يبغضه ويعاديه أعظم

من معاداة من جهل أنه رسول الله، وقد قال تعالى في حق آل فرعون: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]. اهـ.

المرض الرابع: الحسد، وهو داءٌ عضالٌ يصعب شفاؤه، والْمُبتلى به لا يُمكن إرضاؤه، والخيرُ كلُّ الخير في فراقه.

وحسد الإنسان لمن فُضّل عليه بعلم، أو مال، أو جاهٍ، أو منصب: من أبشع الطباع، وأبغض الصفات، وهو خلق إبليس، وهو الذي كان السبب في سعْي إخوة يوسف في التخلص منه.

قال ابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ عند قول إخوة يوسف: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ۝٩﴾: هذه آية من عبر الأخلاق السيئة، وهي التخلص من مزاحمة الفاضل بفضله لمن هو دونه فيه أو مساويه، بإعدام صاحب الفضل، وهي أكبر جريمة؛ لاشتمالها على الحسد، والإضرار بالغير، وانتهاك ما أمر الله بحفظه. اهـ[١].

فمتى حلّت هذه الأمراض كلّها أو بعضها في قلْبٍ أفْسده، وسرَى الفسادُ إلى الجوارح، وأعظمها فسادًا اللسان، فترى صاحبه بذيء الكلام، طعّانًا، مغتابًا، يهمزُ ويحتقر ويُسقط من يُبغضه أو يُخالفه، فلا يلتمس للمجتهد عذرًا، ولا يعرف للكبير قدرًا.

فكلّ من يُخالفه تحْت سطْوته، وجميعُ مَن رفعَه الله ـ ولم يدْخل تحْت لوائِه ـ محجوبٌ من رحمته.

ومن لا يَرحم لا يُرحم، ولا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر.

---

(١) التحرير والتنوير (١٢/ ٢٢٣).

ولا غَرْو إنْ كان مَن أُصيب بهذه الأمراض أو بعضها من أهل العلم وحملته أنْ تُنزَع منه بركة العلم وثمراته وآثاره، قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾.

فلا يُنْعِم الله عليه بلذّة العبادة، ولا يُقِرّ عينه بحلاوة الطاعة، ولا يهَبُه الله دقّة الاسْتنباط، وحدّة الفَهم، ونور الحكمة، والبرَكة والقبول، ولو كان كثير العلم والمطالعة، ولا يكون له قبولٌ ولا تأثير.

فاحذر من هذه الأدواء الخطيرة، وتفقّد قلبك، وفتش عن خفايا نفسك، واجتهد في أن تكون من أهل الورع والصلاح الأخفياء الأتقياء.

ومتى صدقت مع الله وصَلْت، ومتى أخْلصت لله هُديت.

فاللهم طهر قلوبنا من الغل والحقد والحسد والكبر وسوء الظن، واجعلنا هداة مهتدين.

والأخلاق الباطنة مغذيّة للأخلاق الظاهرة، بل هي ينْبوعُها وزادُها ومنشؤها، فإن كانت الباطنة حسنة كانت الظاهرة حسنة ولابدّ، وإن كانت سيئة كانت الأخلاق الظاهرة سيئة ولابدّ.

فمن كان قلبُه نقيًا من الغلّ والحقد والكبرِ والحسد وسوء الظنّ عاش في راحة قلبيّة، وطمأنينة نفسيّة، وتجلّى أثُر ذلك على تعامله مع مَن يُخالفه أو يُبغضه، فيُعامله بالإنصاف والعدل والرحمة والرفق.

وعلى ضد ذلك من كان قلبُه ملوَّثًا بالغلّ والحقد والكبرِ والحسد وسوء الظنّ ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ عاش في ضيق قلبي، ونكد معيشي، وبدا أثُر ذلك جليًا على تعامله مع مَن يُخالفه أو يُبغضه، فلا يُعامله إلا بالجور والفجور والحدة والقسوة وبذاءة اللسان، فلا يتورع عن غيبته وإساءة الظن به والحط من قدره، ولا يرضى بصوابٍ وحقٍّ جاء من قِبَله، ولا يلتمس له أيّ عذر، بل يجعله ـ وهو مسلم موحّد

مظهر للسُّنّة ـ في صف واحد مع المبتدعة الضالين، والمنافقين الفاسقين.

ولو تأملتَ هؤلاء لرأيتهم ـ ولو كثُر كلامهم ـ ليس لهم قبول ولا أثرٌ فيما يبذلون؛ لأنه ـ والله أعلم ـ قد نُزعت منهم البركة.

وتأمل في اسْتدراكات ابن القيم على أبي إسماعيل الهروي الحنبليّ الْمُتَوَفَّىَ سنة: (٤٨١)، وهو يشرح كتابه: (منازل السائرين)، ومَدَى تأدُّبِه معه، والْتِماس العذر لبعض عباراته الخاطئة.

علمًا أنّه يشرح كتاب عالمٍ عنده بعضُ الزلات والأخطاء والبدع الصوفيّة، ولم يمنعه ذلك من أنْ يستفيد منه، بل ويشرحَ كتابه، مع ما فيه من الشطحات والأخطاء التي ردّ عليها في مواضعها.

ومن المواضع التي أخطأ الهروي فيها، وتعامل ابن القيم معه تعاملًا لطيفًا ما يلي:

قال رَحِمَهُ اللهُ في قول صاحِبِ الْمَنازِلِ: (هُو ـ أي الْفَناءُ ـ اضْمِحلالُ ما دُونَ الْحقِّ عِلمًا، ثُمّ جَحْدًا، ثُمَّ حَقًّا): وحاشا شيخَ الإسلام ـ يعني الهروي ـ من إلحاد أهل الاتِّحاد، وإن كانت عبارته موهمةً بل مفهِمةً[١]..

وقال أيضًا عنه: «ولا توجِب هذه الزَّلَّةُ من شيخ الإسلام ـ يعني الهروي ـ إهدارَ محاسنه وإساءَةَ الظَّنِّ به، فمحلُّه من العلم والإمامة والمعرفة والتفقُّه في طريق السُّلوكِ: المحلُّ الذي لا يُجهَل. وكلُّ أحدٍ فمأخوذٌ من قوله ومتروكٌ إلّا المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، صلواتُ الله وسلامه عليه. والكاملُ مَن عُدَّ خطؤه»[٢]..

---

(١) (١/٢٢٩). (٢) (١/٣٠٩).

وقال رحمه الله في قول صَاحِبِ الْمَنَازِلِ: (الرّجاء أضعف منازل المريدين): شيخ الإسلام حبيبٌ إلينا، والحقُّ أحبُّ إلينا منه، وكلُّ من عدا المعصوم فمأخوذٌ من قوله ومتروك. ونحن نحمل كلامه على أحسن محامله، ثمَّ نبيِّن ما فيه..

ثم قال ـ بعد أنْ وجَّه عباراته على أحسن وجه، وحملها على أحسن محمل ـ: فهذا وجه كلامه، وحملُه على أحسن محامله.

فيقال: هذا ونحوه من الشَّطحات التي ترجى مغفرتُها بكثرة الحسنات، ويستغرقها كمالُ الصِّدق وصحَّةُ المعاملة وقوَّةُ الإخلاص وتجريدُ التوحيد، ولم تُضمن العصمة لبشرٍ بعد رسول الله ﷺ.

وهذه الشطحات أوجبت فتنةً على طائفتين من النّاس:

إحداهما: حُجِبت بها عن محاسن هذه الطائفة ولطفِ نفوسهم وصدقِ معاملاتهم، فأهدروها لأجل هذه الشطحات، وأنكروها غاية الإنكار، وأساؤوا الظنَّ بهم مطلقًا، وهذا عدوان وإسراف، فلو كان كلُّ من أخطأ أو غلط تُرِك جملةً وأُهدرت محاسنُه لفسدت العلوم والصِّناعات والحِكَم، وتعطَّلت معالمها.

والطائفة الثانية: حُجبوا بما رأوه من محاسن الطائفة، وصفاءِ قلوبهم، وصحَّة عزائمهم، وحسن معاملاتهم عن رؤية عيوب شطحاتهم ونقصانها؛ فسَحَبوا عليها ذيل المحاسن، وأجروا عليها حكم القبول والانتصار لها، واستظهروا بها في سلوكهم. وهؤلاء أيضًا مُعتدون مُفرِطون.

وأهل البصيرة والإنصاف أعطَوا كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، وأنزلوا كلَّ ذي منزلةٍ منزلته، فلم يحكموا للصحيح بحكم السقيم المعلول، ولا للمعلول السقيم بحكم الصحيح، بل قبلوا ما يُقبَل، وردُّوا ما يردُّ.

وهذه الشطحات ونحوها هي التي حذَّر منها سادات القوم، وذمُّوا عاقبتها، وتبَرَّؤوا منها. .

ثم قال: والله يشكر لشيخ الإسلام[١] سعيَه، ويُعلي درجته، ويَجزيه أفضل جزائه، ويجمع بيننا وبينه في محلِّ كرامته. فلو وَجَد مريدُه سعةً وفسحةً في ترك الاعتراض عليه واعتراض كلامه لَمَا فعل، كيف وقد نفعه الله بكلامه، وجلس بين يديه مجلس التِّلميذ من أستاذه، وهو أحدُ مَن كان على يديه فتحُه يقظةً ومنامًا[٢].

ثم قال في خاتمة كتابِه: فيا أيُّها القارئ له، لك غنمُه وعلى مؤلِّفه غرمُه، ولك ثمرتُه وعليه تبعتُه، فما وجدتَ فيه من صوابٍ وحقٍّ فاقبله ولا تلتفت إلى قائله، بل انظر إلى ما قال لا إلى من قال، وقد ذمَّ الله تعالى من يردُّ الحقَّ إذا جاء به مَن يبغضه، ويقبله إذا قاله مَن يحبُّه، فهذا خلقُ الأمّة الغضبيّة، قال بعض الصّحابة: اقبل الحقَّ ممَّن قاله وإن كان بغيضًا، ورُدَّ الباطلَ على من قاله وإن كان حبيبًا، وما وجدتَ فيه من خطأٍ فإنَّ قائلَه لم يألُ جهدَ الإصابة، ويأبى الله إلّا أن ينفرد بالكمال:

فالنَّقصُ في أصل الطّبيعة كامنٌ فبنو الطّبيعة نقصُهم لا يُجحَدُ

وكيف يُعصَم من الخطأ من خُلِقَ ظلومًا جهولًا، ولكن مَن عُدَّتْ غلطاتُه فهو أقرَبُ إلى الصّواب ممّن عُدَّت إصاباته.

وعلى المتكلِّم في هذا الباب وغيره: أن يكون مصدرُ كلامه عن العلم بالحقِّ، وغايتُه النَّصيحةَ لله ولكتابه ولرسوله ولإخوانه من المسلمين، وإذا كان الحقُّ تبعًا للهوى فسد القلبُ والعملُ والحالُ والطَّريقُ، قال الله تعالى: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ

(١) أي: صاحب «المنازل» أبي إسماعيل الهروي.
(٢) (٢/ ٢٦٢ ـ ٢٨٣).

﴿وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١]، وقال النّبيُّ ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتّى يكون هواه تبعًا لما جئتُ به**»، فالعلمُ والعدلُ أصلُ كلِّ خيرٍ، والجهلُ والظُّلمُ أصلُ كلِّ شرٍّ، والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحقِّ، وأمرَه أن يعدل بين الطّوائف، ولا يتّبع أهواءَ أحدٍ منهم، فقال تعالى: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ ۖ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ۖ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ (١٥)﴾ [الشورى: ١٥]»[١].

وهناك مواضع غيرها كثيرة، أعرضت عنها خوف الإطالة.

فكلُّ هذا يُؤَكِّدُ لنا أنّ الإنصاف والعدل مع الموافق والمخالف منهجٌ سار عليه علماء السلف والخلف، وأنّ الخطأَ مِن العالم وطالب العلم ـ إذا عُلم حرصهما واجتهادهما ـ لا يُبيح ذمّهما ولا إساءة الظنّ بهما.

ومن توفيق الله تعالى أن يسر لي العناية بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، ومما لفت نظري، وشدّ انتباهي، وأثار عجبي، ونال إعجابي وزاد من إكباري له رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة: شدّة إنصافه وعدله بأقواله وأفعاله مع خصومه ومخالفيه سواء في الاعتقاد أو المذهب أو المنهج.

وقد امتثل أمر الله تعالى بقوله: أمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم: أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم؛ ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة.

---

(١) (٤/٥٥٤ ـ ٥٥٦).

ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام.

وقد قال النبي ﷺ: «**ليس ذنب أسرع عقوبة من البغي وقطيعة الرحم**»؛ فالباغي يصرع في الدنيا وإن كان مغفورًا له مرحومًا في الآخرة؛ وذلك أن العدل نظام كل شيء، فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل: قامت وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق.

ومتى لم تقم بعدل: لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة.

وقال: والعدل مما اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبته، والثناء على أهله ومحبتهم، والظلم مما اتفقوا على بغضه وذمه وتقبيحه، وذم أهله وبغضهم.اهـ[١].

وشيخ الإسلام لم يقتصر على الإنصاف والعدل في أقواله وردوده، مع أعدائه ومخالفيه والرّادين عليه، بل زاد على ذلك فتحلّى بالكرمِ والفضل.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ متحدّثًا عن شيخه ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: وكان بعض أصحابه الأكابر يقول: وددتُ أنّي لأصحابي مثله لأعدائه وخصومه.

وما رأيته يدعو على أحدٍ منهم قطُّ، وكان يدعو لهم.

وجئتُ يومًا مبشِّرًا له بموتِ أكبرِ أعدائه وأشدِّهم عداوةً وأذًى له، فنهَرَني وتنكَّر لي واسترجع، ثمّ قام من فورِه إلى بيت أهله فعزّاهم، وقال: أنا لكم مكانه، ولا يكون لكم أمرٌ تحتاجون فيه إلى مساعدةٍ إلّا

---

(١) منهاج السُّنّة النبوية (٥/ ١٢٧).

وساعدتُكم فيه، ونحو هذا الكلام، فَسُرُّوا به، ودَعَوا له، وعظّموا هذه الحالَ منه، فرحمه الله ورضي عنه.اهـ[(١)].

وكان قاضي المالكية ابن مخلوف يقول: ما رأينا مثل ابنِ تَيْمِيَّةَ، حرَّضْنا عليه، فلم نَقْدر عليه، وقدر علينا فصفح عنا وحاجَجَ عنا[(٢)].

فانظر إلى إنصاف شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وحسن تعامله، وسلامة قلبه، وكرم أخلاقه، وطيب فعاله، مع من ناصبه العداوة في دينه، وتسبّب في سجنه وأذاه.

فأعداؤه هؤلاء ليسوا موافقين له في الاعتقاد، بل كان منهم الصوفي والأشعري والمعتزلي، فإذا كان هكذا تعامله معهم فكيف الحال مع من يُخالفه في بعض آرائه واختياراته من أهل السُّنّة والجماعة؟

اللهم طهر قلوبنا من الحقد والغل والحسد، واجعلنا متّبعين لشرعك، منصفين عبادَك، شاكرين لنعمك، إنك ربنا رؤوف رحيم ودود.

وقد تتبعت كلامه في هذا الباب في كثير من مصنفاته، ودوّنتها في عدة مصنفات[(٣)].

---

(١) مدارج السالكين (٣/ ٩٥).
(٢) البداية والنهاية: ١٤/ ٥٤.

(٣) ومن أحب الرجوع إليها معزوة إلى مصادرها فليرجع إلى:

١ ـ تقريب فتاوى ابن تيمية المجموعة الأولى (١/ ٣٢٢)، (١/ ٤٥٣)، (١/ ٧٣٠) (١/ ٧٤١)، (١/ ٨١٣)، (٢/ ٦٧٥)، (٢/ ٦٩٤) (٣/ ٦٥٨)، (٥/ ٤٢١).

٢ ـ تقريب فتاوى ابن تيمية المجموعة الثانية (١/ ٥٢٠ ـ ٥٢٤)، (٢/ ٤٢٣ ـ ٤٢٥)، (٢/ ٤٥٨).

٣ ـ تقريب فتاوى ابن تيمية المجموعة الثالثة، في باب: [الاختلافُ السائغ منه وغير السائغ، ومتى يُعذر الإنسان بالجهل ومتى لا يُعذر].

وباب: [الإنصاف والعدل وقبول الحقّ من أيّ أحد، وإيراد شيء من تعامل ابن تيمية مع المخالفين]. =

وقد أشار عليّ بعض الناصحين ـ جزاه الله خيرًا ـ أن أفردها لتعمّ فائدتها؛ نظرًا لحاجة الناس الماسّة للعدل والإنصاف عند تعامل بعضهم مع بعض.

وكثيرًا مان يُنْسب لشيخ الإسلام في هذا الباب مواقف وأحكام ليست هي عين رأيه في الحقيقة، وهذا خللٌ عظيم، وافتراء وتقوّل عليه، ويرجع سبب ذلك إلى عدم الوقوف على جميع كلامه في هذا الباب، فلا يجوز الحكم بحكم عامّ إلا بعد النظر إلى جميع نصوصه وكلامه، وضم النظير إلى نظيره في عموم حكمه في المسائل والأعيان.

فعلى كلّ ناصحٍ أن يحذر من أن يحكي عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قولًا أو موقفًا أو حكمًا مغايرًا ومناقضًا لما يراه ويقول به، وألا يكتفي ببعض كلامه دون الأخذ في الاعتبار بالسياق الذي ورد فيه، مما يجعله غير دقيق ولا يعكس قصده.

ومن توفيق الله لي أني قرأت جلّ كتبه وجمعت ما استطعت من كلامه في هذا الباب، معتنيًا بسياق كلامه، حتى يكون الكلام بعلم وعدل إن شاء الله تعالى.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، صوابًا موفَّقًا، وأن يبارك فيه، إنه سميع قريب مجيب.

= وباب: [الكلام في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم في مسائل الفروع والأصول].

٤ ـ تقريب فتاوى ابن تيمية المجموعة الرابعة، في باب: [الإنصاف والعدل وقبول الحقّ من أيّ أحد، وإيراد شيء من تعامل ابن تيمية مع المخالفين].

٥ ـ عَبْقرِيَّةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رحمه الله.

كما أسأله أن يجزي عني خير الجزاء وأوْفاه أصدقائي وأحبابي الذين راجعوا الكتاب، وصوَّبوا ما فيه من أخطاء، ونصَحوا لي وأعانُوني، ولم يكن ليخرج الكتاب بهذه الحلّة الطيّبة لولا فضل الله وكرمه وإحسانه، ثم بما قاموا به من الجهد والنصح، فجزاهم ربي الفردوس الأعلى.

أحمد بن ناصر الطيار
خطيب جامع
عبد الله بن نوفل بالزلفي
والداعي إلى الله في وزارة الشؤون الإسلامية
البريد الإلكتروني:
ahmed0411@gmail.com
رقم الجوال: ٠٥٠٣٤٢١٨٦٦
١٤٤٥/٨/١٢

تبرئة المخالف من تعمّد الكذب

قال رحمه الله تعالى: بعد أن ساق حجج أهل الكلام في إثبات وجود الرب تعالى، من خلال علم الكلام والجدل والفلسفة:

«من تدبر هذا كله وتأمله وتبين له أن ما جاء به القرآن من بيان آيات الرب ودلائل توحيده وصفاته هو الحق المعلوم بصريح المعقول، وأن هؤلاء خالفوا القرآن في أصول الدين: في دلائل المسائل، وفي نفس المسائل، خلافًا خالفوا به القرآن والإيمان، وخالفوا به صريح عقل الإنسان، وكانوا في قضاياهم التي يذكرونها في خلاف ذلك أهل كذب وبهتان، **وإن لم يكونوا متعمّدين الكذب بل التبس عليهم ما ابتدعوه من الهذيان**».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كما أن المعتزلة لما نصروا الإسلام في مواطن كثيرة، وردوا على الكفار بحجج عقلية، لم يكن أصل دينهم تكذيب الرسول ﷺ، ورد أخباره ونصوصه، لكن احتجوا بحجج عقلية».

التعليق: هذا من إنصافه وعدله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فهو مع شدّة إنكاره على أهل الكلام والمعتزلة أنصفهم ولم يعتد عليهم ويتّهم نياتهم، بل برأهم من تعمّد الكذب، وإن كان خالفهم وردّ عليهم، ولم يكن به حاجة إلى تبرئتهم، لكنّ إيمانه وسمو أخلاقه وعدله جعلته ينصفهم وينطق ببراءتهم من تعمّد الكذب فما أحوجنا إلى مثل هذا الإنصاف فيما بيننا.

وإنك لتجد من يتصدى للرد على غيره بالكتابة أو بالحديث، ويسوق أخطاءه كلها التي وقف عليه، ولا يأتي بحسنة واحدة له، ولو

سمع أحدًا يذكر حسنة له لربما عاداه أو اتهمه بانتمائه لفكر منحرف، والله المستعان.

وقال رحمه الله تعالى: «قال الإمامي[1]: وذهب بعضهم إلى أن الله ينزل كل ليلة جمعة بشكل أمرد راكبًا على حمار، حتى أن بعضهم ببغداد وضع على سطح داره معلفًا يضع كل ليلة جمعة فيه شعيرًا وتبنًا، لتجويز أن ينزل الله تعالى على حماره على ذلك السطح، فيشتغل الحمار بالأكل ويشتغل الرب بالنداء: هل من تائب؟ هل من مستغفر..

أما هذه الحكاية: فحدثني طائفة من ثقات أهل بغداد أنها كذب محض عليهم، وضعها إما هذا المصنف، أو من حكاها له للشناعة، وهذا هو الأقرب، فإن أهل بغداد لهم من المعرفة والتمييز والذهن ما لا يروج عليهم معه مثل هذا».

وقال رحمه الله تعالى في ردّه على البكري: «الجملة الثانية التي من كلامه: أن من توسل إلى الله ـ تعالى ـ بنبيّه في تفريج كربة فقد استغاث به، سواء كان بلفظ الاستغاثة أو التوسل أو غيرهما مما في معناهما، وقول القائل: أتوسل إليك يا إلهي برسولك عندك أن تغفر لي، استغاثة بالرسول حقيقة في لغة العرب وجميع الأمم: وهذا الكلام كذب باطل لم يسبقه إليه أحد، ولا ريب أنه لجهله وهواه وقع في هذا، وإلا فما تعمد أن يقول ما يعلم أنه كذب».

التعليق: مع أن الشيخ يرى ضلال ابن المطهر، إلا أنه رجّح أنه لم يختلق هذه الحكاية، وكذلك الحال مع البكري، الذي تهجّم على شيخ الإسلام وافترى عليه، وبدّعه، ورَماه بالزّنْدقة ـ والعياذ بالله ـ ومع ذلك نفى عنه أن يقول ما يعلم أنه كذب.

---

(١) ابن المطهّر الرافضي الذي ردّ عليه ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

وكان يكفيه أن يبيّن أن الحكاية التي ذكرها ابن المطهر كذب، وأن كلام البكري كذب، لكنه لا يحيد أبدًا عن منهجه في الإنصاف والعدل في أقواله وأفعاله.



انتصارُه لِمَنْ يُعاديه إذا كان الحق معه على مَن يُواليه إذا خالف الحقّ

قال رحمه الله تعالى: حينما ظهر البغيُ من الموافق على المخالف، فحينما تحدث رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ضلالات الجهميّة، ذكر أنّ مِمَّنْ انْتَدبَ لِلرَّدّ عليهِم: أبا مُحمَّد عبد الله بن سعيدِ بْن كُلَّاب: «وكان له فضل وعلم ودين.

ومن قال: إنه ابتاع ما ابتدعه ليظهر دين النصارى في المسلمين: فهذا كذب عليه.

وإنما افترى هذا عليه المعتزلة والجهمية الذين رد عليهم.

وكان أبو الحسن الأشعري لما رجع عن الاعتزال: سلك طريقة أبي محمد بن كلاب.

وابن كلاب لما رد على الجهمية: لم يهتد لفساد أصل الكلام المحدث الذي ابتدعوه في دين الإسلام؛ بل وافقهم عليه.

وهؤلاء الذين يذمون ابن كلاب والأشعري بالباطل هم من أهل الحديث».

التعليق: انظر إلى هذا الإنصاف والعدل الفريد من نوعه، ولكنه ليس غريبًا على من وفّقه الله وهداه لأقوم الأخلاق وكريم الصفات، فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى كما هو معروف ينتسب إلى الحديث وأهلِه، ومَدَحهم في مواضع كثيرة جدًّا، وبيّن أنهم أصح الطوائف منهجًا

وعقيدةً، ومع ذلك: فقد انتصر لابْنَ كُلَّابٍ وَالْأَشْعَرِيّ، وهما ليسا من أهل الحديث، بل قد ردّ على بعض أقوالهما، ومما قال عنهما: «ذمّ السلف والأئمة أهل الكلام والمتكلمين الصفاتية؛ كابن كرامِ وابن كلاب والأشعري»[١].

ومع ذلك: فقد عاب على من ذمّهما بِالْبَاطِلِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وهذا درسٌ لكلِّ مؤمنٍ عاقل، ألا يُدافع عن محبوبه مِن الأفراد أو الطوائف أو الحكام في الخطأ والصواب، ويذم المخالف ولو قال الحق، بل يردّ الباطل ولو جاء من حبيب، ويقبل الحق ولو جاء من بغيض.

والبصير الصادق كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «يضرب في كل غنيمة بسهم، ويعاشر كل طائفة على أحسن ما معها، ولا يَتحيَّز إلى طائفة ويَنْأى عن الأخرى بالكلية: أن لا يكون معها شيء من الحق». اهـ[٢].



(١) ٤/ ١٤.

(٢) مدارج السالكين: ٢/ ٣٥٠.

إنصافه وعدلُه في ردوده على الفرق البدعيّة الضالة، وذكرُه لبعض محاسنهم، وتصحيحُه لمقاصدِهم في بعض ما ذهبوا إليه من البدع

قال رحمه الله تعالى: «لا ريب أن المعتزلة خير من الرافضة ومن الخوارج؛ فإن المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة، ويعظمون الذنوب، فهم يتحرّون الصدق كالخوارج، لا يختلقون الكذب كالرافضة، ولا يرون أيضًا اتخاذ دار غير دار الإسلام كالخوارج، ولهم كتب في تفسير القرآن ونصر الرسول ﷺ، ولهم محاسن كثيرة يترجّحون على الخوارج والروافض، وهم قصْدهم إثبات توحيد الله ورحمته وحكمته وصدقه وطاعته، وأصولهم الخمس عن هذه الصفات الخمس؛ لكنهم غلطوا في بعض ما قالوه في كل واحد من أصولهم الخمس».

وقال رحمه الله تعالى: «وإذا قال القائل: هذا الأصل[1] قد قرره مثل أبي الهذيل العلاف وأبي إسحاق النظام، ومثل الجهم بن صفوان، واتبعهم عليه مثل أبي علي وأبي هاشم، وعبد الجبار بن أحمد، وأبي الحسين البصري، وغيرهم، ووافقهم على صحة هذه الطريقة ـ وهو امتناع حوادث لا أول لها ـ مثل محمد بن كرام، وابن الهيثم وغيرهما، ومثل أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر، وأبي المعالي، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وابن الزاغوني، وأبي عبد الله المازري،

(١) وهو الاستدلال على حدوث الأجسام أو حدوث العالم بامتناع حوادث لا أول لها، ويلزم من ذلك قدم هذا العالم ومخالفة نصوص الأنبياء كما قرره الفلاسفة الملاحدة.

والقاضي أبي بكر بن العربي، وغيرهم، بل ومثل الشريف المرتضى وأمثاله من شيوخ الشيعة، فهؤلاء ـ وأضعافهم ـ يحتج بهذه الطريقة، وإن كان أصلها مأخوذًا من الجهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف وغيرهما.

قيل لمن قال هذا القول: الواحد من هؤلاء لم يعظّمْه من يعظّمُه من المسلمين إلا لما قام به من دين الإسلام، الذي كان فيه موافقًا لما جاء به محمد ﷺ، فإن الواحد من هؤلاء له مساع مشكورة في نصر ما نصره من الإسلام، والرد على طوائف من المخالفين لما جاء به الرسول، فحمْدهم والثناء عليهم بما لهم من السعي الداخل في طاعة الله ورسوله، وإظهار العلم الصحيح الموافق لما جاء به الرسول ﷺ، والمظهر لباطل من خالف الرسول، وما من أحد من هؤلاء ومن هو أفضل منهم، إلا وله غلط في مواضع.

وإذا كان كذلك فانظر في هذا الأصل الذي اتبع فيه متأخروهم لمتقدّميهم، من إثباتهم حدوث العالم والأجسام بهذه الطريق: هل هي طريقة صحيحة في العقل أم لا؟

وهل هي موافقة للشرع أم لا؟ فاعرضها على الكتاب والميزان، فإن الله تعالى يقول: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾، فاعرض عما يذكرونه بما ثبت من كتاب الله وسُنَّة رسوله، وما ثبت عن الصحابة التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين، وزنه أيضًا بالميزان الصحيحة العادلة العقلية، واستعن على ذلك بما يذكره كل من النظار في هذه الطريقة وأمثالها، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله، ولا تتبع الظن فإنه لا يغني من الحق شيئًا، وسل الله أن يلهمك ويهديك».

التعليق: أيُّ إنصاف وعدل أعظم من هذا؟ حيث لم يذكر مساوئهم

ويسكت عن محاسنهم، كما هو حال كثير من الناس اليوم، حيث يشنّعون على المخالف لهم ولو كان منتسبًا إلى السُّنّة، ولا يذكرون له حسنةً واحدةً مِن محاسنه التي سارت بها الركبان، أهذه هي أخلاق الإسلام؟

مع أن عقيدة المعتزلة لا يختلف أحدٌ من أهل السُّنّة في ضلالها وانحرافها، وهم الذين تسلّطوا على إمام أهل السُّنّة في زمانه، الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وكفروه وأباحوا دمه، والله المستعان.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: عن طائفة من الناس تستثني فِي أَشْيَاءَ لا يجوز الاستثناء فيها بإجماع المسلمين بناء على أن الأشياء الموجودة الآن إذا كانت في علم الله تتبدل أحوالها؛ فيستثنى في صفاتها الموجودة في الحال ويقال: هذا صغير إن شاء الله لأن الله قد يجعله كبيرًا ويقال: هذا مجنون إن شاء الله لأن الله قد يجعله عاقلًا: «وهؤلاء الذين استثنوا في الإيمان بناء على هذا المأخذ ظنوا هذا قول السلف، وهؤلاء وأمثالهم من أهل الكلام ينصرون ما ظهر من دين الإسلام، كما ينصر ذلك المعتزلة والجهمية وغيرهم من المتكلمين، فينصرون إثبات الصانع والنبوة والمعاد ونحو ذلك، وينصرون مع ذلك ما ظهر من مذاهب أهل السُّنّة والجماعة، كما ينصر ذلك الكلابية والكرامية والأشعرية ونحوهم، ينصرون أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يُرى في الآخرة، وأن أهل القبلة لا يكفرون بالذنب، ولا يخلدون في النار، وأن النبي ﷺ له شفاعة في أهل الكبائر، وأن فتنة القبر حق، وعذاب القبر حق، وحوض نبينا ﷺ في الآخرة حق، وأمثال ذلك من الأقوال التي شاع أنها من أصول أهل السُّنّة والجماعة، كما ينصرون خلافة الخلفاء الأربعة، وفضيلة أبي بكر وعمر ونحو ذلك، وكثير من أهل الكلام في كثير مما

ينصره لا يكون عارفًا بحقيقة دين الإسلام في ذلك ولا ما جاءت به السُّنّة، ولا ما كان عليه السلف».

التعليق: انظر إلى هذا الإنصاف العظيم العجيب، حيث بيّن أنَّ هؤلاء المبتدعةَ لم يقصدوا مُخالفةَ الرسول عليه الصلاة والسلام، ولا مخالفة الشريعة السمحة، وإنما أرادوا تنزيهها، ولكن أخطؤوا في ذلك.

فما بال أقوام مُنتسبين لأهل السُّنّة والسلف الصالح يتهمون نيات بعض الدعاة والمشايخ والمصلحين، الذين لهم لسان صدق في الأمة، فهل هذا عدل أم ظلم، وهل هو إنصاف أم إجحاف، وهل هو حقّ أم ضلال؟

وقال رحمه الله تعالى: «والذين يُحْمَلون إلى عرفات أو غيرها، منهم من لا يَعرِف أن ذلك من الجنّ، ومنهم من يَعرِف ذلك، ويَظُنّ هؤلاء وهؤلاء أنّ ذلك كرامة من كرامات الأولياء، وأنّ هذا العمل مما يُحِبُّه الله ويَرضاه ويثيبُ صاحبَه عليه.

ولو علموا أن ذلك ليس بواجب ولا مستحب في الشريعة، وأنّه من إضلالِ الشياطين لهم: لم يفعلوه؛ لما عندهم من الدين والخير وحسنِ القصد، رحمة الله عليهم.

والمجتهد المخطئ يُغفَر له خَطَؤُه، ويثَاب على حسن قَصْدِه وما عمله من عمل مأمورٍ به، والله أعلم.

لكن مثل هذا هو مما يُعذَر فاعلُه عليه، ليس هو مما يُستَنكَر عليه، بخلاف ما فعلَه من لم يَعرِف، فإنه يظن أن هذا من أعظم القُربات».

التعليق: منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الذي لا يحيد عنه، وهو الذي استمده من الشريعة الغراء: الْتماس الأعذار لكل من مسلم اجتهد في طلب الحقّ فأخطأ وجانب الصواب، في الأصول وفي الفروع، وإحسان الظن بمن ظاهره الصلاح والاستقامة، والدعاء لهم بالرحمة.

وقال رحمه الله تعالى: «قال أبو حامد الغزالي[1]: أقبلت بهمتي على طريق الصوفية، وعلمت أن طريقهم إنما يتم بعلم وعمل، وكان حاصلُ علمهم قطعَ عقبات النفس، والتنزه عن أخلاقها المذمومة وصفاتها الخبيثة، حتى يتوصل بها إلى تخلية القلب عن غير الله تعالى، وتحليته بذكر الله.

وكان العلم أيسر علي من العمل فابتدأت بتحصيل علمهم من مطالعة كتبهم.. حتى اطلعت على كثير من مقاصدهم العلمية، وحصَّلت ما يمكن أن يحصَّل من طريقهم بالتعلم والسماع، وظهر لي أن أخص خواصهم ما لا يمكن الوصول إليه بالتعلم بل بالذوق والحال وتبدّل الصفات.

وكم من الفرق بين أن يعلم حدّ الصحة وحدّ الشبع وأسبابهما وشروطهما وبين أن يكون صحيحًا شبعان.. والطبيب في حالة المرض يعرف حدّ الصحة وأدويتها وهو فاقد الصحة.

فكذلك الفرق بين أن تعرف حقيقة الزهد وشروطها وأسبابها، وبين أن يكون حالك الزهد وعزوف النفس عن الدنيا.

فعلمت يقينا أنهم أرباب أحوال لا أصحاب أقوال، وأن ما يمكن تحصيله بطريق العلم قد حصلته.

ولم يبق إلا ما لا سبيل إليه بالتعلم والسماع، بل بالذوق والسلوك، وكان قد حصل معي من العلوم التي مارستها، والمسالك التي سلكتها في التفتيش عن صنفَي العلوم الشرعية والعقلية إيمان يقيني بالله تعالى وبالنبوة وباليوم الآخر..

---

(١) في كتابه: المنقذ من الضلال (ص١٧٠ ـ ١٧٣).

إلى أن قال: وانكشف لي في أثناء هذه الخلوات أمور لا يمكن إحصاؤها واستقصاؤها..

إلى أن قال: ومما بان لي بالضرورة من ممارسة طريقهم حقيقة النبوة وخاصتها..

قلت: وما ذكره من المشاهدات والكشوفات التي تحصل للصوفية وأنهم يشهدون تحقيق ما أخبر به الرسول ﷺ، ونفْع ما أمر به فهذا أيضًا حق في كثير مما أخبر به وأمر به».

التعليق: الشيخ ردّ على الغزالي في مواضع كثيرة من كتبه، وذم بعض أقواله وأفعاله، ومع ذلك أنْصفه وأبَان ما أوْرده من حقّ وصواب.



الرّدّ على من لا يرى المخالفين شيئًا ولا يعدهم إلا جهالًا ضلالًا

قال رحمه الله تعالى: «تجد كثيرًا من المتفقهة إذا رأى المتصوفة والمتعبدة لا يراهم شيئًا ولا يعدهم إلا جهالًا ضلالًا، ولا يعتقد في طريقهم من العلم والهدى شيئًا، وترى كثيرًا من المتصوفة والمتفقّرة لا يرى الشريعة والعلم شيئًا، بل يرى أن المتمسك بها منقطعًا عن الله وأنه ليس عند أهلها مما ينفع عند الله شيئًا.

وإنما الصواب أن ما جاء به الكتاب والسُّنّة من هذا وهذا حقّ، وما خالف الكتاب والسُّنّة من هذا وهذا: باطل».

التعليق: إذا كان مع المخالف حقّ فاقبله منه واعترف له به، وهذا لا يُزري بك ولا بالحقّ.

وقد علقّ الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كلامه فقال: «هذا الذي قاله شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الحقّ، وهو أنْ نقبل الحقّ من أيّ طائفة، سواء كان من المتصوّفة أو المتفقهة وعلماء الشريعة، أما ألا نقبل من هؤلاء شيئًا ونقول: كلّ فعلهم خطأ فليس بصحيح..

فاقبل الحق من أيّ إنسان، حتى من اليهودي والنصراني، حتى من الشيطان، حتى من الكافر».

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى

لِّلْكَـٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الزمر: ٣٢ ـ ٣٣] الآية، فقد ذم الله ﷻ الكاذب على الله والمكذب بالصدق، وهذا ذم عام.

والرافضة أعظم أهل البدع دخولًا في هذا الوصف المذموم؛ فإنهم أعظم الطوائف افتراء للكذب على الله، وأعظمهم تكْذيبًا بالصدق لما جاءهم، وأبعد الطوائف عن المجيء بالصدق والتصديق به.

وأهل السُّنّة المحضة أولى الطوائف بهذا؛ فإنهم يصْدُقون ويصدّقون بالحق في كل ما جاء به، وليس لهم هوى إلا مع الحق.

والله تعالى مدح الصادق فيما يجيء به والمصدّق بهذا الحق، فهذا مدح للنبي ﷺ، ولكل من آمن به وبما جاء به.

وهو سبحانه لم يقل: والذي جاء بالصدق والذي صدق به، فلم يجعلهما صنفين، بل جعلهما صنفًا واحدًا؛ لأن المراد مدح النوع الذي يجيء بالصدق ويصدّق بالصدق، فهو ممدوح على اجتماع الوصفين، على أن لا يكون من شأنه إلا أن يجيء بالصدق، ومن شأنه أن يصدق بالصدق.

وقوله: ﴿جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ اسم جنس لكل صدْق، وإن كان القرآن أحقّ بالدخول في ذلك من غيره، ولذلك صدّق به أيّ بجنس الصدق، وقد يكون الصدق الذي صدّق به ليس هو عين الصدق الذي جاء به، كما تقول: فلان يسمع الحق، ويقول الحق ويقبله، ويأمر بالعدل ويعمل به، أي هو موصوف بقول الحق لغيره، وقبول الحق من غيره، وأنه يجمع بين الأمر بالعدل والعمل به، وإن كان كثير من العدل الذي يأمر به ليس هو عين العدل الذي يعمل به.

فلما ذم الله سبحانه من اتصف بأحد الوصفين: الكذب على الله، والتكذيب بالحق، إذ كل منهما يستحق به الذم: مدح ضدهما الخالي

عنهما، بأن يكون يجيء بالصدق لا بالكذب، وأن يكون مع ذلك مصدّقًا بالحق، لا يكون ممن يقوله هو، وإذا قاله غيره لم يصدّقه، فإن من الناس من يصْدق ولا يكذب، لكن يكره أن غيره يقوم مقامه في ذلك حسدًا ومنافسة، فيكذّب غيره في صدقه أو لا يصدّقه، بل يُعرض عنه.

وفيهم من يصدّق طائفة فيما قالت، قبل أن يعلم ما قالوه: أصدق هو أم كذب؟ والطائفة الأخرى لا يصدّقها فيما تقول وإن كان صادقًا، بل إما أن يصدّقها وإما أن يعرض عنها.

وهذا موجود في عامة أهل الأهواء: تجد كثيرًا منهم صادقًا فيما ينقله، لكن ما ينقله عن طائفته يُعرض عنه، فلا يدخل هذا في المدح، بل في الذم؛ لأنه لم يصدّق بالحق الذي جاءه.

والله قد ذم الكاذب والمكذّب بالحق؛ لقوله في غير آية: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ٦٨]، وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٢١].

ولهذا لما كان مما وصَف الله به الأنبياء، الذين هم أحق الناس بهذه الصفة، أن كلًّا منهم يجيء بالصدق فلا يكذب، فكل منهم صادق في نفسه مصدّق لغيره.

ولما كان قوله: (والذي) صنفًا من الأصناف لا يُقصد به واحد بعينه، أعاد الضمير بصيغة الجمع فقال: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾.

وأنت تجد كثيرًا من المنتسبين إلى علم ودين لا يكذبون فيما يقولونه، بل لا يقولون إلا الصدق، لكن لا يقبلون ما يخبر به غيرهم من الصدق، بل يحملهم الهوى والجهل على تكذيب غيرهم وإن كان صادقًا، إما تكذيب نظيره وإما تكذيب من ليس من طائفته.

ونفس تكذيب الصادق هو من الكذب، ولهذا قرنه بالكاذب على الله، فقال: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ﴾، فكلاهما كاذب: هذا كاذب فيما يخبر به عن الله، وهذا كاذب فيما يخبر به عن المخبر عن الله.

والنصارى يكثر فيهم المفترون للكذب على الله، واليهود يكثر فيهم المكذّبون بالحق. وهو سبحانه ذكَر المكذّب بالصدق نوعًا ثانيًا؛ لأنه أولًا لم يذكر جميع أنواع الكذب، بل ذكر من كذَب على الله، وأنت إذا تدبّرت هذا، وعلمت أن كل واحد من الكذب على الله والتكذيب بالصدق مذموم، وأن المدح لا يستحقه إلا من كان آتيًا بالصدق مصدقًا للصدق، علمت أن هذا مما هدى الله به عباده إلى صراطه المستقيم.

إذا تأملت هذا تبين لك أن كثيرًا من الشر ـ أو أكثره ـ يقع من أحد هذين، فتجد إحدى الطائفتين أو الرجلين من الناس لا يكذِب فيما يُخْبِر به من العلم، لكن لا يقبل ما تأتي به الطائفة الأخرى، فربما جمع بين الكذب على الله والتكذيب بالصدق».

وقال رحمه الله تعالى: «أصل الدين: أن يكون الحب لله، والبغض لله، والموالاة لله، والمعاداة لله، والعبادة لله، والاستعانة بالله، والخوف من الله، والرجاء لله، والإعطاء لله، والمنع لله.

وهذا إنما يكون بمتابعة رسول الله، الذي أمْرُه أمرُ الله، ونهيُه نهيُ الله، ومعاداتُه معاداةُ الله، وطاعتُه طاعةُ الله، ومعصيتُه معصيةُ الله.

وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمه، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك، ولا يطلبه، ولا يرضى لرضا الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصّل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا

حصَل ما يغضب له بهواه، ويكون مع ذلك معه شبهةُ دين: أن الذي يرضى له ويغضب له أنه السُّنّة، وهو الحق، وهو الدين.

فإذا قُدِّر أن الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام، ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، بل قصَد الحمية لنفسه وطائفته، أو الرياء ليعظَّم هو ويُثنى عليه، أو فعل ذلك شجاعة وطبعًا، أو لغرض من الدنيا: لم يكن لله، ولم يكن مجاهدًا في سبيل الله، فكيف إذا كان الذي يدّعي الحق والسُّنّة هو كنظيره، معه حق وباطل، وسُنَّة وبدعة، ومع خصمه حق وباطل، وسُنَّة وبدعة؟

وهذا حال المختلفين الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا، وكفّر بعضهم بعضًا، وفسّق بعضهم بعضًا؛ ولهذا قال تعالى فيهم: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝٤ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البينة: ٤ ـ ٥].

وقال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [البقرة: ٢١٣]، يعني فاختلفوا، كما في سورة يونس، وكذلك في قراءة بعض الصحابة.

وهذا على قراءة الجمهور من الصحابة والتابعين: أنهم كانوا على دين الإسلام..

وقد قال في سورة يونس: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ﴾ [يونس: ١٩]، فذمهم على الاختلاف بعد أن كانوا على دين واحد، فعلم أنه كان حقًا.

والاختلاف في كتاب الله على وجهين:

أحدهما: أن يكون كله مذمومًا، كقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ۝١٧٦﴾ [البقرة: ١٧٦].

والثاني: أن يكون بعضهم على الحق وبعضهم على الباطل،

كقوله: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾.

لكن إذا أطلق الاختلاف فالجميع مذموم كقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩]، وقول النبي ﷺ: «**إنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم**»(١).

ولهذا فسّروا الاختلاف في هذا الموضع بأنه كله مذموم، قال الفراء: في اختلافهم وجهان:

أحدهما: كفر بعضهم بكتاب بعض، **والثاني**: تبديل ما بدّلوا.

وهو كما قال؛ فإن المختلفين كلّ منهم يكون معه حقّ وباطل، فيكْفر بالحق الذي مع الآخر، ويصدّق بالباطل الذي معه، وهو تبديل ما بُدِّل.

فالاختلاف لا بد أن يجمع النوعين.

ولهذا ذكر كل من السلف أنواعًا من هذا:

أحدها: الاختلاف في اليوم الذي يكون فيه الاجتماع، فاليوم الذي أمروا به يوم الجمعة، فعدلت عنه الطائفتان، فهذه أخذت السبت، وهذه أخذت الأحد.

وفي الصحيحين(٢) عن النبي ﷺ أنه قال: «**نحن الآخرون السابقون**

---

(١) رواه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) البخاري (٨٩٦) ومسلم (٨٥٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأُوتيناه من بعدهم، فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهدانا الله له الناس لنا فيه تبع، اليوم لنا، وغدًا لليهود، وبعد غد للنصارى».

وهذا الحديث يطابق قوله تعالى: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وفي صحيح مسلم[١] عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل يصلي يقول: «**اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلفوا فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم**».

والحديث الأول: يبين أن الله ـ تعالى ـ هدى المؤمنين لغير ما كان فيه المختلفون، فلا كانوا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء، وهو مما يبيّن أنّ الاختلاف كله مذموم.

والنوع الثاني: القبلة، فمنهم من يصلّي إلى المشرق، ومنهم من يصلّي إلى المغرب. وكلاهما مذموم لم يشرِّعه الله.

والثالث: إبراهيم، قالت اليهود كان يهوديًا، وقالت النصارى كان نصرانيًا.

وكلاهما كان من الاختلاف المذموم، ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [آل عمران: ٦٧].

والرابع: عيسى، جعلته اليهود لَغِيَّة[٢]، وجعلته النصارى إلها.

---

(١) مسلم (٧٧٠).

(٢) أي: مَن زنا، من الغيّ وهو ضدّ الرشد.

والخامس: الكتب المنزلة، آمن هؤلاء ببعض، وهؤلاء ببعض.

والسادس: الدِّين، أخذ هؤلاء بدين، وهؤلاء بدين.

ومن هذا الباب: قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]. .

واختلاف أهل البدع هو من هذا النمط:

فالخارجي يقول: ليس الشيعي على شيء، والشيعي يقول: ليس الخارجي على شيء.

والقدري النافي يقول: ليس المثبت على شيء، والقدري الجبري المثبت يقول: ليس النافي على شيء.

والوعيدية تقول: ليست المرجئة على شيء، والمرجئة تقول: ليست الوعيدية على شيء.

بل ويوجد شيء من هذا بين أهل المذاهب الأصولية والفروعية المنتسبين إلى السُّنّة:

فالكُلابي يقول: ليس الكَرّامي على شيء، والكرامي يقول: ليس الكلابي على شيء.

والأشعري يقول: ليس السالمي على شيء، والسالمي يقول: ليس الأشعري على شيء.

ويصنّف السالمي كأبي علي الأهوازي كتابًا في مثالب الأشعري، ويصنف الأشعري كابن عساكر كتابًا[1] يناقض ذلك من كل وجه، وذكر فيه مثالب السالمية.

---

(١) وهو كتاب «تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١، وطبع الكتاب بدمشق عام ١٣٤٧ (المحقق).

وكذلك أهل المذاهب الأربعة وغيرها، لا سيما وكثير منهم قد تلبَّس ببعض المقالات الأصولية، وخلَط هذا بهذا، فالحنبلي والشافعي والمالكي يخلط بمذهب مالك والشافعي وأحمد شيئًا من أصول الأشعرية والسالمية وغير ذلك، ويضيفه إلى مذهب مالك والشافعي وأحمد، وكذلك الحنفي يخلط بمذاهب أبي حنيفة شيئًا من أصول المعتزلة والكرامية والكلابية، ويضيفه إلى مذهب أبي حنيفة.

وهذا من جنس الرفض والتشيع، لكنه تشيّعٌ في تفضيل بعض الطوائف والعلماء، لا تشيُّعٌ في تفضيل بعض الصحابة[1].

والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله أن يكون أصلُ قصده توحيدَ الله بعبادته وحده لا شريك له وطاعة رسوله، يدور على ذلك، ويتَّبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصارًا مطلقًا عامًّا إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصارًا مطلقًا عامًّا إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين؛ فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يُجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالمٍ من العلماء، فإنهم قد يُجمعون على خطأ، بل كل قول قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأ؛ فإن الدين الذي بَعث الله به رسوله ليس مسلَّمًا إلى عالم واحد وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيرًا لرسول الله ﷺ، وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم[2].

ولا بد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول قبل وجود المتبوعين الذين تنسب إليهم المذاهب في

(١) ورفضٌ لبعضِ الطوائف والعلماء، لا رفضٌ لبعض الصحابة.

(٢) كلام يُكتب بماء الذهب، رَحِمَهُ اللَّهُ ورفع منزلته في الفردوس الأعلى، وجمعنا به.

الأصول والفروع، ويمتنع أن يكون هؤلاء جاؤوا بحقٍّ يخالف ما جاء به الرسول، فإن كل ما خالف الرسول فهو باطل، ويمتنع أن يكون أحدهم علم من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإن أولئك لم يجتمعوا على ضلالة، فلابد أن يكون قوله ـ إن كان حقًّا ـ مأخوذًا عما جاء به الرسول، موجودًا فيمن قبله، وكل قول قيل في دين الإسلام مخالف لما مضى عليه الصحابة والتابعون لم يقله أحد منهم بل قالوا خلافه فإنه قول باطل.

والمقصود هنا أنَّ الله ـ تعالى ـ ذكر أن المختلفين جاءتهم البيِّنة، وجاءهم العلم، وإنما اختلفوا بغيًا؛ ولهذا ذمّهم الله وعاقبهم؛ فإنهم لم يكونوا مجتهدين مخطئين، بل كانوا قاصدين البغي، عالمين بالحق، معرضين عن القول وعن العمل به.

ونظير هذا قوله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ﴾ [آل عمران: ١٩]، قال الزجاج: اختلفوا للبغي لا لقصد البرهان.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [يونس: ٩٣]. .

فهذه المواضع من القرآن تبين أن المختلفين ما اختلفوا حتى جاءهم العلم والبينات، فاختلفوا للبغي والظلم، لا لأجل اشتباه الحق بالباطل عليهم.

وهذا حال أهل الاختلاف المذموم من أهل الأهواء كلهم، لا يختلفون إلا من بعد أن يظهر لهم الحق ويجيئهم، العلم، فيبغي بعضهم على بعض.

ثم المختلفون المذمومون كلٌّ منهم يبغي على الآخر، فيُكَذِّب بما معه من الحق مع علمه أنه حق، ويُصَدِّق بما مع نفسه من الباطل مع العلم أنه باطل، وهؤلاء كلهم مذمومون؛ ولهذا كان أهل الاختلاف المطلق كلهم مذمومين في الكتاب والسُّنّة؛ فإنه ما منهم إلا من خالف حقًّا واتبع باطلًا، ولهذا أمر الله الرسل أن تدعو إلى دين واحد، وهو دين الإسلام، ولا يتفرقوا فيه، وهو دين الأولين والآخرين من الرسل وأتباعهم.

قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ﴾ [الشورى: ١٣]».

وقال رحمه الله تعالى: «كثير مما يُطعن به على أحدهم يكون من محاسنه وفضائله».

التعليق: بيّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ منهج وطريقة وعادة أهل الشرائع الْمُحرَّفة من اليهود والنصارى، وفصّل في ذلك تفصيلًا نفيسًا مؤصَّلًا، فجديرٌ بطالب العلم أن يفهمه ليحذر من زلّة القدم، ثم أكّد وحقّق أن أهل البدع والأهواء وقعوا في نفس ضلال مَن سبقهم من أهل الشرائع الباطلة في تجهيل غيرهم وعدم الاعتراف بالحق الذي جاء من غيرهم، وذكر أنه يوجد شيء من هذا بين أهل المذاهب الأصولية والفروعية المنتسبين إلى السُّنّة:

فالكُلابي يقول: ليس الكَرّامي على شيء، والكرامي يقول: ليس الكلابي على شيء.

والأشعري يقول: ليس السالمي على شيء، والسالمي يقول: ليس الأشعري على شيء.

وكذلك أهل المذاهب الأربعة وغيرها، وكذلك أهل المذهب الواحد الحق، كما هو الحال في هذه الزمان، فتجد أحدهم يردّ على أخيه في الدين والعقيدة، ويقول: ليس على شيء، ولا يقبل منه حقًّا، ولا يقرّ له بحقّ، ولا يرضى أنْ يقرّه أحدٌ على حقّ قاله أو كتبه، وهذا من الظلم والجهل، المنافي للعدل والعلم، نعوذ بالله من اتباع الهوى.



إذا كان في كلام المخالف حقّ وباطل قَبِل الحق ورَدَّ الباطل

قال رحمه الله تعالى: «مما يَغلَطُ فيه بعضُهم قولُ طوائفَ منهم: إن من طلب شيئًا بعبادته لله كان له حظ، وكان يَسْعَى لحظه، وإنما الإخلاصْ أن لا تطلب بعملك شيئًا، ولا يكون لك حظٌّ ولا مرادٌ.

ثم يقولون: لا يريد إلا اللهَ، ولا يطلب إلا وجهَه، هذا في الدنيا، وفي الآخرة لا يَطلُب إلا رؤيته.

وبعضهم قد يقول: إذا طلبتَ رؤيته كنتَ في حظِّك، بل لا يكون لك مطلوب..

وهذا الكلام فيه حقٌّ، ويقع فيه غلطٌ، فأما الحق فهو ما اشتمل عليه من الإخلاص لله وإرادة وجهه دون ما سواه، وطلب النظر إلى وجهه، والشوق إلى لقائه..

وأما الغلط فتوهُّم المتوهمِ أن إرادة وجه الله والنظر إليه ليس فيها حظٌّ للعبد ولا غرض، وأن طالبها قد ترك مقاصده ومطالبه، وأنه عامل لغيره لا لنفسه، حتى قد يُخيَّل أن عمله لله بمنزلة كسب العبد لسيده وخدمة الجند لمَلِكِهم».

وقال رحمه الله تعالى: «الأشعريُّ وافق جهْمًا في المخلوقات من أفعال العباد وغيرها؛ دون الكلام والإرادة فإنهما عنده صفات تقوم بالله، لكنه وافقه على أن المخلوق هو الخلق، وهو يصفه بالصفات الفعلية

فوافقه على اتّصافه بالمخلوق من هذا الوجه، صار هو والمعتزلة متقابلين، هو ينكر عليه قولهم في الكلام والإرادة، وأصاب في إنكاره عليهم، وهم ينكرون عليه قوله في أن أفعال العباد فعله، وهم وإن أصابوا في هذا الإنكار؛ لكنهم ينكرون أن تكون مخلوقة لله، وهذا منكر».

وقال رحمه الله تعالى: «والله قد أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهوديٌّ أو نصرانيٌّ ـ فضلًا عن الرافضيّ ـ قولًا فيه حقٌّ أنْ نتركه أو نردّه كلّه، بل لا نردّ إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق».

وقال رحمه الله تعالى: «الذي أحدثه الفلاسفة كابن سينا وأمثاله عن المعتزلة: منه ما هو صحيح، ومنه ما هو باطل.

فالصحيح كقولهم: إن تخصيص شيء دون شيء بالحدوث في وقت دون وقت لا بد له من مخصصّ.

والباطل نفي الصفات».

وقال رحمه الله تعالى: «فقد بُيِّن أن حذاق الفلاسفة يثبتون أنّ التصديق بما جاء به الشارع لا يتوقف على شيء من الطرق الكلامية المحدَثة، ولا شيء من طرقهم الفلسفية.

وإنما غايتهم أن يقولوا: إن الطرق الفلسفية تفيد علما لبعض الناس، ليس مما يجب ولا يستحب لجمهور الناس، وأن ذلك العلم الخاص يخالف بعض الظاهر المعروف عند الجمهور.

ونحن نقبل من كلامهم ما أقاموا عليه الحجة الصحيحة، سواء كانت شرعية أو عقلية، فأما إذا قالوا ما نعلم بطلانه رددناه».

وقال رحمه الله تعالى: «الكافر والفاسق إذا أمر بما هو طاعة لله لم

تحرم طاعة الله ولا يسقط وجوبها لأجل أمر ذلك الفاسق بها، كما أنه إذا تكلم بحق لم يجز تكذيبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق».

ولمَّا نقل رحمه الله تعالى عن النَّظَّام قوله: «إن الأجسام لا تبقى» قال: «وهذا الذي قاله النظام هو الذي قصده ابن سينا أيضًا، وهو الصواب الذي عليه أهل السُّنّة والجماعة وجماهير العقلاء.

ولهذا قال ابن سينا بعد ذلك كلامًا صحيحًا قال: «ولا يجوز أن يكون الحادث ثابت الوجود بعد حدوثه بذاته حتى يكون إذا حدث فهو واجب أن يوجد ويثبت لا بعلة في الوجود والثبات».

التعليق: الإنصاف والعدل والاتزان في الحكم على الأقوال والرجال: منهجُ الشيخ الذي لا يحيد عنه، وهو الذي قرره الله تعالى في كتابه، ورسوله ﷺ وأصحابه ومن تبعهم بإحسان.

والشيخ يقبل الحق من الفلاسفة والمبتدعة، وقبوله ممن ينتسب للإسلام أولى وأحرى.

قال تلميذه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ كلَّ طائفةٍ معها حقٌّ وباطل، فالواجب موافقتُهم فيما قالوه من الحق، وردُّ ما قالوه من الباطل.

ومن فُتِح له بهذه الطريق: فقد فُتِحَ له من العلم والدين كلّ باب، ويُسِّر عليه فيهما الأسباب»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد أن عرض خلاف الناس على مختلف عقائدهم ومذاهبهم في أولاد المشركين، هل هم في النار أم في الجنة ـ: «على أن عادتنا في مسائل الدين كلها دقها وجلها أن نقول بموجبها، ولا

(١) طريق الهجرتين (ص٨٠٠).

نضرب بعضها ببعض، ولا نتعصب لطائفة على طائفة، بل نوافق كل طائفة على ما معها من الحق، ونخالفها فيما معها من خلاف الحق، لا نستثني من ذلك طائفة ولا مقالة، ونرجو من الله أن نحيا على ذلك ونموت عليه ونلقى الله به، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[١].

وكثيرًا ما يؤكد ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه القاعدة النفيسة العظيمة في كثير من كتبه.

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «جمهور المسلمين من أهل السُّنّة وغيرهم يقولون: إن أفعال الله قائمة به، وأن الخالق ليس هو المخلوق، وعلى هذا جمهور أصحاب أحمد والشافعي ومالك، وهو قول أصحاب أبي حنيفة، وقول عامة أهل الحديث، والصوفية، وطوائف من أهل الكلام والفلسفة».

التعليق: قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في سياق المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأقوال هؤلاء دليل على أن الحق مقبول من أي إنسان، كالصوفية وأهل الكلام والفلسفة إذا أتوا بكلام صحيح وجب قبوله، وهذا هو طريق القرآن والسُّنّة، ففي القرآن قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ فقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ وسكت عن قولهم: ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا﴾ لأن هذا الكلام صحيح فلا يمكن رده.

وفي السُّنّة: قال النبي ﷺ لأبي هريرة بعد أن حدّثه الشيطان بأنه إذا قرأ آية الكرسي في ليلة لم يزل عليه من الله حافظ ولا يقربه شيطان حتى يصبح، قال النبي ﷺ لأبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «صدقك وهو كذوب»،

---

(١) طريق الهجرتين (ص٨٤١).

وقال عليه الصلاة والسلام لليهودي الذي قال: إنا نجد في التوراة أن الله يضع السموات على إصبع والأراضين على إصبع، ضحك النبي عليه الصلاة والسلام تصديقًا لقوله.

فالمهم يا إخواني إذا وجدت طائفة مذمومة من حيث الأصل وعلى ضلالة من حيث الأصل، وجاءت بحق فالواجب قبوله، وإذا وجدت طائفة على العكس من ذلك سنية سلفية وقالت قولًا خطأ فالواجب رده». اهـ.

ولا يَقْبَلُ الحقَّ ولو جاء من بغيض ويردُّ الباطل ولو جاء من حبيب: إلا مَن أحبّه الله وهداه، وقرّبه إليه واصْطفاه، ومنّ عليه بمخالفةِ هواه.

قال ابن القيّم رحمه الله تعالى: «فمَن هداه الله سبحانه إلى الأخذ بالحقِّ حيث كان ومع مَن كان، ولو كان مع مَن يُبْغِضُه ويُعاديه، وردِّ الباطل مع من كان ولو كان مع مَن يحبّه ويُوالِيه: فهو ممَّن هُدي لما اختلف فيه من الحقِّ، فهذا أعلم الناس وأهداهم سبيلًا، وأقومهم قِيلًا.

وأهلُ هذا المسلك إذا اختلفوا فاختلافهم اختلاف رحمةٍ وهدًى، يقرُّ بعضهم بعضًا عليه ويواليه ويناصره، وهو داخل في باب التعاون والتناصر الذي لا يستغني عنه الناس في أمور دينهم ودنياهم بالتناظر والتشاور، وإعمالهم الرأي..

وهذا النوع من الاختلاف لا يُوجِب معاداةً ولا افتراقًا في الكلمة، ولا تبديدًا للشمل؛ فإن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اختلفوا في مسائلَ كثيرةٍ من مسائل الفروع، كالجَدِّ مع الإخوة، وعِتق أُم الولد بموت سيدها، ووقوع الطلاق الثلاث بكلمة واحدة، وفي الخليَّة والبريَّة والبتَّة، وفي بعض مسائل الربا، وفي بعض نواقص الوضوء، ومُوجِبات الغسل، وبعض مسائل

الفرائض وغيرها، فلم ينصبْ بعضُهم لبعضٍ عداوةً، ولا قطع بينه وبينه عصمةً، بل كانوا كلٌّ منهم يجتهد في نصر قولِه بأقصى ما يقدر عليه، ثم يرجعون بعد المناظرة إلى الأُلفة والمحبة والمصافاة والموالاة، من غير أن يُضمِر بعضُهم لبعضٍ ضغنًا، ولا ينطوي له على مَعتبةٍ ولا ذمٍّ، بل يدلُّ المستفتيَ عليه مع مخالفته له، ويشهد له بأنه خيرٌ منه وأعلم منه.

فهذا الاختلاف أصحابُه بين الأجرين والأجر، وكلٌّ منهم مطيعٌ لله بحسب نِيته واجتهاده وتحريه الحق..

ووقوع الاختلاف بين الناس أمرٌ ضروريٌّ لا بد منه؛ لِتفاوُتِ إراداتهم وأفهامهم وقوى إدراكهم، ولكن المذموم بَغْيُ بعضهم على بعضٍ وعدوانه، وإلَّا فإذا كان الاختلافُ على وجهٍ لا يُؤدي إلى التباين والتحزب، وكلٌّ من المختلفين قصْده طاعة الله ورسوله، لم يضر ذلك الاختلاف، فإنه أمرٌ لا بد منه في النشأة الإنسانية.

ولكن إذا كان الأصل واحدًا، والغاية المطلوبة واحدةً، والطريق المسلوكة واحدةً، لم يكد يقعُ اختلافٌ، وإن وقع كان اختلافًا لا يضر، كما تقدم من اختلاف الصحابة؛ فإن الأصلَ الذي بنوا عليه واحدٌ، وهو كتاب الله وسُنة رسوله، والقصدَ واحدٌ، وهو طاعة الله ورسوله، والطريقَ واحدٌ، وهو النظرُ في أدلة القرآن والسُّنَّة وتقديمها على كل قولٍ ورأيٍ وقياسٍ وذوقٍ وسياسةٍ». اهـ[1].



(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ـ ط عطاءات العلم (١/ ٢٦٦).

الإنصاف والعدل مع الخصوم المخالفين، والمبتدعة الضالين والاعتراف بالحق الذي جاؤوا به

قال رحمه الله تعالى: «الراد على أهل البدع: مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذب عن السُّنّة أفضل من الجهاد.

والمجاهد قد يكون عدلًا في سياسته، وقد لا يكون، وقد يكون فيه فجور».

التعليق: ما أنصفه وأعدله وأحكمه، فحينما أطلق القول بأن الرَّادّ عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ: مُجَاهِدٌ: استدرك فبيَّن أنّه الرَّادَّ عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ ليس محمودًا دائمًا، كما أنّ المجاهد ليس محمودًا دائمًا، فمن الْمُجَاهِدين من يَكُونُ عَدْلًا مُنصفًا فِي سِيَاسَتِهِ، وَمنهم من لَا يَكُونُ كذلك، بل قَدْ يَكُونُ فِيهِ فُجُورٌ وجرأةٌ على الكبائر.

وكذلك الحال في الرد على المبتدعة، فالرادُّ عليهم لا يخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يردّ بعدل ورفق وعلم وإخلاص، فهذا كالمجاهد الصالح المخلص العادل.

الحالة الثانية: أن يردّ عليهم بجور وعنف وجهل، ولكن معه إخلاصٌ، فهو كمن يُجاهد لله، ولكنه يظلم ويبطش ويجور.

الحالة الثالثة: أن يردّ عليهم بعدل ورفق وعلم، ولكن دافعه الانتصار للنفس أو الحميّة والتعصّب، فهذا كمن يُقاتل حميّة وغضبًا لقومه.

فالواجب أن يتقي الله كل من يردّ على غيره، ويُراعي الأدب والإخلاص، وألا يردَّ إلا بعلم وحكمة وعدل.

وقال رحمه الله تعالى: «ينبغي أن يعلم أنه ليس كل ما أنكره بعض الناس عليهم(١) يكون باطلًا، بل من أقوالهم أقوالٌ خالفهم فيها بعض أهل السُّنّة، ووافَقهم بعض، والصواب مع من وافقهم، لكن ليس لهم مسألة انفردوا بها أصابوا فيها، فمن الناس من يَعُدّ من بدعهم الجهر بالبسملة، وترك المسح على الخفين إما مطلقًا وإما في الحضر، والقنوت في الفجر، ومتعة الحج، ومنع لزوم الطلاق البدعي، وتسطيح القبور، وإسبال اليدين في الصلاة، ونحو ذلك من المسائل التي تنازع فيها علماء السُّنّة، وقد يكون الصواب فيها القول الذي يوافِقهم، كما يكون الصواب هو القول الذي يخالفهم، لكن المسألة اجتهادية، فلا تُنكَر إلا إذا صارت شعارًا لأمر لا يسوغ، فتكون دليلًا على ما يجب إنكاره، وإن كانت نفسها يسوغ فيها الاجتهاد، ومن هذا وضع الجريد على القبر، فإنه منقول عن بعض الصحابة، وغير ذلك من المسائل».

وقال رحمه الله تعالى: «تكلمتُ على رسالة «المبدأ والمعاد» التي صنفها أبو علي بن سينا.. وبيَّنت ما دخل عليهم من الجهل والكفر في ذلك..

نعم، هم مؤمنون ببعض، وكافرون ببعض، كما قد بيّنت أيضًا مراتب ما معهم ومع غيرهم من الكفر والإيمان، وذكرتُ ما كفروا به مما خالفوا به الرسل وما آمنوا به مما وافقوهم فيه؛ فإنّ الله أمرنا بالعدل، وأمرنا أن نعدل بين الأمم، كما قال تعالى لرسوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾».

---

(١) أي: على الرافضة.

قال رحمه الله تعالى في ردّه على البكريّ: «أعرف منهم[(١)] شخصًا كان معظمًا؛ وكان له حاجة إلى نصراني، فذهب إليه وخضع له، وقبّل يده ورجله، وربما قبَّل نعله، حتّى قضى حاجته، ثمّ جعل يقول: ما رأيت إِلَّا الله، وما كان ذلك الخضوع والتقبيل إِلَّا لله.

وهؤلاء يصرحون في كتبهم بأن عُبّاد العجل ما عبدوا إِلَّا الله، وعُبّاد الأصنام ما عبدوا إِلَّا الله، وعُبّاد المسيح ما عبدوا إِلَّا الله وعندهم من عبد كلّ معبود كان محققًا موحدًا، وإنّما المقصر عندهم من عبد بعض المظاهر دون بعض، كالنصارى وعُبّاد العجل واللات والعزى، وفي كلام ابن عربي صاحب الفصوص وأمثاله من هذا ألوان، لكن هذا الرَّجل وأمثاله لم يصلوا إلى الاتحاد بل وقفوا عند القدر وهو شهيد القيومية».

التعليق: برّأ البكريَّ من القول بالاتحاد، وهذا من عدله وإنصاف وصدقه وورعه رَحِمَهُ اللَّهُ، مع ما في ردّ البكريّ من التكفير والتشنيع والسبّ والبهتان، وهو الذي قال عنه: «هذا المبتدع»، ومع ما يلزم البكري من اللوازم الباطلة الّتي ذكرها ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال رحمه الله تعالى: «الرافضة فيهم من هو متعبّد متورع زاهد[(٢)]، لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء، فالمعتزلة أعقل منهم وأعلم وأدين، والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرافضة.

والزيدية من الشيعة خير منهم: أقرب إلى الصدق والعدل والعلم، **وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعْبد من الخوارج، ومع هذا فأهل السُّنّة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم؛ فإن الظلم حرام مطلقًا، بل أهل السُّنّة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض.**

---

(١) أي: من الإسماعيلية الاتحادية.

(٢) هذا من إنصافه.

وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تُنصفوننا ما لا ينصف بعضُنا بعضًا؛ وهذا لأن الأصل الذي اشتركوا فيه أصل فاسد مبني على جهل وظلم، وهم مشتركون في ظلم سائر المسلمين، فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتركين في ظلم الناس، **ولا ريب أن المسلم العالِمَ العادل أعدل عليهم وعلى بعضهم من بعض.**

والخوارج تكفر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم وكذلك أكثر الرافضة ومن لم يكفّر فسَّق، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأيًا ويكفرون من خالفهم فيه، وأهل السُّنّة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول، ولا يكفّرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق، كما وصف الله به المسلمين بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران ١١٠]، قال أبو هريرة: كنتم خير الناس للناس[(١)].

وأهل السُّنّة نقاوَة المسلمين، فهم خير الناس للناس.

وقد عُلم أنه كان بساحل الشام جبل كبير، فيه ألوف من الرافضة يسفكون دماء الناس، ويأخذون أموالهم، وقتلوا خلقًا عظيمًا وأخذوا أموالهم، ولما انكسر المسلمون سنة غازان[(٢)]، أخذوا الخيل والسلاح والأسرى وباعوهم للكفار النصارى بقبرص، وأخذوا من مرّ بهم من الجند، وكانوا أضر على المسلمين من جميع الأعداء، وحمل بعض أمرائهم راية النصارى، وقالوا له: أيما خير: المسلمون أو النصارى؟

---

(١) رواه البخاري (٤٥٥٧)، وفيه: «تأتون بهم في السلاسل في أعناقهم، حتى يدخلوا في الإسلام».

(٢) وهي وقعة كانت بين التتار بقيادة غازان والمسلمين بقيادة الناصر محمد بن قلاوون، حيث خرج من مصر إلى دمشق في ربيع الأول ٦٩٩، فالتقى بالتتار، ودارت رحى الحرب، وكانت ملحمة انكسرت فيها جيوش الناصر محمد بن قلاوون.

فقال: بل النصارى، فقالوا له: مع من تحشر يوم القيامة؟ فقال: مع النصارى، وسلموا إليهم بعض بلاد المسلمين.

ومع هذا فلما استشار بعض ولاة الأمر في غزوهم، وكتبت جوابًا مبسوطًا في غزوهم، وذهبنا إلى ناحيتهم وحضر عندي جماعة منهم، وجرت بيني وبينهم مناظرات ومفاوضات يطول وصفها، فلما فتح المسلمون بلدهم، وتمكن المسلمون منهم، نهيتهم عن قتلهم وعن سبيهم، وأنزلناهم في بلاد المسلمين متفرقين لئلا يجتمعوا».

التعليق: المؤمن العاقل يأخذ الحق ممن جاء به ولو كانت عنده بدع وأخطأ، ولا يردّ الحق لأجل قائله.

وقد علّق الشيخ محمد بن صالح العثيمين على كلام ابن تيمية رحمهما الله: «ليس الغرض هنا تفصيل الأمور التي وقعت في الأمة، مما تضارع طريق المغضوب عليهم أو الضالين، وإن كان بعض ذلك قد يقع مغفورًا لصاحبه: إما لاجتهاد أخطأ فيه، وإما لحسنات محت السيئات، أو غير ذلك» بقوله: المصنف رحمه الله دائمًا يتكلم بعدل وإنصاف، يقول: قد يقع هذا الخطأ العظيم مغفورًا لصاحبه إما لاجتهاد أخطأ فيه، أو لحسنات تمحو ما حصل منه من سيئات، ولهذا نعرف ضلال قوم قالوا أو شنوا الغارة على ابن حجر رحمه الله وعلى النووي حيث أخطأ في شيء نعلم من حيث نعلم من حالهما أنهما مجتهدان فيه، حتى بلَغنا أن بعض الناس يقول: يجب أن يحرق «فتح الباري»، ويجب أن يحرق أيضًا «شرح صحيح مسلم»، لأن فيهما خطأ من آلاف الصواب، هذا ليس من العدل بلا شك، ونحن نعلم بحسب حال هذين الرجلين أن ما وقع منهما ليس عن قصد، وليس كل واحد يقول بقول واحد من قول المذهب يصير من أصحاب المذهب، أرأيت لو اخترت قولًا من أقوال الشافعي وأنت

تنتمي إلى الحنابلة أتكون شافعيا؟ أو مثلًا: إذا أخطأ إنسان وأخذ بقول من أقوال الأشعرية في مسألة من المسائل خطأ نقول: ليس عنده نية إلا نية حسنة، هل نقول: هذا أشعري، يجب ان نحذَر منه، يجب أن لا نأخذ منه الصواب؟

وقال رحمه الله تعالى: «الآن يوجد بعض الناس تعلم أن له قدم صدق في الحق والدفاع عنه، فيخطئ في مسألة واحدة من مسائل الأصول التي هي أصول، فتُمحى كل حسناته!». اهـ.

وقصد الشيخ: هل هذا الخطأ الذي وقع منه باجتهادٍ منه نمحو بسببه كلّ جهوده وصوابه السابق؟

فالجواب حتمًا لا، وليس هذا من الدّين ولا الإنصاف.



إنكارُه على من ردّ الحق من أهل السُّنّة ولم يعترف به لكونِه جاء من مبتدع

قال رحمه الله تعالى: «تكلمت في دنو الرب وقربه وما فيه من النزاع بين أهل السُّنّة، ثم بعض المتسننة والجهال: إذا رأوا ما يثبته أولئك من الحق: قد يفرون من التصديق به، وإن كان لا منافاة بينه وبين ما ينازعون أهل السُّنّة في ثبوته؛ بل الجميع صحيح.

وربما كان الإقرار بما اتفق على إثباته: أهم من الإقرار بما حصل فيه نزاع؛ إذ ذلك أظهر وأبين، وهو أصل للمتنازع فيه، فيحصل بعض الفتنة في نوع تكذيب، ونفي حال، أو اعتقاد، كحال المبتدعة، فيبقى الفريقان في بدعة وتكذيب ببعض موجب النصوص.

وسبب ذلك: أن قلوب المثبتة تبقى متعلقة بإثبات ما نفته المبتدعة، وفيهم نفرة عن قول المبتدعة بسبب تكذيبهم بالحق ونفيهم له، فيعرضون عن ما يثبتونه من الحق، أو ينفرون منه، أو يكذبون به؛ كما قد يصير بعض جهال المتسننة في إعراضه عن بعض فضائل علي وأهل البيت؛ إذا رأى أهل البدعة يغلون فيها».

وقال رحمه الله تعالى: على الإنسان أن يصدّق بالحق الذي يقوله غيره، كما يصدق بالحق الذي يقوله هو، ليس له أن يؤمن بمعنى آية استدل بها، ويرد معنى آية استدل بها مناظره، ولا أن يقبل الحق من طائفة ويردّه من طائفة أخرى.

ولهذا قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ۝٣٢ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ۝٣٣﴾، فذمّ سبحانه من كذَب أو كذَّب بحق، ولم يمدح إلا من صدَق وصدَّق بالحق.

فلو صدَق الإنسان فيما يقوله، ولم يصدّق بالحق الذي يقوله غيره[1]: لم يكن ممدُوحًا، حتى يكون ممَّن يجيء بالصِّدق ويصدّق به، فأولئك هم المتقون. درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٠٤)

التعليق: إياك ـ أخي المسلم ـ أن ترد الحق إذا جاءك ممن تُبغضه أو تحتقره، فإنك إنْ أنكرت الحق لكون الحق جاء من مبتدعٍ ففيك شبه بالمبتدعة وأهل الزيغ والضلال، وأُعيذك بالله أنْ تكون منهم.



(١) ولو كان عدوّه أو من يُبغضه ويُخالفه.

كلّ مَا أوجب فتْنَة وَفرْقَة فَلَيْسَ من الدّين

قال رحمه الله تعالى: «كلّ مَا أوجب فتْنَة وَفرْقَة فَلَيْسَ من الدّين، سَوَاء كَانَ قولًا أَوْ فعلًا».

وقال رحمه الله تعالى: «من مسَائِل الْخلاف مَا يتَضَمَّن أَن اعْتِقَاد أَحدهمَا يُوجب عَلَيْهِ بغض الآخر ولعنه أَو تفسيقه أَو تكفيره أَو قِتَاله، فَإِذا فعل ذَلِك مُجْتَهدًا مخطئًا كَانَ خَطؤُهُ مغفورًا لَهُ[1]، وَكَانَ ذَلِك فِي حق الآخر محنة فِي حَقه وفتنة وبلاء ابتلاه بِهِ.

وَهَذِه حَال الْبُغَاة المتأولين مَعَ أهل الْعدْل، سَوَاء كَانَ ذَلِك بَين أهل الْيَد والقتال من الْأُمَرَاء وَنَحْوهم، أَو بَين أهل اللِّسَان وَالْعَمَل من الْعلمَاء والعُبَّاد وَنَحْوهم، وَبَين من يجمع الْأَمريْنِ.

وَلَكِن الِاجْتِهَاد السائغ لَا يبلغ مبلغ الْفِتْنَة والفرقة إِلَّا مَعَ البغي، لَا لمُجَرّد الِاجْتِهَاد،

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾..

فَلَا يكون فتْنَة وَفرْقَة مَعَ وجود الِاجْتِهَاد السائغ، بل مَعَ نوع بغي».

وقال رحمه الله تعالى: «أُمُور الْقُلُوب لَهَا أَسبَاب كَثِيرَة وَلَا يعرف كل أحْدُ حَال غَيره من إيذاء لَهُ بقول أَو فعل، قد يحْسب المؤذَى إِذا كَانَ مَظْلُوما لَا ريب فِيهِ أَن ذَلِك المؤذي مَحْض بَاغ عَلَيْهِ، ويحسب أَنه يدْفع

---

(١) بخلاف ما لو كان عن هوى، كالحسد والبغي، فهو آثم.

ظلمه بِكُل مُمكن، وَيكون مخطئًا فِي هذَيْن الْأَصْلَيْنِ؛ إِذْ قد يكون المؤذي متأولا مخطئًا، وَإِن كَانَ ظَالِمًا لَا تَأْوِيل لَهُ فَلَا يحل دفع ظلمه بِمَا فِيهِ فتْنَة بَين الْأمة وَبِمَا فِيهِ شَرّ أعظم من ظلمه، بل يؤمر الْمَظْلُوم هَا هُنَا بِالصبرِ؛ فَإِن ذَلِك فِي حَقه محنة وفتنة.

وَإِنَّمَا يَقع الْمَظْلُوم فِي هَذَا لجزعه وَضعف صبره، أَو لقلَّة علمه وَضعف رَأْيه، فَإِنَّهُ قد يحسب[1] أَن الْقِتَال وَنَحْوه من الْفِتَن يدْفع الظُّلم عَنهُ، وَلَا يعلم أَنه يُضَاعف الشَّرّ كَمَا هُوَ الْوَاقِع، وَقد يكون جزعه يمنعهُ من الصَّبْر.

وَالله سُبْحَانَهُ وصف الْأَئِمَّة بِالصبرِ وَالْيَقِين فَقَالَ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾، وَقَالَ: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾﴾.

وَذَلِكَ أَن الْمَظْلُوم وَإِن كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي دفع الظُّلم عَنهُ بقوله تَعَالَى: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿٤١﴾﴾ فَذَلِك مَشْرُوط بِشَرْطَيْنِ:

أَحدهمَا: الْقُدْرَة على ذَلِك.

وَالثَّانِي: أَلا يعتدي.

فَإِذا كَانَ عَاجِزًا أَو كَانَ الِانْتِصَار يفضي إِلَى عدوان زَائِد لم يجز، وَهَذَا هُوَ أصل النَّهْي عَن [الْقِتَال فِي][2] الْفِتْنَة، فَكَانَ إِنَّمَا إِذا كَانَ الْمُنْتَصر عَاجِزًا وانتصاره فِيهِ عدوان. فَهَذَا هَذَا.

وَمَعَ ذَلِك فَيجب الْأَمر بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْي عَن الْمُنكر.. وَالنَّهْي عَن

---

(١) في الأصل: يحجب! والصواب المثبت.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

الْبِدْعَة والضلالة بِحَسب الْإِمْكَان، كَمَا دلّ على وجوب ذَلِك الْكتاب وَالسّنة وَإِجْمَاع الْأمة.

وَكثير من النَّاس قد يرى تعَارض الشَّرِيعَة فِي ذَلِك، فَيرى أَن الْأَمر وَالنَّهْي لَا يقوم إِلَّا بفتنة، فإِمَّا أَن يُؤمر بهما جَمِيعًا أَو ينْهَى عَنْهُمَا جَمِيعًا، وَلَيْسَ كَذَلِك، بل يُؤمر وَينْهى ويصبر عَن الْفِتْنَة[1]**، كَمَا قَالَ تَعَالَى:** ﴿وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ﴾.

وَقَالَ عبَادَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: بَايعنَا رَسُول الله ﷺ على السّمع وَالطَّاعَة فِي عسرنا ويسرنا ومنشطنا ومكرهنا وأثرة علينا، وَألا ننازع الْأَمر أَهله، وَأَن نقوم أَو نقُول بِالْحَقِّ حَيْثُ مَا كُنَّا لَا نَخَاف فِي الله لومة لائم[2].

فَأَمرهمْ بِالطَّاعَةِ ونهاهم عَن مُنَازعَة الْأَمر أَهله، وَأمرهمْ بِالْقيامِ بِالْحَقِّ».

وقال رحمه الله تعالى: «إذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مستلزمًا من الفساد أكثر مما فيه من الصلاح لم يكن مشروعًا».

التعليق: بعض الناس يعتقد أنه إذا تكلم على أحدٍ من الناس بسبب فعلٍ أو قول صدر منه، أو خطأ يراه، يعتقد أنّ كلامه وغضبه وشدته بدافع الغيرة على الدين، وأن ذلك سائغ له، ولو أدى ذلك إلى التقاطع والتنافر.

وقد يصل الأمرُ ببعض الناس إلى شكايته إلى المسؤولين، أو مخاطبته بأقْسَى أسلوب، وأعنف عبارة، أو إرسال رسالة له فيها الشدة والقسوة، كلُّ ذلك باعتقاده أن هذا هو الحل الأمثل، وأنه يقدم رضا الله

---

(١) كلامٌ يكتب بماء الذهب، ولا زال هذا الفهم الخاطئ الذي نبّه عليه شيخ الإسلام موجودًا في كلّ زمان ومكان.

(٢) رواه البخاري (٧١٩٩) ومسلم (١٧٠٩).

ولو سخط الناس، وأنه لا تأخذه في الله لومة لائم، وإن علم أنه سيترتب على فعله ما هو أعظم وأبغض إلى الله مما أنكره عليه.

وقد أخطأ أشد الخطأ بهذا الظن الخاطئ، فكل من أنكر منكرًا فترتب عليه منكرٌ أعظم منه ـ كالتقاطع والتنافر ـ فلا يجوز ذلك.

هذا إذا لم يكن هذا المنكرُ شنيعًا وكبيرًا، وتعدَّى ضرره على الآخرين.

قال ابن القيم ﷺ: «إنكار المنكر أربع درجات: **الأولى**: أن يزول ويخلفه ضده، **الثانية**: أن يقل وإن لم يزل بجملته، الثالثة: أن يخلفه ما هو مثله، الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه، فالدرجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرمة»[١].

وروى البيهقي[٢] وعبد الرزاق[٣] أَنَّ رجلًا قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ: لَأَنْ لا أَخَافَ فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ خَيْرٌ لِي، أَمْ أُقْبِلُ عَلَى نَفْسِي؟ فَقَالَ: «أَمَّا مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شيئًا فَلَا يَخَافُ فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، وَمَنْ كَانَ خِلْوًا فَلْيُقْبِلْ عَلَى نَفْسِهِ، وَلْيَنْصَحْ لِوَلِيِّ أَمْرِهِ».

فهذا الرجل يعتقد حينما يرى منكرًا أو خطأً أنه بين خيارين لا ثالث لهما:

الخيار الأول: أن ينكر عليه، ولا تأخذه في الله لومةُ لائم، ولا يُبالي بما ترتب على إنكاره من شرور وفتن.

الخيار الثاني: أن يدع الخطأ والمنكر، ولا ينصح أو يعظ أو يرشد.

---

(١) أعلام الموقعين ٢/ ١٤.

(٢) شُعب الإيمان (٧١٥٥).

(٣) في مصنفه (٢٠٦٩٣).

فبين له الفاروق المُلْهَم رضي الله تعالى عنه أن هناك خيارًا ثالثًا وسطٌ، وخيرُ الأمور أوسطها، ألا وهو: أن الناس قسمان:

١ ـ وليُّ الأمر والسلطان، ومَن يقوم مقامه: فهذا في تعامله مع المنكرات والأخطاء يجب عليه إنكار ذلك، وزجر الفاعل، ولا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يُجامل أو يسكت، مهما بلغ الأمر، مع الرفق في التعامل، والتدرج في الإنكار.

٢ ـ عامة الناس، فلا يجوز له أن ينكر المنكر والخطأ، إذا ترتب على إنكاره شيءٌ من الشرور والفتن، والقطيعة والتدابر، بحجة أنه لا تأخذه في الله لومةُ لائم.

ولا يجوز له كذلك السكوت وعدمُ المبالاة، حيث يرى المنكرات والأخطاء ولا يحرّك ساكنًا، ولا ينصح أو يعظ، بل عليه أن ينصح لوليِّ أمره بما فيه نفعٌ وصلاح، ومن ذلك رفعُ الأمر إلى الجهة المختصّة لمعالجته، فهي المخوّلة بذلك، وهو بذلك قد برئت ذمّته.



الْمُصِيب الْعَادِل عَلَيْهِ أَن يصبر عَن الْفِتْنَة، ويصبر على جهل الجهول وظُلْمه

قال رحمه الله تعالى مبيِّنًا أنه ينبغي على من ظُلم وأُوذي أن يصبر ويحتسب، وأنه بصبره ينال الرفعة والأجر، وأنه لا يجوز أن يجور ويظلم على من جار عليه وآذاه: «الْمُصِيب الْعَادِل عَلَيْهِ أَن يصبر عَن الْفِتْنَة، ويصبر على جهل الجهول وظُلْمه إِن كَانَ غير متأول[١]، وَأما إِن كَانَ ذَاك أَيْضًا متأولًا[٢] فخطؤه مغْفُور لَهُ وَهُوَ فِيمَا يُصِيب بِهِ من أَذَى بقوله أَو فعله لَهُ أجر على اجْتِهَاده، وخطؤه مغْفُور لَهُ[٣]، وَذَلِكَ محنة وابتلاء فِي حق ذَلِك الْمَظْلُوم، فَإِذا صَبر على ذَلِك وَاتَّقَى الله كَانَت الْعَاقِبَة لَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾﴾.

فَأمر سُبْحَانَهُ بِالصبرِ على أَذَى الْمُشْركين وَأهل الْكتاب مَعَ التَّقْوَى،

---

(١) أي أن الذي ظلم كان غير متأوِّلٍ، أي أنه معتقدٌ أنه على غير حق، وقد تقصَّد الظلم والجور.

(٢) أي أن الذي ظلم كان متأولًا، أي أنه معتقدٌ أنه على حق، وليس قصده الظلم والجور.

(٣) أي هذا المتأوِّل الذي ظلم وأخطأ، لكنه لم يقصد الظلم بل قصد الحق: له أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور له.

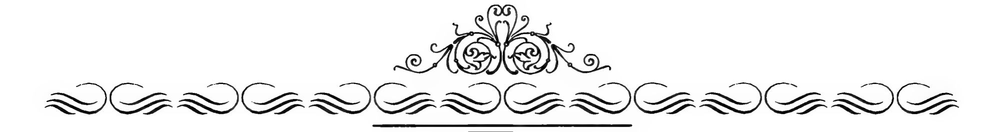
وَذَلِكَ تَنْبِيه على الصَّبْر على أَذَى الْمُؤمنِينَ بَعضهم لبَعض متأولين كَانُوا أَو غير متأولين.

وَقد قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ فَنهى أَن يحمل الْمُؤمنِينَ بغضُهم للْكفَّار على أَلا يعدلُوا عَلَيْهِم، فَكيف إِذا كَانَ البغض لفَاسِق أَو مُبْتَدع متأول من أهل الْإِيمَان؟ فَهُوَ أولى أَن يجب عَلَيْهِ أَلا يحملهُ ذَلِك على أَلا يعدل على مُؤمن وَإِن كَانَ ظَالِمًا لَهُ.

فَهَذَا مَوضِع عَظِيم الْمَنْفَعَة فِي الدّين وَالدُّنْيَا؛ فَإِن الشَّيْطَان مُوكل ببني آدم وَهُوَ يعرض للْجَمِيع وَلا يسلم أحد من مثل هَذِه الْأُمُور ـ دع مَا سواهَا ـ من نوع تَقْصِير فِي مَأْمُور أَو فعل مَحْظُور بِاجْتِهَاد أَو غير اجْتِهَاد وَإِن كَانَ هُوَ الْحق».

التعليق: ما أجمل وأعظم هذا المنهج الشرعي، والمسْلَك الربَّاني، فلو علم كلٌّ واحدٍ منَّا حق العلم أنه إذا ترتب على إنكاره للخطأ بأسلوب بعيد عن الحكمة والرحمة مفسدةٌ وتقاطعٌ وتنافر: فإنه لن يعدل عن النصح والإنكار بالأسلوب اللطيف والبيان الحكيم، وكذلك إذا علم المظلوم والمُعتدى عليه أنه مأجور على ما حصل له من ظلم، وحاول التماس العذر لأخيه الظالم؛ بكونه قصد الحق والغيرة على الدين، ولم يحمله ذلك على ألا يعدل مع أخيه المؤمن، وإن كان ظالمًا له: لما وصل الحال إلى ما وصلنا إليه في مساجدنا، ومجتمعاتنا، وأماكن عملنا وأسواقنا.

❁ ❁ ❁



بعض الناس يرى عيوب غيره وينسى عيوب نفسه

قال رحمه الله تعالى: «كثير من هذه الطوائف يتعصب على غيره، ويرى القذاة في عين أخيه، ولا يرى الجَذع المعترض في عينه، ويذكر من تناقض أقوال غيره، ومخالفتها للنصوص والمعقول، ما يكون له من الأقوال في ذلك الباب ما هو من جنس تلك الأقوال، أو أضعف منها، أو أقوى منها.

التعليق: لو تفقّد العاقل عيوب نفسه لوجدها كثيرة، وانشغل بإصلاحها عن عيوب غيره، وذلك خيرٌ له وأسلم في دينه ودنياه.



اتفق الصحابة في مسائل علمية اعتقادية تنازعوا فيها على إقرار كل فريق للفريق الآخر على العمل باجتهادهم، و بقاء الجماعة والألفة

قال رحمه الله تعالى: «اتفق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها: على إقرار كل فريق للفريق الآخر على العمل باجتهادهم؛ كمسائل في العبادات والمناكح والمواريث والعطاء والسياسة وغير ذلك. وهم الأئمة الذين ثبت بالنصوص أنهم لا يجتمعون على باطل ولا ضلالة، ودل الكتاب والسُّنّة على وجوب متابعتهم.

وتنازعوا في مسائل علمية اعتقادية؛ كسماع الميت صوت الحي، وتعذيب الميت ببكاء أهله، ورؤية محمد ﷺ ربه قبل الموت، مع بقاء الجماعة والألفة، وهذه المسائل منها ما أحد القولين خطأ قطعًا».

التعليق: اجْتِمَاعُ كَلِمَةِ المسلمين، واتحادُهم، وعدمُ التسبب في أيِّ أمرٍ يُفرق جمعهم، ويُحدث تنافر قلوبهم: أمرٌ جاءت به الأدلة القطعية المتواترة، وهو مِن أعظمِ مقاصد الشريعة الإسلامية، وهو مِمَّا امْتَنَّ الله تعالى به على هذه الأمة فقال: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾.

فلا يجوز لأحدٍ أنْ يسعى في شرخٍ أمر امتنّ الله به على أمة الإسلام.

بل جاء النصّ الصريح الصحيح بقتل من سعى في شَقِّ عَصَا المسلمين، وتفْرِيقِ جَمَاعَتهم، ففي صحيح مسلم[١] عَنْ عَرْفَجَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ**».

وفي رواية: «**إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ**».

قال الإمام النووي رحمه الله: فِيهِ الْأَمْرُ بِقِتَالِ مَنْ خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ، أَوْ أَرَادَ تَفْرِيقَ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَيُنْهَى عَنْ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ قُوتِلَ، وَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ شَرُّهُ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَقُتِلَ كان هَدَرًا. اهـ[٢].

فليس قتلُ مَن أراد تفريق الأمة مقتصرًا على مَن خرج على وليِّ الأمر بالسيف، بل كلُّ من سعى في تفريقهم بالتحريش بينهم، وإثارةِ النعرات والفتن وزرعِ كراهية العلماء والدعاة والمصلحين فهو داخل في الحديث، فيجب كفّ أذاه ودفعُه، وإن لم يندفع إلا بالقتل جاز لوليّ الأمر قتلُه؛ لوأد الفتنة وجمع الكلمة.

وقد ذكر الشاطبي رحمه الله مِن أمثلة الأدلة القَطْعِيّة: اجْتِمَاعُ الْكَلِمَةِ[٣].

فلا يجوز خرم هذا الأصل القطعي المعلوم من الدين بالضرورة إلا في مواضع مُستثناةٍ، يُفتي بها أهلُ العلم المعتبرون في كلّ زمان ومكان.

والشيخ رحمه الله ذكر أنّ الصحابة رضي الله عنهم قد تنازعوا في مسائل علمية اعتقادية ولم يؤدّ تنازعهم واختلافهم في هذه المسائل الكبيرة التي تتعلّق بالعقيدة إلى تفرّقهم وطعن بعضهم في بعض، بل بقوا على ما هم عليه من لزوم الجماعة والألفة والمحبة.

---

(١) (١٨٥٢).

(٢) شرح صحيح مسلم: ١٢/ ٢٤١.

(٣) تهذيب كتاب الموافقات للمؤلف: ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

وقد ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام، حتى إذا كان في مكان قرب تبوك لقيه أمراء الأجناد؛ أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام، فاستشار الصحابة فاختلفوا، وأما مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فلم يختلف عليه رجلان، بل قالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء، فأخذ عمر برأيهم ونادى في الناس: إني مصبح على ظهر فأصبحوا عليه.

فاعترض عليه أبو عبيدة بن الجراح وقال: أفرارًا من قدر الله؟

فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ـ وكان عمر يكره خلافه ـ، نعم، نفرّ من قدر الله إلى قدر الله، فجاء عبد الرحمن بن عوف ـ وكان متغيّبًا في بعض حاجته ـ فقال: إن عندي من هذا علمًا؛ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه.

فحمد الله عمر بن الخطاب ثم انصرف(١).

فقد اختلفوا في مسألة عظيمة، ومع ذلك لم تؤثّر على صفاء قلوبهم، ودوام مودّتهم.

قال ابن عبد البرّ رَحِمَهُ اللهُ: في الحديث دليلٌ على أنَّ المسألةَ إذا كان سبيلُها الاجتهادَ ووقَع فيها الاختِلافُ: لم يجُزْ لأحَدِ القائِلينَ فيها عَيْبُ مخُالِفِه، ولا الطَّعْنُ عليه، ألا تَرَى أنهم اختَلَفوا ـ وهم القُدوَةُ ـ، فلم يعِبْ أحَدٌ منهم على صاحبِه اجتِهادَه، ولا وجَدَ عليه في نَفْسِه؟

إلى الله الشَّكْوَى وهو المستعانُ على أُمَّةٍ نحن بينَ أَظْهُرِها تَسْتَحِلُّ الأعرَاضَ والدماء إذا خُولِفَتْ فيما تجيءُ به مِن الخطأ.اهـ(٢).

---

(١) رواه البخاري (٥٧٢٩) ومسلم (٢٢١٩).

(٢) التمهيد (٦/ ٣٧).

وقد كان شيخ الإسلام رحمه الله تعالى حريصًا كلَّ الحرصِ على جمع الكلمة، واتحاد المسلمين، ويكره التنازع وتنافر القلوب، بل إنه سعى إلى جمع كلمة أهل السُّنّة والأشاعرة، الذين خالفهم كثيرًا، وردّ على الأخطاء العقدية عندهم.

لأنه يرى رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الردَّ على الخطأ لا يعني تنافرَ القلوب، وتفرقَ الكلمة.



وجوب العدل، والحذر من البغي

قال رحمه الله تعالى: «مَن تكلّم بما يخالف الكتاب والسُّنّة فقد تكلم بلا علم، وقد يتكلم بما يظنه علمًا: إما برأي رآه، وإما بنقل بلغه، ويكون كلامًا بلا علم.

وهذا قد يُعذر صاحبه تارة وإن لم يُتّبَع، وقد يذم صاحبه إذا ظلم غيره ورد الحق الذي معه بغيًا، كما ذم الله ذلك بقوله: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ﴾.

فالبغي مذموم مطلقًا، سواء كان في أن يُلْزم الإنسان الناس بما لا يلْزمهم، ويذمهم على تركه، أو بأن يذمهم على ما هم معذورون فيه، والله يغفر لهم خطأهم فيه، **فمن ذم الناس وعاقبهم على ما لم يذمهم الله تعالى ويعاقبهم فقد بغى عليهم، لا سيما إذا كان ذلك لأجل هواه.**

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾، والله تعالى قد قال: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا ٧٢ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ﴾.

فالسعيد من تاب الله عليه من جهله وظلمه، وإلا فالإنسان ظلوم جهول.

وإذا وقع الظلم والجهل في الأمور العامة الكبار أوجبت بين الناس العداوة والبغضاء، فعلى الإنسان أن يتحرى العلم والعدل فيما يقوله في مقالات الناس، فإن الحكم بالعلم والعدل في ذلك أوْلى منه في الأمور الصغار..

فإن الإنسان إذا اتَّبع العدل نُصِر على خصمه، وإذا خرج عنه طمِع فيه خصمه».

وقال رحمه الله تعالى: «لما كان أتباع الأنبياء هم أهل العلم والعدل: كان كلام أهل الإسلام والسُّنّة مع الكفار وأهل البدع بالعلم والعدل لا بالظن وما تهوى الأنفس؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة، رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار**». رواه أبو داود وغيره[١].

فإذا كان مَن يقضي بين الناس في الأموال والدماء والأعراض إذا لم يكن عالمًا عادلًا كان في النار: فكيف بمن يحكم في الملل، والأديان، وأصول الإيمان، والمعارف الإلهية، والمعالم الكلية بلا علم ولا عدل؟».

وقال رحمه الله تعالى: «والله تعالى يأمر بالعلم والعدل ويذم الجهل والظلم، كما قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَـٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾.

وقال النبي ﷺ: «**القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة، فرجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار**»، رواه أهل السنن.

ومعلوم أن الحكم بين الناس في عقائدهم وأقوالهم أعظم من الحكم بينهم في مبايعهم وأموالهم.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٩١)، وابن ماجه (٢٣١٥)، والحاكم: (٤/ ٩٠) من حديث بريدة رضي الله عنه، وصححه ابن حزم في «الإحكام»: (٦/ ٢١٥)، وابن الملقِّن في «البدر المنير»: (٩/ ٥٥٢)، والعراقي في «تخريج الإحياء»: (١/ ٤٠).

وقد قال تعالى: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٥﴾﴾».

وقال رحمه الله تعالى: «**كثيرًا ما يقعُ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لنوع هوًى في النفوس، فلا تَخْلُص فيه النيَّة**، وكثيرًا ما يقعُ ركوبُ المنكرات، ومدحُ ذي الضلالات، لعدم العلم بحقيقة أمرهم.

وهذه الأمور ـ وهي: الجهل، والظلم ـ مبدأ الفتن والشرور، إذا لم يتداركها الله تعالى بالعلم والهداية، قال الله تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وبهذين السببين يدخل أكثرُ الناس النار، كما قال النبي ﷺ: «**القضاة ثلاثة، قاضيان في النار، وقاضٍ في الجنة، رجلٌ عَلِم الحقَّ فقضى به فهو في الجنة، ورجلٌ قضى للناس على جهلٍ فهو في النار، ورجلٌ عَلِم الحقَّ وقضى بخلافه فهو في النار**».

فهذا الحديثُ في القضاة، وكلُّ من حكم بين اثنين أو طائفتين، في دينٍ أو دنيا، فهو قاضٍ، وغيرُ القاضي في معناه.

بيَّن النبي ﷺ أن الذي في الجنة من عَلِم وعدَل، دون من جَهِل أو ظلَم».

التعليق: بيانُ الخطأ إذا وقع من أيِّ أحدٍ واجب على أهل العلم، بشرط عدم التعرّض للمخطئ إذا كان ممن عُرف باتباع الكتاب والسُّنّة، والسلامة لا يعدلها شيء، فمن تورّع عن الكلام في الناس ـ وخاصة فيمن عُرف عنه العلم واتباع السُّنّة وحبّ الخير وظهر عليه الصلاح ـ فقد أخذ بأسباب السلامة، ومن أطلق العنان للسانه طعنًا وسبًّا وغيبة فهو على خطر عظيم؛ **لعدة أسباب**:

السبب الأول: أنّ الدافع والمحرض على فعلِ ذلك ـ غالبًا ـ هو حظّ النفس وهواها، كما قال شيخ الإسلام: «كثيرًا ما يقعُ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لنوع هوًى في النفوس».

السبب الثاني: أنّ من طُعن فيه قد يكون مجتهدًا فيما قال أو فعل، والمجتهد مأجورٌ على اجتهاده ومغفورٌ له خطؤه، ولا يجوز ذمّ من غفر الله وعذره، وهل يليق أن تؤاخذ من لم يؤاخذه ربّه؟ وتذمّ من عذره ربّه؟

وقد تقول: لو علمتُ أنه قد اجتهد واستفرغ وسعه في طلب الحقّ لكنه أخطأ لَمَا لُمْتُه وطعنْت فيه.

فأقول: عدم علمك بأنه اجتهد لا يُبِيح لك الجزمَ بأنه لم يجتهد، وما دمت لا تعلم علمًا أكيدًا فكلامك فيه بلا علم لا يجوز.

وهب أنّ خطأه صدر عن غير اجتهادٍ، فما يدريك أنه تاب من خطئه، أو غفر الله له بحسنات فعلها؟

وسيأتي كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ «من كان مجتهدًا لا إثم عليه، فإذا آذاه مؤذ: فقد آذاه بغير ما اكتسب.

ومن كان مذنبًا وقد تاب من ذنبه، أو غُفر له بسبب آخر بحيث لم يبق عليه عقوبة فآذاه مؤذ: فقد آذاه بغير ما اكتسب، وإن حصل له بفعله مصيبة».

السبب الثالث: أنّ كلّ مَن يقضي بين الناس في الأموال والدماء والأعراض **لابدّ أن يلْتزم بشرطين**:

الشرط الأول: أن يكون قضاؤه وكلامه بعلم وبيّنة وبرهان.

الشرط الثاني: أن يكون بعدل وإنصاف.

فإنْ أخلّ بالشّرطين أو بأحدهما فهو متوعّدٌ بالنار والعياذ بالله.

وإذا كان هذا الوعيد على مَن يقضي بين الناس في أموالهم ودمائهم وأعراضهم، فكيف بمن يحكم فيما في قلوبهم، وعلى أديانهم، وأقوالهم، وكلّ ذلك بلا علمٍ ولا عدل؟

كمن يتّهم بعض المسلمين المعروفين بالخير والصلاح والسُّنّة بأنهم ينتمون لجماعة أو طائفة ضالة.

ولن ينْجيك يوم القيامة من وبال وإثم الغيبة جرأتك ولا محاباتك، ولا تقليدُك لغيرك، «ولا ينبغي للعاقل أن يقلّد الناس في المدح والذم، فكم حالَ هذا التقليدُ بين القلوب وبين الهدى، ولم ينْج منه إلا من سبَقت له من الله الحسنى»[1].

والله تعالى حرّم الغيبة في القرآن، ولا يجوز اسْتباحتها إلا بدليل شرعي، وبرهان قطعيّ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «يجب أن يعلم أنّ الأمور المعلومة من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابًا قاطعًا لا شبهة فيه». اهـ.

ولا يجوز القدح في أعراض الدعاة إلى الله والعلماء المجتهدين وغيبتهم، لأنّها محرمة بنصوص شرعية صريحة، ومعلومة بالضرورة من دين المسلمين، فلا بد أن يكون الجواب عمّا يعارضها جوابًا قاطعًا لا شبهة فيه.

فإن احتج أحدٌ بأنّ إنكارهم عليهم وسبّهم وتتبّع زلاتهم هو من باب الجرح والتعديل الذي فعله المحدّثون من السلف، وتحذيرِ الناس من الاغترار بهم، ونحو ذلك من الحجج الواهية.

---

(١) زاد المعاد، عطاءات العلم (٣/ ٧٩١).

فيُقال: أليست نصوص الكتاب والسُّنّة صريحةٌ بحرمة أعراض المسلمين؟ وعدم جواز غِيْبتهم؟

ويكفي في ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢].

وما ثبت في الصحيحين أنّ النبي ﷺ قال في خطبة حجة الوداع: **«فإنَّ دِماءَكُمْ وأَمْوالَكُمْ، وأَعْراضَكُمْ، بَيْنكُم حَرامٌ، كَحُرْمَةِ يَومِكُم هذا، فِي شهرِكُم هذا، فِي بلدِكُم هذا»**.

وقَوْلُهُ ﷺ: **«كُلُّ الْمُسلمِ علَى الْمُسْلمِ حَرامٌ: دَمُهُ ومالُهُ وعِرْضُهُ»**.

فلَا بُدَّ أنْ يَكُونَ الْجَوابُ عمَّا يُعارِضُ هذه النصوص جوابًا قاطِعًا لَا شُبْهَةَ فيهِ، فهل يجوز معارضتها بمثل هذه التعليلات التي تدخلها الشبهة من وجوه كثيرة، وأعظمها: المنع من تنزيلها على هؤلاء الدعاة إلى الله والمشايخ المجتهدين المعروفين عند المسلمين بالخير والدعوة.

وهذه البدعة إن لم توأد في مهدها، ويُغلقْ باب شرّها، ويتدارك العلماء والعقلاء ضررها وخطرها وشرّها: وإلا سيعظم خطرها، ويزداد ضررها، وتُصبح فرقةً لها أصولها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «البدع تكون في أولها شبرًا ثم تكثر في الاتباع حتى تصير أذرعًا وأميالًا وفراسخ». اهـ.

فاحذر من الوقوع في أعراض المسلمين، وأعراضُهم ليست كلأً مباحًا، بل حُرْمَتُها كحرمة شهرِ ذي الحجة، في يومِ النحر، في البلد الحرام.

فما أعظم خطر وإثم الوقوع في عرض مسلمٍ بغير حقّ، نسأل الله أن يعافينا من ذلك.

وقال رحمه الله تعالى: «من ناقش المؤمنين على الذنوب، وهو لا يناقش الكفار والمنافقين على كفرهم ونفاقهم، بل وربما يَمْدحهم ويعظّمهم: دلّ على أنه من أعظم الناس جهلًا وظلمًا، إن لم ينته به جهله وظلمه إلى الكفر والنفاق».

التعليق: فليتنبّه لهذا من يُكثر الوقيعة في المسلمين ـ وخاصة الصالحين والعلماء وطلاب العلم ـ، ويتتبع زلاتهم، ويُحاسبهم على أخطائهم، وقد يكونون قد اجتهدوا، فهم مغفور لهم، ويدع الكفار والمنافقين والفجار، ويسلموا منه ولا يسلم منه إخوانه في العقيدة والدين.

وقال رحمه الله تعالى: «قال المعترض[(١)]: «لقد ضلّ صاحب هذه المقالة وأضلّ، وركب طريق الجهالة واستقل، وحاد في دعواه عن الحق وما جاد، وجاهر بعداوة الأنبياء وأظهر لهم العناد، فحرّم السفر لزيارة قبره وسائر القبور، وخالف في ذلك الخبر الصحيح المأثور، وهو ما ورد عنه ﷺ في الصحيح أنه قال: «**زوروا القبور**».. وقال: وفي الصحيح أنه ﷺ استأذن ربه في زيارة قبر أمّه فأذن له، وأجيب في ذلك لما سأله، فعلام يحمل هذا القائل زيارته لقبر أمه ومشيه الذي منه صدر؟ فإن حمله على التحريم فقد ضلّ وكفر، وإن حمله على الجواز والنَّدْب فقد لزمتْه الحجة والتقم الحجر».

نحن نعدل فيه ونقصد قول الحق والعدل فيه، كما أمر الله تعالى؛ فإنه أمر بالقسط على أعدائنا الكفار، فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ

---

(١) يعني قاضي المالكية، الذي ألّف رسالة في الرد على ابن تيمية في نهيه عن شدّ الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ، وقدّ تهجم عليه وغلط في حقّه، وافترى عليه ما لم يقله، ووصفه بالضلال.

بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾، **فكيف بإخواننا المسلمين، والمسلمون إخوة، والله يغفر له ويسدّده ويوفقه وسائر إخواننا المسلمين»**.

التعليق: انظر إلى إنصافه وعدله بل ودعائه لمن جاهره بالعداوة، وخالفه في العقيدة، فكيف يسوغ لمسلم أن يعادي أخاه في العقيدة، ويُبغضه ويسبّه! ويبدأه بالخصام والعداء، فبأي حجة يلقى الله يوم القيامة في عداء وبغض مسلم لم يهجره ولم يسبّه ولم يعتد عليه!

وقال رحمه الله تعالى: «كلام الذامّ للخلفاء ولغيرهم من الصحابة ـ من رافضي وغيره ـ هو من باب الكلام في الأعراض، وفيه حقّ لله تعالى، لما يتعلق به من الولاية والعداوة والحب والبغض، وفيه حقٌّ للآدميين أيضًا.

ومعلوم أنا إذا تكلمنا فيمن هو دون الصحابة، مثل الملوك المختلفين على الْمُلك، والعلماء والمشايخ المختلفين في العلم والدين: وجبَ أن يكون الكلام بعلم وعدل لا بجهل وظلم؛ فإنّ العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال، والظلم محرم مطلقًا، لا يباح قط بحال.

قال تعالى: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾.

وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار، وهو بغضٌ مأمور به، فإذا كان البغضُ الذي أمَر الله به قد نُهي صاحبه أن يظلم مَن أبغضه فكيف في بغْض مسلم بتأويلٍ وشبهةٍ أو بهوى نفس؟ فهو أحق أن لا يُظْلَم، بل يعْدَل عليه.

وأصحاب رسول الله ﷺ أحقّ من عدل عليهم في القول والعمل.

والعدل مما اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبته، والثناء على أهله ومحبتهم، والظلم مما اتفقوا على بغضه وذمه وتقبيحه، وذم أهله وبغضهم، وليس المقصود الكلام في التحسين والتقبيح العقلي، ولكن المقصود أن العدل محمود محبوب باتفاق أهل الأرض، وهو محبوب في النفوس، مركوز حبّه في القلوب، تحبه القلوب وتحمده، وهو من المعروف الذي تعرفه القلوب، والظلم من المنكر الذي تنكره القلوب فتبغضه وتذمه.

والله تعالى أرسل الرسل ليقوم الناس بالقسط. قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾.

وقال: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [المائدة: ٤٢].

وقال: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٤٨].

فأمره أنْ يحكم بالقسط وأنْ يحكم بما أنزل الله، فدلّ ذلك على أنَّ القسط هو ما أنزل الله، فما أنزل الله هو القسط، والقسط هو ما أنزل الله.

ولهذا وجب على كلِّ مَن حكم بين اثنين أن يحكم بالعدل؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، فليس لحاكمٍ أن يحكم بظلم أبدًا، والشرع الذي يجب على حكّام المسلمين

الحكم به عدل كله، ليس في الشرع ظلم أصلًا، بل حكمُ اللهِ أحسن الأحكام.

والشرع هو ما أنزل الله، فكلّ مَن حكم بما أنزل الله فقد حكَم بالعدل، لكن العدل قد يتنوّع بتنوّع الشرائع والمناهج، فيكون العدل في كل شرعة بحسبها . .

والمقصود أن الحكم بالعدل واجب مطلقًا، في كل زمان ومكان، على كل أحد ولكل أحد، والحكم بما أنزل الله على محمد ﷺ هو عدل خاص، وهو أكمل أنواع العدل وأحسنها، والحكم به واجب على النبي ﷺ وكل من اتبعه، ومن لم يلتزم حكم الله ورسوله فهو كافر.

وهذا واجب على الأمة في كل ما تنازعت فيه من الأمور الاعتقادية والعملية، قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾ [البقرة ٢١٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ [الشورى ١٠].

وقال: ﴿فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء ٥٩]. **فالأمور المشتركة بين الأمة لا يُحْكَم فيها إلا الكتاب والسُّنّة، ليس لأحد أن يلزم الناس بقول عالم ولا أمير ولا شيخ ولا ملك**».

وقال رحمه الله تعالى: «مما يدل على أن الصحابة لم يكفّروا الخوارج أنهم كانوا يصلون خلفهم، وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة يصلون خلف نجدة الحروري، وكانوا أيضا يحدثونهم ويفتونهم ويخاطبونهم، كما يخاطب المسلم المسلم، كما كان عبد الله بن عباس يجيب نجدة الحروري لما أرسل إليه يسأله عن مسائل، وحديثه

في البخاري[١]، وكما أجاب نافع بن الأزرق عن مسائل مشهورة، وكان نافع يناظره في أشياء بالقرآن كما يتناظر المسلمان.

وما زالت سيرة المسلمين على هذا، ما جعلوهم مرتدين كالذين قاتلهم الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هذا مع أمر رسول الله ﷺ بقتالهم في الأحاديث الصحيحة، وما روي من أنهم «شر قتلى تحت أديم السماء، خير قتيل من قتلوه»، في الحديث الذي رواه أبو أمامة، رواه الترمذي وغيره.

أي أنهم شرٌّ على المسلمين من غيرهم، **فإنهم لم يكن أحد شرًّا على المسلمين منهم: لا اليهود ولا النصارى؛ فإنهم كانوا مجتهدين في قتل كل مسلم لم يوافقهم، مستحلّين لدماء المسلمين وأموالهم وقتل أولادهم، مكفّرين لهم، وكانوا متديّنين بذلك لعظم جهلهم وبدعتهم المضلة.**

ومع هذا فالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم والتابعون لهم بإحسان لم يكفروهم، ولا جعلوهم مرتدين، ولا اعتدوا عليهم بقول ولا فعل[٢]، بل اتقوا الله فيهم، وساروا فيهم السيرة العادلة.

وهكذا سائر فرق أهل البدع والأهواء من الشيعة والمعتزلة وغيرهم.

فمن كفّر الثنتين والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الكتاب والسُّنّة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان، مع أن حديث الثنتين والسبعين فرقة ليس في الصحيحين، وقد ضعّفه ابن حزم وغيره لكن حسنه غيره أو

---

(١) روى مسلم (١٨١٢) عن يزيد بن هرمز أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمس خلال، فقال ابن عباس: لولا أن أكتم علمًا ما كتبت إليه.. ولم أجده في البخاري.

(٢) لكن حينما ابتدأ الخوارج في قتال المسلمين والاعتداء عليهم قاتلوهم لكفّ شرّهم وأذاهم.

صححه، كما صححه الحاكم وغيره، وقد رواه أهل السنن، وروي من طرق[(١)].

وليس قوله: «ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة» بأعظم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء: ١٠]، وقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾﴾ [النساء: ٣٠]، وأمثال ذلك من النصوص الصريحة بدخول من فعل ذلك النار».

التعليق: الصحابة رضي الله عنهم والتابعون لهم بإحسان: لم يعتدوا على الخوارج بقولٍ كالسبِّ والشتم، ولا بفعلٍ؛ كمنعِهم حقَّهم في العطاء، كما قال لهم عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: «إن لكم علينا أن لا نمنعكم مساجدنا ولا حقّكم من الفيء»، ماداموا لم يشقُّوا عصا الطاعة، ولم يُلْحِقوا الأذى بالناس، مع أنّ النبي ﷺ أخبر الصحابة عن خطر الخوارج وعلاماتهم وشرّهم، وحثهم على قتلهم إذا قاتلوا.

هكذا تعامَل السلف الصالح من الصحابة وتابعيهم مع الخوارج، وهم من هم في البدعة، فكيف يسوغ لمسلم أن يؤذي إخوانه المسلمين بأيِّ نوعٍ من أنواع الإيذاء؛ لاختلافٍ في الرأي، أو منافسةٍ على حظوظ دنيا، أوٍ لمجرّد ظنٍّ لا مُستنَد له، وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾، قال شيخ الإسلام رحمه الله: «فمن آذى مؤمنا حيًّا أو ميّتًا بغير ذنب يوجب ذلك: فقد دخل في هذه الآية.

ومن كان مجتهدًا لا إثم عليه فإذا آذاه مؤذ: فقد آذاه بغير ما اكتسب.

---

(١) رواه أبو داود، (٤٥٩٦) وابن ماجه (٣٩٩١) والترمذي (٢٦٤٠) وقال: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح».

ومن كان مذنبًا وقد تاب من ذنبه، أو غُفر له بسبب آخر بحيث لم يبق عليه عقوبة فآذاه مُؤْذ: فقد آذاه بغير ما اكتسب».

وقال رحمه الله تعالى: «وَهنا أصل يجب اعْتِمَاده: وَذَلِكَ أَن الله سُبْحَانَهُ عصم هَذِه الْأمة أَن تَجْتَمِع على ضَلَالَة، وَلم يعْصم آحادها من الْخَطَأ، لَا صِدِّيقًا وَلَا غير صدِّيق، **لَكِن إِذا وَقع بَعْضهَا فِي خطأ فَلَا بُد أَن يُقيم الله فِيهَا من يكون على الصَّوَاب فِي ذَلِك الْخَطَأ؛** لِأَن هَذِه الْأمة شُهَدَاء على النَّاس، وهم شُهَدَاء الله فِي الأرض، وهم خير أمة أخرجت للنَّاس يأمرون بِالْمَعْرُوفِ وَينْهَوْنَ عَن الْمُنكر، فَلَا بُد أَن تَأمر بِكُل مَعْرُوف وتنهى عَن كل مُنكر، فَإِذا كَانَ فِيهَا من يَأْمر بمنكر متأولًا فَلَا بُد أَن يكون فِيهَا من يَأْمر بذلك الْمَعْرُوف.

فَأَما الِاحْتِجَاج بِفعل طَائِفَة من الصِّدّيقين فِي مَسْأَلَة نازعهم فِيهَا أعدادُهم: فَبَاطِل..

وَلَكِن وُقُوع مثل هَذَا التَّأْوِيل من الْأَئِمَّة المتبوعين ـ أهلِ الْعلم وَالْإِيمَان ـ: صَار من أَسبَاب المحن والفتنة، فَإِن الَّذين يعظمونهم قد يقتدون بهم فِي ذَلِك، وَقد لَا يقفون عِنْد الْحَد الَّذِي انْتهى إِلَيْهِ أُولَئِكَ، بل يتعدّون ذَلِك، وَيزِيدُونَ زيادات لم تصدر من أُولَئِكَ الْأَئِمَّة السَّادة.

وَالَّذين يعلمُونَ تَحْرِيم جنس ذَلِك الْفِعْل قد يعتدون على المتأوِّلين بِنَوْع من الذَّم فِيمَا هُوَ مغْفُور لَهُم، ويتَّبعهم آخرُونَ فيزيدون فِي الذَّم مَا يسْتَحلُّونَ بِهِ مِن أَعْرَاض إِخْوَانهمْ..

فَمن ثبته الله بِالْقَوْلِ الثَّابِت أعْطى كلّ ذِي حق حَقه، وَحفظ حُدُود الله فَلم يتعدها، ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾، **فالشر فِي التَّفْرِيط بترك الْمَأْمُور، أَو الْعدوان بتعدي الْحُدُود».**

التعليق: كأن الشيخ يتحدّث عن واقع معاصر، والله المستعان.

ومعنى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ: أنْ يجتهد بعض العلماء أو طلاب العلم في مسألة أو أمر من أمور المسلمين، فيُخطئ في اجتهاده، فيردّ عليه عالم ويعتدي عليه بنوعٍ من الذم، ورده عليه صواب، لكن الاعتداء عليه وذمّه خطأ؛ لأنه من المعلوم أن الله غفر لكل مجتهد مخطئ، ومن غفر الله لا يجوز الاعتداء عليه بذمّ أو قدح.

فيأتي أناس من محبي هذا العالم الذي ردّ على المخطئ فيبالغون في الإنكار والاعتداء، ويستحلّون عرض المخطئ المجتهد، فيحصل من ذلك فساد عريض، كما هو مشاهد وواقع عبر الأزمان، نسأل الله أن يؤلّف بين قلوب المسلمين.



عدم الرضا عمن يَكذب ويَفتري على خصمه

قال رحمه الله تعالى: «قال هذا الإمامي[١]: أما باقي المسلمين فقد ذهبوا كل مذهب، فقال بعضهم ـ وهم جماعة الأشاعرة ـ إن القدماء كثيرون مع الله تعالى: هي المعاني يثبتونها موجودة في الخارج كالقدرة والعلم وغير ذلك، فجعلوه تعالى مفتقرًا في كونه عالمًا إلى ثبوت معنى هو العلم، وفي كونه قادرًا إلى ثبوت معنى هو القدرة وغير ذلك، ولم يجعلوه قادرًا لذاته ولا عالمًا لذاته، ولا حيًّا لذاته، بل لمعانٍ قديمة يفتقر في هذه الصفات إليها، فجعلوه محتاجًا ناقصًا في ذاته، كاملًا بغيره، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا! ولا يقولون: هذه الصفات ذاتية.

واعترض شيخهم فخر الدين الرازي عليهم بأن قال: إن النصارى كفروا بأن قالوا: القدماء ثلاثة، والأشاعرة أثبتوا قدماء تسعة.

فيقال: الكلام على هذا من وجوه:

أحدها: أن هذا كذب على الأشعرية: ليس فيهم من يقول: إن الله ناقص بذاته كامل بغيره، ولا قال الرازي ما ذكرته من الاعتراض عليهم، بل هذا الاعتراض ذكره الرازي عمن اعترض به، واستهجن الرازي ذكره».

التعليق: نرى شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يدافع عن الأشاعرة الذين ردّ عليهم كثيرًا، وقد حاربوه وتسببوا في سجنه والتضييق عليه،

---

(١) ابن المطهر الرافضي.

ودافع عن الرازي الذي أكثر من الردّ عليه وبيان أخطائه، وقد كان يسعه أن يسكت، لكنه لا يرضى أن يُكذب ويُفتَرى حتى على خصمه؛ لِمَا يحمله من عدلٍ وإنصاف، وكرمِ نفسٍ، ونقاءِ سريرة، وزكاة روحٍ، وصدقِ نيّة.



الثناء على الحقّ الذي جاء به المخالف

قال رحمه الله تعالى: «كلام أرسطو في الإلهيات في غاية القلة مع كثرة الخطأ فيه، ولكن ابن سينا وأمثاله وسَّعُوه وتكلموا في الإلهيات والنبوات وأسرار الآيات ومقامات العارفين، بل وفي معاد الأرواح بكلام لا يوجد لأولئك، وما فيه من الصواب فجروا فيه على منهاج الأنبياء، وما فيه من خطأ بنوه على أصول سلفهم الفاسدة.

ولهذا كان ابن رشد وأمثاله من المتفلسفة يقولون: إن ما ذكره ابن سينا في الوحي والمنامات وأسباب العلم بالمستقبلات ونحو ذلك هو أمر ذكره من تلقاء نفسه.

وأما أبو البركات صاحب «المعتبر» ونحوه، فكانوا بسبب عدم تقليدهم لأولئك، وسلوكهم طريقة النظر العقلي بلا تقليد، واستنارتهم بأنوار النبوات **أصلح قولًا في هذا الباب من هؤلاء وهؤلاء، فأثبت علم الرب بالجزئيات ورد على سلفه ردًّا جيدًا**، وكذلك أثبت صفات الرب وأفعاله وبيّن ما بيّنه من خطأ[1] سلفه، ورأى فساد قولهم في أسباب الحوادث، فعدل عن ذلك إلى أن أثبت للرب ما يقوم به الإرادات الموجبة للحوادث».

وقال رحمه الله تعالى: «الصَّوَاب أَنْ يُحْمد من حَال كل قوم مَا حَمده الله وَرَسُوله، كَمَا جَاءَ بِهِ الْكتاب وَالسّنة، ويُذَم من حَال كل قوم

(١) في الأصل: خطاء!

مَا ذمه الله وَرَسُوله، كَمَا جَاءَ بِهِ الْكتاب وَالسّنة، ويجتهد الْمُسلم فِي تَحْقِيق قَوْله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾.

التعليق: من أشقّ الأمور وأصعبها على الإنسان الاعتراف بالحق والثناء عليه إذا جاء من أحدٍ يُعاديه أو يكرهه، ومن توكّل على الله وأخلص الدين له أعانه وثبّته وشرح صدره، وجعل ذلك سهلًا عليه.

وقال رحمه الله تعالى في ردّه على البكريّ: «أصاب في لفظ الاستغاثة، لكنه أخطأ في التسوية بين المحيا والممات».

التعليق: هذا من إنصافه مع من خالفه في الاعتقاد وبدّعه وافترى عليه.

وقال رحمه الله تعالى: «نحن نبيّن هنا ما ننصر به أهل الكلام، الذين هم أقرب إلى الإسلام والسُّنّة من هؤلاء الفلاسفة، وإن كانوا ضالين فيما خالفوا به السُّنّة، وذلك من وجوه»..

التعليق: مخالفة شيخ الإسلام لأهل الكلام لم تمنعه من نصرة الحق الذي معهم، وثنائه عليه، مع ردّه للباطل الذي عندهم، وهذا هو الإنصاف والعدل، والعقل والحكمة.



الثناء على المخالف بما فيه من حقّ وفضل

قال رحمه الله تعالى: «حكي عن طائفة من النُّظّار كعبد الرحمن بن كيسان الأصم وغيره أنهم أنكروا وجود الأعراض في الخارج، حتى أنكروا وجود الحركة.

والأشبه ـ والله أعلم ـ أنه لم يُنْقل قولهم على وجهه، فإن هؤلاء أعقل من أن يقولوا ذلك، وعبد الرحمن الأصم ـ وإن كان معتزليًّا ـ فإنه من فضلاء الناس وعلمائهم، وله تفسير، ومن تلاميذه إبراهيم بن إسماعيل بن علية[١]، ولإبراهيم مناظرات في الفقه وأصوله مع الشافعي وغيره.

وفي الجملة: فهؤلاء من أذكياء الناس وأحدّهم أذهانا، وإذا ضلّوا في مسألة لم يلزم أن يضلّوا في الأمور الظاهرة التي لا تخفى على الصبيان.

وهذا كما أنّ الأطباء وأهل الهندسة من أذكياء الناس، ولهم علوم صحيحة طبية وحسابية، وإن كان ضل منهم طوائف في الأمور الإلهية، فذلك لا يستلزم أن يضلوا في الأمور الواضحة في الطب والحساب.

فمن حكى عن مثل أرسطو أو جالينوس أو غيرهما قولًا في الطبيعيات ظاهر البطلان عُلم أنه غلط في النقل عليه، وإن لم يكن تعمّد الكذب عليه.

---

(١) قال المحقق: في لسان الميزان ١ ـ ٣٥: «إبراهيم بن إسماعيل بن علية جهمي هالك كان يناظر ويقول بخلق القرآن، مات سنة ثمان عشرة ومائتين».

بل محمد بن زكريا الرازي[١] مع إلحاده في الإلهيات والنبوات، ونصرته لقول ديمقراطيس والحرنانيين القائلين بالقدماء الخمسة ـ مع أنه من أضعف أقوال العالم وفيه من التناقض والفساد ما هو مذكور في موضع آخر، كشرح الأصبهانية والكلام على معجزات الأنبياء والرد على من قال: إنها قوى نفسانية المسماة بالصفدية وغير ذلك ـ فالرجل من أعلم الناس بالطب حتى قيل له: جالينوس الإسلام، فمن ذكر عنه في الطب قولا يظهر فساده لمبتدئ الأطباء كان غالطًا عليه».

وقال رحمه الله تعالى: «الخوارج من أعظم الناس صلاةً وصيامًا وقراءةً للقران، ولهم جيوش وعساكر، وهم متدينون بدين الإسلام باطنًا وظاهرًا».

وقال رحمه الله تعالى: «وكان بعض الشيوخ الذين أعرفهم وله فضل وعلم وزهد[٢]؛ إذا نزل به أمر خطَا إلى جهة الشيخ عبد القادر خطوات معدودة واستغاث به، وهذا يفعله كثير من الناس وأكبر منه».

وقال رحمه الله تعالى في حديثه عن ابن حزم الظاهري: «قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى.

وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب.

مضمومًا إلى ما في كلامه من:

---

(١) أبو بكر، المتوفي عام (٣١٣هـ)، ومن مؤلفاته: رسائل فلسفية، الحاوي في الطب.

(٢) هذا من إنصافه مع مَن خالَفه في الاعتقاد، حيث اعترف له بالفضل والعلم والزهد.

أ ـ الوقيعة في الأكابر.

ب ـ والإسراف في نفي المعاني.

ج ـ ودعوى متابعة الظواهر.

وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال، والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره.

فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح، وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء».

وقال رحمه الله تعالى: «ابنُ كُلَّابٍ كان مُسلمًا باطنًا وظاهرًا، رجلًا فاضلًا، جليل القدر، وقد رد على أهل البدع الكبار من الجهمية والمعتزلة والرافضة ردًا كثيرًا، أحسن فيه وأصاب في أكثر ما قاله، وغلط في بعض ذلك.

وكذلك الأشعري بعده كان مسلمًا باطنًا وظاهرًا، أظهر من الرد على أهل البدع وتناقضهم أكثرَ ممَّا أظهر ابن كُلَّاب، وإن كان ابن كلاب أعلم بالسُّنَّة وأتبع لها من الأشعري، فالأشعري صنف في أبواب الرد على المعتزلة والجهمية والرافضة والفلاسفة أكثر منه، وأظهر من فساد أقوال هؤلاء أكثر مما أظهر ابن كُلَّابٍ..

فهو وإن كان في قوله خطأ وتناقض ففي قوله من الصواب الموافق الصريح المعقول وصحيح المنقول أكثر مما في قول هؤلاء الطوائف ـ كالجهمية والقدرية والرافضة والفلاسفة ـ؛ ولهذا يُلَقَّب بإمام السُّنَّة في البلاد والأماكن التي لا يُعرف فيها إلا قوله وقول هؤلاء.

فمن خرج عن قوله من الناظرين في العقليات المسماة بـ «أصول الدين» خرج إلى قول معتزليّ أو فيلسوف، وقوله أقرب إلى السُّنَّة من قول هؤلاء؛ فهو إمامُ السُّنَّة بهذا الاعتبار، وإن كان في قوله من المخالفة للسُّنّة ما يعرفه غير هؤلاء».

وقال رحمه الله تعالى عن الصوفية: «تنازع الناس في طريقهم؛ فطائفة ذمت الصوفية والتصوف وقالوا: إنهم مبتدعون خارجون عن السُّنّة.. وطائفة غلت فيهم وادعوا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء، وكلا طرفي هذ الأمور ذميم.

والصواب: أنهم مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب».

وقال رحمه الله تعالى عن ابن عربيّ وسعيد الفرغاني وغيرهما من مشايخ الاتحادية والحلوليّة: «لهم عبادة وزهادة وأخلاق حسنة، ولكنهم جُهَّال ضالون».

وقال رحمه الله تعالى عن شيخٍ رافضيّ: «ولقد طلب مني أكابر شيوخهم الفضلاء أنْ يخلو بي..»

ووصف قيصر ملك الروم زمنَ النبي ﷺ بقوله: «**كان مَلكًا فاضلًا**»[1].

مع أنه لم يُسلم في الظاهر، والله أعلم بباطنه.

وبعث مرةً رسالةً إلى ملكِ النصارى في قبرص جاء فيها: «وإنما

(١) ١١٩/٢٨ ـ ١٢٠.

نبه الداعي[(١)] لعظيم ملته وأهله[(٢)] لما بلغني ما عنده من الديانة والفضل ومحبة العلم وطلب المذاكرة، ورأيت الشيخ أبا العباس المقدسي[(٣)] شاكرًا من الملك: من رفقه ولطفه وإقباله عليه وشاكرًا من القسيسين ونحوهم».

وقال رحمه الله تعالى: في ردّه على أبي الحسن الشاذلي، الذي ابْتدع حزبًا في الأدْعية والذّكر، وفيه انحرافات وأخطاءٌ كثيرة، بل قال عنه: «في كلامه نوعٌ من الحلول الخاص»، ومع ذلك قال عنه: أبو الحسن الشاذلي رحمة الله عليه كان مِن خير هؤلاء الشيوخ وأفضلهم معرفةً وحالًا، وأحسنهم اعتقادًا وعملًا، وأتْبَعَهم للشريعة، وأكثرهم تعظيمًا للكتاب والسُّنّة، وأشدّهم تحريضًا على متابعة النبي ﷺ، وله كلمات حَسَنة في مثل ذلك.

وقال رحمه الله تعالى: مُثْنيًا على خصمه المعترض على ما جاء في العقيدة الواسطية وعلى القول الحق الذي تكلم به: «وأخذتُ أذكر ما يستحقه هذا الشيخ من أنه كبير الجماعة وشيخهم، وأنّ فيه من العقل والدِّين ما يستحقّ أن يعامَل بموجبه..

ثم قال: فذكر هو بحثًا حسنًا يتعلق بدلالة اللفظ فحَسَّنْته ومدحته عليه»[(٤)].

وصف تَقيَّ الدِّينِ ابن دقيقِ الْعِيدِ بأنه «شَيخ وقْتِهِ».

ووصف الشَّيْخ كمَال الدِّينِ المراغي: بالْعَالِم الْعارِف «شَيخ زمانِهِ».

---

(١) يعني: نفسه. (٢) يعني: الملك.

(٣) أحد الأسرى عند هذا الملك، وقد أطلق سراحه بشفاعة أو فدية.

(٤) مجموع الفتاوى: (٣/ ١٨٦ ـ ١٨٨).

ووصف تَاج الدِّينِ الْأَنْبارِيّ بـ «الْفَقِيه الْفاضِل».

وقال عن الشَّيْخ عِماد الدِّين عبد الرَّحْمن بن أَبِي الصُّعْرِ الْأَنْصارِيّ: «سَيِّدنا الرَّئيس».

ومدح وأثنى على الشيخ نصر المنبجي المعروف بعداوته له، وتحرِيضه عليه، بل قال في رسالته له: من أحمد ابن تيمية: «إلى الشيخ العارف القدوة السالك الناسك أبي الفتح نصر، فتح الله على باطنه وظاهره ما فتح به على قلوب أوليائه، ونصره على شياطين الإنس والجن في جهره وإخفائه، ونهج به الطريقة المحمدية الموافقة لشرعته، وكشف به الحقيقة الدينية المميّزة بين خلقه وطاعته وإرادته ومحبته». .

إلى أن قال: «فإن الله تعالى قد أنعم على الشيخ وأنعم به نعمة باطنة وظاهرة في الدين والدنيا وجعل له عند خاصة المسلمين ـ الذين لا يريدون علوًا في الأرض ولا فسادًا ـ منزلة علية ومودة إلهية؛ لما منحه الله تعالى به من حسن المعرفة والقصد».

ودعا له في ختامها فقال: «وأنا أسأل الله العظيم أن يصلح أمر المسلمين عامتهم وخاصتهم ويهديهم إلى ما يقربهم وأن يجعل الشيخ من دعاة الخير الذين قال الله سبحانه فيهم: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾».

التعليق: انظر إلى ثنائه على بعض أعيان المبتدعة والكفار، وذكره لبعض محاسنهم ومحاسن بعض فرق المبتدعة، وثنائه على كلام وبحثِ خصمه ـ في العقيدة ـ، وتأمل إنصافه لأمثال هؤلاء المبتدعة وتبرئتهم من الغلط والكذب عليهم، وهذا لا يوفّق له إلا من طهّر الله قلبه من الحقد والحسد، وسلم من الجهل والظلم.

والشيخ كثيرًا ما يردّ على المبتدعة ويبيّن ضلالهم، لكنّ هذا لا يعني ألا يقول الحق فيهم، ويعدل فيهم ويُنْصفهم.

وانظر إلى هذا الأدب الجمِّ في خطابِه وحواره مع الكفار المشركين، وكيف شكرهم وأثنى عليهم، وكيف أنه يُحب هدايتهم وصلاحهم، لا أنه يُحب موتهم على ضلالهم.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى مع كثرة المعادين له والمحرضين عليه من العلماء والقضاة والأمراءِ إلا أنه أمسك لسانه عن الخوض في أعراضهم، والانتقام لنفسه منهم ولو بالكلام، عدا المبتدعةَ الداعين لبدعتهم.

ولذلك، لا تكاد تجد في كتبه القدح في أيِّ أحدٍ منهم إلا إذا كان لذلك سببٌ يقتضي ذلك؛ كأنْ يفتريَ أحدٌ عليه أو على الدين، فيردّ عليه ويبين خطأه.

في حين ترى كثيرًا من علماء عصره قد أطلقوا العنان لألسنتهم في الخوض في عرضِه ونيته وعقيدته، حتى وصل الأمر إلى تكفيره واسْتباحة دمِه!

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنه: «كان بعض أصحابه الأكابر يقول: وددت أني لأصحابي مثله لأعدائه وخصومه.

وما رأيته يدعو على أحد منهم قط، وكان يدعو لهم، وجئت يومًا مبشرًا له بموت أكبر أعدائه وأشدهم عداوة وأذى له، فنهرني وتنكر لي واسترجع، ثم قام من فوره إلى بيت أهله فعزاهم وقال: إني لكم مكانه، ولا يكون لكم أمر تحتاجون فيه إلى مساعدة إلا وساعدتكم فيه، ونحو هذا من الكلام، فسروا به ودعوا له وعظموا هذه الحال منه»[١].

---

(١) مدارج السالكين: ٢/ ٣٤٥.

وقد أطلق رحمه الله تعالى لسانه بالمدح والثناء على كثيرٍ مِن علماء زمانه، ولقَّبَهم بالألقابِ التي تليق بمقامهم كما تقدّم.

فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ليس من حاملي الأحقاد على أحدٍ من المسلمين، وليس من الطعّانين عليهم ولو أخطأ مَن اجتهد منهم، ولا يحمل في قلبه الحسد على أقرانه، بل يمدحهم ويُثني عليهم، ويُعرّف الناس على فضائلهم، ويُوقفهم على خصالهم.

فحريٌّ بكلّ مسلم أن يسعى جاهدًا في تزكية لسانه، وتنْقية قلْبه، وأن يعامل مخالفيه بالعدل والإنصاف، ويحتسب كلَّ ذلك ذخرًا يؤمّل منه رضا رب العالمين.



اجتماع الحسنات والسيئات والثواب والعقاب في حق الشخص الواحد، والحذر من الغلوّ والجفاء في المدح والقدح، والولاء والبراء

قال رحمه الله تعالى: «الناس المنحرفون في هذا الباب صنفان:

ـ القادحون الذين يقدحون في الشخص بما يغفره الله له.

ـ والمادحون الذين يجعلون الأمور المغفورة من باب السعي المشكور.

فهذا يغلو في الشخص الواحد حتى يجعل سيئاته حسنات.

وذلك يجفو فيه حتى يجعل السيئة الواحدة منه محبطة للحسنات.

وقد أجمع المسلمون كلهم ـ حتى الخوارج ـ على أن الذنوب تُمْحَى بالتوبة، وأن منها ما يمحى بالحسنات».

وقال رحمه الله تعالى: «كثير من الناس ينظر إلى جهة الذمّ التي في الفعل ولا ينظر إلى ما فيه من المدح، ومن هنا أخطأت الخوارج والمعتزلة ونحوهم حيث نظروا إلى سيئات المسلمين ولم ينظروا إلى حسناتهم، وقالوا: إن الشخص الواحد لا يجتمع في حقه الثوابُ والعقابُ والطاعةُ والمعصيةُ.

وهذا خطأ عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أهل السُّنّة، بل عندهم أن الشخص الواحد يكون مستحقًّا للثواب والعقاب، فيُحمَد من وجهٍ ويُذمّ من وجه، ويُحَبّ من وجه ويُبْغَض من وجه، ويدخل في

الدعاء بالمغفرة والرحمة من وجه، ويدخل في الدعاء باللعنة من وجه، ويدخل النار فيقيم بها مدّة ثم يخرجه الله تعالى منها فيدخله الجنة».

وقال رحمه الله تعالى: «ذمُّ أهل العلم والإيمان من أئمة العلم والدين من جميع الطوائف هو لمن خرج عمّا جاء به الرسول ﷺ في الأقوال أو الأعمال باطنًا أو ظاهرًا، ومدحهم هو لمن وافق ما جاء به الرسول ﷺ.

ومن كان موافقًا من وجه ومخالفًا من وجه ـ كالعاصي الذي يَعْلم أنه عاص ـ: فهو ممدوح من جهة موافقته، مذموم من جهة مخالفته.

وهذا مذهب سلف الأئمة وأئمتها من الصحابة ومن سلك سبيلهم في مسائل «الأسماء والأحكام».

والخلاف فيها أولُ خلافٍ حدث في مسائل الأصول، حيث كفّرت الخوارج بالذنب، وجعلوا صاحب الكبيرة كافرًا مخلدًا في النار، ووافقتهم المعتزلة على زوال جميع إيمانه وإسلامه وعلى خلوده في النار، لكن نازعوهم في الاسم فلم يسموه كافرًا، بل قالوا: هو فاسق لا مؤمن ولا كافر، نُنزِّله منزلةً بين المنزلتين، فهم وإن كانوا في الاسم إلى السُّنّة أقرب فهم في الحكم في الآخرة مع الخوارج.

وأصل هؤلاء: هو أنهم ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مستحقًّا للثواب والعقاب، والوعد والوعيد، والحمد والذم، بل إما لهذا وإما لهذا، فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها، وقالوا: الإيمان هو الطاعة، فيزول بزوال بعض الطاعة».

وقال رحمه الله تعالى: «مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسلف الأمة وأئمتها: أن الشخصَ الواحدَ يجتمع فيه ما يحبه الله من الحسنات، وما يبغضه من السيئات، ويكون مُطيعًا مِن وجهٍ عاصيًا من

وجهٍ، برًّا من وجهٍ فاجرًا مِن وجهٍ، مستحقًّا للثواب من وجهٍ وللعقاب من وجهٍ، فيه إيمانٌ مِن وجهٍ وفيه فسق بل ونفاق مِن وجهٍ».

التعليق: مذهب سلف الأئمة وأئمتها من الصحابة ومن سلك سبيلهم ـ نسأل الله أن نكون منهم ـ: أن من كان موافقًا لما جاء به الرسول ﷺ من وجه ومخالفًا من وجه ـ كالعاصي الذي يَعْلم أنه عاص ـ: مدحوه ووالوه من جهة موافقته، وذمّوه وعادوه من جهة مخالفته.

بخلاف أهل البدع الذين لا يوالون ولا يمدحون هذا الصنف، ويشبه هؤلاء من بعض الوجوه من يوالي من يوافقه في المنهج والتوجّه والرأي، ويعادي أو يُجافي من يخالفه في بعضها، مع سلامته من البدع والمجاهرة بها وبالمعاصي، وهذا ينتحله بعض الناس في هذا الزمان، وهو خطأ وضلال مخالف للكتاب والسُّنّة وإجماع الصحابة وسلف الأمة رضي الله عنهم.

وتأمل قوله: «كالعاصي الذي يَعْلم أنه عاص»؛ لأن العاصي الذي لا يَعْلم أنه عاص غير مؤاخذ ولا مذنب أصلًا، فلا يجوز ذمّه ولا معاداته ولا لومه.

وقال رحمه الله تعالى: «كلُّ المتعاونين المتناصرين يجاهدون، ولكن في سبيل الله تارة، وفي سبيل غير الله تارة[1]، **ولا صلاح لبني آدم إلا بأن يكون الدين كله لله وتكون كلمة الله هي العليا**.

قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾، وهؤلاء الذين تولوا الله فتولاهم الله، والذين يدينون لغير الله هم

---

(١) كمن يُجاهد بلسانه أو قلمه لأجل مصلحةٍ دنيوية، أو لأجل كسب مودة أو رضا الناس أو رئيس، أو نحو ذلك، والجهاد المحض الخالص لله صعبٌ على النفس، وقلّ من يوفَّق له.

ظالمون بتولّي بعضهم بعضًا، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ ۝١٩﴾.

ولا يتم لمؤمن ذلك إلا بأن يجمع بين ما جمع الله بينه، ويفرّق بين ما فرّق الله بينه، وهذه حقيقة الموالاة والمعاداة التي مبناها على المحبة والبغضة.

فالموالاة تقتضي التحابّ والجمع، والمعاداة تقتضي التباغض والتفرق، والله سبحانه قد ذكر الموالاة والجمع بين المؤمنين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ۝٥٥﴾، وذكر العداوة بينهم وبين الكفار فقال ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٥١﴾، ثم ذكر حال المستنصرين بهم؛ فإن الموالاة موجبها التعاون والتناصر.

فلا يفرَّق بين المؤمنين لأجل ما يتميّز به بعضهم عن بعض؛ مثل الأنساب، والبلدان، والتحالف على المذاهب، والطرائق، والمسالك، والصّداقات، وغير ذلك، بل يُعْطى كلٌّ من ذلك حقّه كما أمر الله ورسوله، ولا يجمع بينهم وبين الكفار الذين قطع الله الموالاة بينهم وبينه، فإن دين الله هو الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيّين والصّدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا.

والله سبحانه أرسل رسله بالبينات وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، **فيحتاج المؤمن إلى:**

- معرفة العدل، وهو الصراط المستقيم.

- وإلى العمل به.

وإلا وقع:

- إما في جهل.
- وإما في ظلم..

وهذه القاعدة قد ذكرناها غير مرة، وهي: **اجتماع الحسنات والسيئات والثواب والعقاب في حق الشخص الواحد**، كما عليه أهل جماعة المسلمين من جميع الطوائف، إلا من شذ عنهم من الخوارج والوعيدية من المعتزلة ونحوهم وغالب المرجئة؛ فإن هؤلاء ليس للشخص عندهم إلا أن يثاب أو يعاقب، محمود من كل وجه أو مذموم من كل وجه».

التعليق: تأمل قوله: «وهذه القاعدة قد ذكرناها غير مرة»، فالشيخ إنما كررها مرارًا لأهميّتها، ولأن الإخلال بها يؤدي إلى مفاسد جمّة وكثيرة، ومن تأمل حال كثير من المسلمين اليوم ـ وخاصة المنتسبين للعلم ـ علم أنّ من أعظم أسباب ضعفهم وتفرقهم وتدابرهم هو الإخلال بهذه القاعدة الجليلة، إما جهلًا منهم بها مع أهمّيّتها، أو لغلبةِ الهوى عليهم واسْتحكام حظوظ النفس على قلوبهم، فصار السعي للانتصار للنّفْس لا للحق.





الحكمة في التعامل مع البدع والمخالفات

قال رحمه الله تعالى: «اعلم أن من الأعمال ما يكون فيه خير؛ لاشتماله على أنواعٍ من المشروع، وفيه أيضًا شرّ، من بدعة وغيرها، فيكون ذلك العمل خيرًا بالنسبة إلى ما اشتمل عليه من أنواع المشروع وشرًّا بالنسبة إلى ما اشتمل عليه من الإعراض عن الدين بالكلية، كحال المنافقين والفاسقين.

وهذا قد ابتُلي به أكثرُ الأمة في الأزمان المتأخرة، **فعليك هنا بأدبين**:

أحدهما: أن يكون حرصك على التمسك بالسُّنّة باطنًا وظاهرًا، في خاصتك وخاصة من يطيعك، وأعْرِف المعروف وأَنْكر المنكر.

الثاني: أن تدعو الناس إلى السُّنّة بحسب الإمكان، فإذا رأيت من يعمل هذا[١] ولا يتركه إلا إلى شرّ منه **فلا تدعو إلى ترك منكر بفعل ما هو أنكر منه، أو بترك واجب أو مندوب تركه أضرّ من فعل ذلك المكروه، ولكن إذا كان في البدعة من الخير فعوِّض عنه من الخير المشروع بحسب الإمكان؛ إذ النفوس لا تترك شيئًا إلا بشيء، ولا ينبغي لأحد أن يترك خيرًا إلا إلى مثله أو إلى خير منه**، فإنه كما أن الفاعلين لهذه البدع معيبون قد أتوا مكروها، فالتاركون أيضًا للسنن مذمومون:

ـ **فإن منها**[٢]: ما يكون واجبًا على الإطلاق.

---

(١) أي: العمل البدعيّ.

(٢) أي: من السنن.

ـ **ومنها**: ما يكون واجبًا على التقييد.

كما أن الصلاة النافلة لا تجب، ولكن من أراد أن يصليها يجب عليه أن يأتي بأركانها.

وكما يجب على من أتى الذنوب من الكفارات والقضاء والتوبة والحسنات الماحية.

وما يجب على من كان إمامًا، أو قاضيًا، أو مفتيًا، أو واليًا من الحقوق.

وما يجب على طالبي العلم، أو نوافل العبادة من الحقوق.

ـ **ومنها**: ما يكره المداومة على تركه كراهة شديدة.

ـ **ومنها**: ما يكره تركه أو يجب فعله على الأئمة دون غيرهم، وعامتها يجب تعليمها والحض عليها والدعاء إليها.

وكثير من المنكرين لبدع العبادات والعادات تجدهم مقصرين في فعل السنن من ذلك أو الأمر به[١].

ولعل حال كثير منهم يكون أسوأ من حال من يأتي بتلك العبادات المشتملة على نوع من الكراهة.

بل الدين: هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا قوام لأحدهما إلا بصاحبه، **فلا يُنهى عن منكر إلا ويؤمر بمعروف يغني عنه**، كما يؤمر بعبادة الله سبحانه وينهى عن عبادة ما سواه، إذ رأس الأمر شهادة أن لا إله إلا الله، **والنفوس خلقت لتعمل لا لتترك**، وإنما الترك مقصود لغيره، فإن لم يشتغل بعمل صالح وإلا لم يترك العلم السيئ أو الناقص، لكن لما كان من الأعمال السيئة ما يفسد عليها العمل الصالح نُهيت عنه حفظًا للعمل الصالح.

---

(١) صدق رَحِمَهُ اللَّهُ.

فتعظيم المولد واتخاذه موسمًا: قد يفعله بعض الناس، ويكون له فيه أجر عظيم لحسن قصده، وتعظيمه لرسول الله ﷺ[١]، كما قدمته لك أنه يَحْسُن من بعض الناس ما يُسْتَقبح من المؤمن المسدد.

ولهذا قيل للإمام أحمد عن بعض الأمراء: إنه أنفق على مصحف ألف دينار أو نحو ذلك، فقال: دعهم، فهذا أفضل ما أنفقوا فيه الذهب، أو كما قال.

مع أن مذهبه أن زخرفة المصاحف مكروهة.

وقد تأول بعض الأصحاب أنه أنفقها في تجويد الورق والخط.

وليس مقصود أحمد هذا، إنما قصده أن هذا العمل فيه مصلحة، وفيه أيضًا مفسدة كُرِه لأجلها.

فهؤلاء إن لم يفعلوا هذا، وإلا اعتاضوا بفسادٍ لا صلاح فيه، مثل أن ينفقها في كتاب من كتب الفجور..

فتفطن لحقيقة الدين، وانظر ما اشتملت عليه الأفعال من المصالح الشرعية والمفاسد، بحيث تعرف ما مراتب المعروف، ومراتب المنكر، حتى تقدّم أهمها عند الازدحام، فإن هذا حقيقة العلم بما جاءت به الرسل، فإن التمييز بين جنس المعروف وجنس المنكر، أو جنس الدليل وغير الدليل: يتيسّر كثيرًا[٢]، فأما مراتب المعروف والمنكر، ومراتب

---

(١) مع أنه بدعة، فما أوسع نظر الشيخ، وما أفطنه، وأقربه للرحمة والعدل والإنصاف.

(٢) قال ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٤١٢): هذه القطعة مهمة جدًا، وينبغي للإنسان أن يقيّدها؛ لأنّ فيها فائدة عظيمة لهؤلاء الذين ينظرون إلى المفسدة دون أن ينظروا ما يقترن بها من المصالح، والله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يقول ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾، وهذا يدل على أن الشيء إذا كان إثمه أقل من النفع فإنه لا بأس به، يعني تنغمر المفسدة في جانب المصلحة.

الدليل، بحيث يقدّم عند التزاحم أعرف المعروفين وينكر أنكر المنكرين، ويرجح أقوى الدليلين: فإنه هو خاصة العلماء بهذا الدين.

فالمراتب ثلاث:

أحدها: العمل الصالح المشروع الذي لا كراهة فيه.

والثانية: العمل الصالح من بعض وجوهه أو أكثرها، إما لحسن القصد، أو لاشتماله مع ذلك على أنواع من المشروع.

والثالثة: ما ليس فيه صلاح أصلًا: إما لكونه تركًا للعمل الصالح مطلقًا، أو لكونه عملًا فاسدًا محضًا.

فأما الأولى: فهو سُنَّة رسول الله ﷺ، باطنها وظاهرها، قولها وعملها، في الأمور العلمية والعملية مطلقًا، فهذا هو الذي يجب تعلمه وتعليمه، والأمر به وفعله على حسب مقتضى الشريعة، من إيجاب واستحباب.

والغالب على هذا الضرب: هو أعمال السابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان.

وأما المرتبة الثانية: فهي كثيرة جدًا في طرق المتأخرين من المنتسبين إلى علم أو عبادة، ومن العامة أيضًا، وهؤلاء خير ممن لا يعمل عملًا صالحًا مشروعًا، ولا غير مشروع، أو من يكون عمله من جنس المحرم: كالكفر والكذب والخيانة، والجهل، ويندرج في هذا أنواع كثيرة.

فمن تعبد ببعض هذه العبادات المشتملة على نوع من الكراهة: كالوصال في الصيام، وترك جنس الشهوات ونحو ذلك، أو قصد إحياء ليال لا خصوص لها: كأول ليلة من رجب، ونحو ذلك، قد يكون حاله خيرًا من حال البطال الذي ليس فيه حرص على عبادة الله وطاعته.

بل كثير من هؤلاء الذين ينكرون هذه الأشياء زاهدون في جنس عبادة الله: من العلم النافع، والعمل الصالح، أو في أحدهما، لا يحبونها ولا يرغبون فيها، لكن لا يمكنهم ذلك في المشروع، فيصرفون قوتهم إلى هذه الأشياء، فهم بأحوالهم منكرون للمشروع وغير المشروع، وبأقوالهم لا يمكنهم إلا إنكار غير المشروع.

ومع هذا: فالمؤمن يعرف المعروف وينكر المنكر، ولا يمنعه من ذلك موافقة بعض المنافقين له، ظاهرًا في الأمر بذلك المعروف، والنهي عن ذلك المنكر، ولا مخالفة بعض علماء المؤمنين.

فهذه الأمور وأمثالها مما ينبغي معرفتها، والعمل بها.

التعليق: الشريعةُ **لا تنهى عن منكر إلا وتأمر بمعروف يغني عنه** والواجب على المؤمن أن يسير على هذا المنهج الشرعي، فإذا نهى عن منكر دلّ وأرشد إلى ما هو خيرٌ وأصلح وأنفع من المنكر الذي نهى عنه.

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا الذي قاله الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ حقّ، ودلّ عليه القرآن والسُّنّة، لا تنه عن منكر إلا وأْمر بمعروف يسدّ مسدّه، فمثلًا في القرآن الكريم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا﴾ فأتى ببدل هذه الكلمة المنهي عنها، وفي الحديث عن النبي ﷺ «**لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان بل ما شاء الله وحده**».

فالمهم أن النفوس لابد لها من فعل، لابد لها من حركة، فإذا نهيتها عما تفعله من المنكر فافتح لها ما تفعله من المباح». اهـ.

ولا تدعُ إلى ترك منكر بفعل ما هو أنكر منه، كمن يُحذّر من الخير والنفع الذي يسوقه الله على يد عالم أو طالب علم بسبب خطأ وقع فيه، أو زلّة أو هفوة، ولا يسدّ أحدٌ مسدّه في العلم والدعوة والنفع، وهذا من الجهل والظلم.

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «بعض الناس إذا وجد بدعة في جماعة شنّع وأشاع هذه البدعة، وسكت عن المنافع الكثيرة التي توجد في هذه الجماعة، والواجب علينا ـ ونحن والحمد لله مسلمون نسأل الله أن يثبتنا وإياكم على الإسلام ـ الواجب إذا رأينا من إخواننا نقصًا أن نبيّن لهم ونلحّ عليهم في تعديل هذا النقص، وأما أن نتخذ من النقص مثلبة ونُشيع الفاحشة فهذا ليس من السبيل الأقوم، وما من رجل أو طائفة إلا وفيه نقص، لكن الواجب هو محاولة تكميل هذا النقص، أما التشنيع فأرى أنه ليس من السبيل القويم.

الآن الجماعات التي في الساحة ـ نرجو أن تتبدّد وتزول ـ إذا كان بعضها يضلّل بعضًا، ويبدّع بعضًا، وينهى عن الأخرى، ويسفهها، فهذا تقر به أعين أعداء الدين، فالواجب أن يُصلِح ما فسد وألا يُثَلَّب على من ضل في شيء من الأشياء».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في قول الشيخ «انظر ما اشتملت عليه الأفعال من المصالح الشرعية والمفاسد»: «هذه القطعة مهمة جدًا، وينبغي للإنسان أن يقيّدها؛ لأنّ فيها فائدة عظيمة لهؤلاء الذين ينظرون إلى المفسدة دون أن ينظروا ما يقترن بها من المصالح، والله تَعَالَى يقول ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ﴾، وهذا يدل على أن الشيء إذا كان إثمه أقل من النفع فإنه لا بأس به، يعني تنغمر المفسدة في جانب المصلحة».



أهل السُّنّة يتبعون الحق، ويرحمون من خالفهم باجتهاده، ويلتمسون الأعذار لهم ويترحّمون عليهم

قال رحمه الله تعالى: «من عرف حقائق أقوال الناس وطرقهم التي دعتهم إلى تلك الأقوال(١): حصل له العلم والرحمة، فعلم الحق ورحم الخلق، وكان مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وهذه خاصة أهل السُّنّة المتبعين للرسول ﷺ، فإنهم يتبعون الحق، ويرحمون من خالفهم باجتهاده حيث عذره الله ورسوله، وأهل البدع يبتدعون بدعةً باطلةً ويكفّرون من خالفهم فيها».

وقال رحمه الله تعالى: «ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا تظنَّنَّ بكلمةٍ خرجت من مسلم شرًّا وأنت تجدُ لها في الخير مَحْملًا».

وقال: «احمل أمر أخيك على أحسنه حتى يجيئك ما يغلبك منه»، وقد قال الله: ﴿ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

ونحن لا نحمل كلامَ رجلٍ على ما لا يسوغ إذا وجدنا له مساغًا».

وقال رحمه الله تعالى: «أهل السُّنّة والعلم والإيمان يعرفون الحق، ويتبعون سُنَّة الرسول، ويرحمون الخلق، ويعدلون فيهم، ويعذرون من اجتهد في معرفة الحق فعجز عن معرفته.

إنما يذمون من ذمه الله ورسوله، وهو المفرط في طلب الحق لتركه الواجب، والمعتدي المتبع لهواه بلا علم لفعله المحرم.

---

(١) الباطلة.

فيذمون من ترك الواجب أو فعل المحرم، ولا يعاقبونه إلا بعد إقامة الحجة عليه؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥].

لا سيما في مسائل تنازع فيها العلماء وخفي العلم فيها على أكثر الناس».

وقال رحمه الله تعالى: «من لم يعدل في خصومه ومنازعيه، ويعذرهم بالخطأ في الاجتهاد؛ بل ابتدع بدعة وعادى من خالفه فيها أو كفره: فإنه هو ظلم نفسه.

وأهل السُّنّة والعلم والإيمان يعلمون الحق ويرحمون الخلق، يتبعون الرسول فلا يبتدعون.

ومن اجتهد فأخطأ خطأ يعذره فيه الرسول: عذروه. وأهل البدع مثل الخوارج يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم ويستحلون دمه.

والله يحب الكلام بعلم وعدل، ويكره الكلام بجهل وظلم؛ كما قال النبي ﷺ: «**القضاة ثلاثة: قاضيان في النار وقاض في الجنة: رجل قضى للناس على جهل فهو في النار، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار، ورجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة**».

وقد حرم سبحانه الكلام بلا علم مطلقًا، وخص القول عليه بلا علم بالنهي فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦]، وأمر بالعدل على أعداء المسلمين فقال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]».

وقال رحمه الله تعالى: «أئمة السُّنّة والجماعة وأهل العلم والإيمان؛ فيهم العلم والعدل والرحمة؛ فيعلمون الحق الذي يكونون به

موافقين للسُّنّة سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها ولو ظلمهم، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ٨﴾ [المائدة: ٨]، ويرحمون الخلق فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشرّ لهم ابتداء؛ بل إذا عاقبوهم وبيَّنوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يكون الدّين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا».

وقال رحمه الله تعالى: «المسلمون المظهرون للإسلام قسمان: إما مؤمن وإما منافق.

فمن عُلم نفاقه لم تجز الصلاة عليه والاستغفار له، ومن لم يُعلم ذلك منه صُلّي عليه، وإذا عَلم شخص نفاق شخص لم يصل هو عليه، وصلّى عليه من لم يعلم نفاقه.

وكان عمر ﵁ لا يصلّي على من لم يصل عليه حذيفة، لأنه كان في غزوة تبوك قد عرف المنافقين، الذين عزموا على الفتك برسول الله ﷺ.

واعلم أنه لا منافاة بين عقوبة الإنسان في الدنيا على ذنبه وبين الصلاة عليه والاستغفار له؛ فإن الزاني والسارق والشارب وغيرهم من العصاة تقام عليهم الحدود، ومع هذا فيُحسَن إليهم بالدعاء لهم في دينهم ودنياهم؛ فإن العقوبات الشرعية إنما شرعت رحمة من الله بعباده، فهي صادرة عن رحمة الله وإرادة الإحسان إليهم.

ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على الذنوب أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والرحمة لهم، كما يقصد الوالد تأديب ولده، وكما يقصد

الطبيب معالجة المريض؛ فإن النبي ﷺ قال: «**إنما أنا لكم بمنزلة الوالد**»[(١)]، وقد قال تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ﴾ [الأحزاب: ٦].

وفي قراءة أبيّ: وهو أب لهم[(٢)]، والقراءة المشهورة تدل على ذلك: فإن نساءه إنما كن أمهات المؤمنين تبعًا له، فلولا أنه كالأب لم يكن نساؤه كالأمهات.

والأنبياء أطبّاء الدين، والقرآن أنزله الله شفاء لما في الصدور، فالذي يعاقب الناس عقوبة شرعية إنما هو نائب عنه وخليفة له، فعليه أن يفعل كما يفعل على الوجه الذي فعل.

ولهذا قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ﴾ [آل عمران: ١١٠] قال أبو هريرة: كنتم خير الناس للناس، تأتون بهم في الأقياد والسلاسل تدخلونهم الجنة[(٣)].

أخبر أن هذه الأمة خيرُ الأمم لبني آدم: فإنهم يعاقبونهم بالقتل والأسر، ومقصودُهم بذلك الإحسان إليهم، وسوْقهم إلى كرامة الله ورضوانه، وإلى دخول الجنة.

وهكذا الردّ على أهل البدع من الرافضة وغيرهم: إن لم يقصد فيه بيان الحق وهُدى الخلق ورحمتهم والإحسان إليهم، لم يكن عمله صالحًا.

---

(١) رواه أبو داود (٨) والنسائي في «المجتبى» (٤٠)، وابن ماجه (٣١٢/ ٣١٣) وأحمد (٧٣٦٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قال المحقق: أوْرد هذه القراءة الطبري في تفسيره ٢١/ ٧٧ والقرطبي في تفسيره ١٤/ ١٢٣ وابن كثير ٦/ ٣٨٢.

(٣) رواه البخاري (٤٥٥٧) بلفظ: خير الناس للناس، تأتون بهم في السلاسل في أعناقهم، حتى يدخلوا في الإسلام.

وإذا غلَّظ في ذم بدعة ومعصية كان قصدُه بيانَ ما فيها من الفساد ليحذرها العباد، كما في نصوص الوعيد وغيرها.

وقد يُهجر الرجل عقوبةً وتعزيرًا، والمقصود بذلك ردعه وردع أمثاله، للرحمة والإحسان، لا للتشفي والانتقام.

كما هجر النبي ﷺ أصحابه الثلاثة الذي خُلّفوا لما جاء المتخلّفون عن الغزاة يعتذرون ويحلفون وكانوا يكذبون، وهؤلاء الثلاثة صدقوا وعُوقبوا بالهجر، ثم تاب الله عليهم ببركة الصدق.

وهذا مبني على مسألتين:

إحداهما: أن الذنب لا يوجب كفر صاحبه، كما تقوله الخوارج، بل ولا تخليده في النار ومنع الشفاعة فيه، كما يقوله المعتزلة.

الثاني: أن المتأول الذي قصْده متابعة الرسول لا يكفر، بل ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ.

وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية.

وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفّر المخطئين فيها.

وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، الذين يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية، ووقع ذلك في كثير من أتباع الأئمة، كبعض أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم».

وقال رحمه الله تعالى: «وكثيرٌ من مجتهدي السلف والخلف، قد قالوا وفعلوا ما هو بدعةٌ ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديثَ ضعيفةٍ ظنوها صحيحة، وإما لآياتٍ فهموا منها ما لم يُرَدْ منها، وإما لرأيٍ رأوه وفي المسألة نصوصٌ لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل

في قوله: «ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا»»[١].

التعليق: منهج شيخ الإسلام رحمه الله تعالى المطرد أنه إذا رأى قولًا أو فعلًا خطأً أو كفرًا، فإنه ينظر إلى صاحبه: فإن كان صاحبَ دينٍ وصلاح، أو علم وحسن سيرة، ردّ القول والْتمس العذر لصاحبِه.

وعمل بقولِ عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا سمعت كلمةً من مسلم فاحملها على أحسن ما تجد، حتى لا تجد محملًا[٢].

وصدق القائل:

تأنَّ ولا تعجلْ بلومِك عالِمًا لعلَّ له عذرًا وأنتَ تلُوم

وإن كان صاحب القول على العكس من ذلك: ردّ القول وحذّر من القائل حتى لا يُغتر الناسُ به.

ويجب على من يردّ على مَن أخطأ مِن المسلمين أو يعاقبه: أن يقصد بردّه وعقابه بيان الحق ورحمة الخلق، لا التشفّي أو الفرح بالزلّة والخطأ، والله يعلم ما في القلوب.

ومن كان قصده بيان الحق ورحمة الخلق: رفعَه الله، وأثابَه وبارَك في علْمه وعمَله وكتب له القبول.

ومن كان قصده التشفّي أو الفرح بالزلّة والخطأ: أذلّه الله، وأسْقطه من عيْنه وأعْين عباده، وكان آثمًا، ومتعرّضًا لمَقْت الله وسَخَطه وبُعده، ومُسْتحقًّا لعقوبته، ونزَع منه البرَكة والتوفيق، نسأل الله السلامة والعافية.

ومِن أعظم سمات أهل السُّنّة والجماعة: الأخذُ بحسن الظن، وعدمُ تتبع الزلات، والْتماسُ الأعذار لمن ظاهره الصلاح، وبذلُ النصح له، وسترُ العيوب لا فضحُها.

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٩/ ١٩١ ـ ١٩٢.

(٢) موسوعة ابن أبي الدنيا ٧/ ٥٢٥.

ومن سمات المبتَدِعَة وأهلِ الأهواء: القدحُ في كلٍّ من يُخالفهم، ولو كان مما يسوغُ أو يُعذَرُ الاجتهاد فيه، وتتبعُ الزلات والعثرات، والقدحُ في النيات.

وقد أجمع علماءُ الأمة سلفُهَا وخلَفُها، على أنَّ مَن عُرف عنه الخيرُ والصلاح، لا يجوز القدحُ فيه إلا بدليلٍ وبرهانٍ قاطعٍ، فإنْ ثبت بالدليل خطؤه وزللُهُ، في أمرٍ يسوغُ أو يُعذَرُ الاجتهاد فيه، فلا يجوز أيضًا سبُّه والطعنُ فيه، بل يجب أنْ يُردَّ خطؤه ولا يُقدَحُ في شخصه.

قال سعيد بن المسيب رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس من عالمٍ ولا ذي فضلٍ إلا وفيه عيْب، ولكنْ مَن كان فضلُه أكثرَ من نقصه ذَهبَ نقصُه لفضله، كمَا أنَّه مَن غلب عليه نقصانُه ذَهب فضلُه»[1].

وقال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ الكبيرَ من أئمة العلم إذا كَثُرَ صوابُه، وعُلم تحرِّيه للحق، يُغفرُ له زلَلُه، ولا نُضَلِّلُه ونَطْرَحُه، ونَنْسَى محاسنه، نعم! ولا نَقْتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبةَ من ذلك»[2].

وبعث رَحِمَهُ اللَّهُ مرةً رسالةً إلى ملكِ النصارى في قبرص جاء فيها: «ونحن قوم نحب الخير لكل أحد، ونحب أن يجمع الله لكم خير الدنيا والآخرة»..

التعليق: هكذا هم أهل السُّنّة والجماعة، رحماء يحبون الهداية للناس، ويتمنون أن يموتوا على الإسلام، ويرفقون في كلامهم مع غير المسلمين، ما لم تقتض المصلحة الغلظة معهم.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر [٢/٤٨].

(٢) سير أعلام النبلاء [٥/٢٧١].

وقال رحمه الله تعالى: «ومن الناس من يحكي عن سهل بن عبد الله: أنه لما دخل الزنج البصرة، قيل له في ذلك، فقال: إن ببلدكم هذا من لو سألوا الله أن يزيل الجبال عن أماكنها لأزالها، ولو سألوه أن لا يقيم القيامة لما أقامها. لكنهم يعلمون مواضع رضاه فلا يسألونه إلا ما يحب.

وهذه الحكاية: إما كذب على سهل ـ وهو الذي نختار أن يكون حقًّا ـ أو تكون غلطًا منه فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وذلك: أن ما أخبر الله أن يكون فلا بد أن يكون. ولو سأله أهل السموات والأرض أن لا يكون: لم يجبهم مثل إقامة القيامة وأن لا يملأ جهنم من الجنة والناس أجمعين وغير ذلك. بل كل ما علم الله أنه يكون فلا يقبل الله دعاء أحد في أن لا يكون».

التعليق: تأمل ميله للاحتمال الذي فيه حسن الظن به، ثم إنه مع الاحتمال الآخر لم يُشنع عليه لو كان ثابتًا عنه هذا القول، بل اقتصر على قول: فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاَللهِ، ثم شرع في الرد على القول دون أنْ يتعرض له بهمز أو سب، ودون أنْ يصنفه أو يتهم نيته.

وقال رحمه الله تعالى: «لو قدر أن العالم الكثير الفتاوى أخطأ في مائة مسألة لم يكن ذلك عيبًا، وكل من سوى الرسول ﷺ يصيب ويخطئ، ومن منع عالمًا من الإفتاء مطلقًا وحكم بحبسه لكونه أخطأ في مسائل: كان ذلك باطلًا بالإجماع؛ فالحكم بالمنع والحبس حكم باطل بالإجماع».

التعليق: الردّ على أقوال وآراء العلماء المجتهدين لا يعني الطعن فيهم والنيل منهم، بل احترامهم وتوْقيرهم والتماسُ الأعذار لهم.

وقال رحمه الله تعالى: «الرجل الصالح الحَسَن التعبُّد المجتهد في

اتباع الكتاب والسُّنّة إذا كان منه كلام أو دعاء أو ذِكْر فيه خطأ لم يُعاقب على ذلك، ولا يَسقط به ما يستحقّه من الموالاة والمحبة والحُرْمة، فإن الله قد غفر لهذه الأمة الخطأ والنسيان، كما ذكره سبحانه في دعاء المؤمنين بقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد ثبت في «الصحيح»[1] أن الله تعالى قال: «قد فعلت».

ولا يجوز أن يُتّبع أحدٌ في خطأ يتبيّن أن الكتاب والسُّنّة بخلافه، وما زال لأئمة الصحابة والتابعين ـ الذين لهم في الأمة لسان صدق، وهم عند الأمة من أكابر أولياء الله المتقين ـ أقوالٌ خفيت عليهم فيها السُّنّة، **فلا يُتّبعون فيها، ولا يُساء القول فيهم لأجلها، بل لابد من اتباع الحق وتعظيم أهل الإيمان والتقوى.**

وهذا أصلٌ مستقرّ بين أهل الإسلام».

وقال رحمه الله تعالى: «الذين لهم أحزاب أو أوراد أو أحوال فيها ما يخالف السُّنّة إذا كانوا صالحين مجتهدين في طاعة الله ورسوله، ليسوا بدون المقلّد العامّي إذا قلّد بعضَ العلماء فيما أفتاه به، إن كان قول ذلك المفتي خطأ في نفس الأمر فكيف بمن يكون مجتهدًا بحسب وُسْعِه في طاعة الله تعالى ورسوله ﷺ وتحرِّي الحق واتباعه من المشايخ أهل العلم والدين؟! فهؤلاء من أحق الناس بأن يقال فيهم: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

مع أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب بحسب الإمكان، وبيان السُّنّة وخطأ ما خالفها في ذلك.

---

(١) أخرجه مسلم (١٢٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وهذه الأحزاب المنقولة عن طائفة من المشايخ فيها أمور مخالفة للسُّنّة، فبيانها مع الترحّم على المشايخ والصالحين والاستغفار لهم مِن تمام الدين.

وقد تنازع المسلمون في كثير من الأمور هل هو عبادة مشروعة أم لا، فمن اتقى الله ما استطاع وأصاب فله أجران، ومَن أخطأ فله أجر وخطؤه مغفور له، كتنازعهم في فعل التطوّعات ذوات الأسباب وقت النهي، كركعتي الطواف والمُعَادة مع إمام الحي وتحيّة المسجد وصلاة الكسوف، وكتنازعهم في صلاة الاستسقاء، وكتنازعهم في صلاة الكسوف بركوعين، وأمثال ذلك.

وهكذا قد يبلغ بعضهم أحاديث في شيء من جنس العبادات، فيعتقده مستحبًّا فيفعله لذلك، كما يصلي كثير منهم صلاة التسبيح ويستحبُّها، وكثير من المتأخرين يصلون صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة من رجب والألفية في ليلة النصف من شعبان، وفي أول رجب أيضًا، وصلاة يوم عاشوراء، وصلوات الأيام والليالي التي ذكرها أبو طالب وأبو حامد والشيخ عبد القادر وغيرهم.

وآخرون يصلون صلاة أم داود، إلى أمور أُخر يفعلها على وجه التعبُّد قومٌ من أهل الفضل والدين: فهؤلاء يثابون على حُسْن نيتهم وقصدهم العبادة وما فعلوه من المشروع، وما كان من غير المشروع الذي ظنوه مشروعًا فيغفر لهم خطؤهم فيه».

التعليق: هنا يتجلّى أيضًا إنصاف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وتوازن أحكامه مع من خالف السُّنّة في عبادةٍ من العبادات، وهو في الأصل من الصالحين المتّبعين للكتاب والسُّنّة، فذكر رَحِمَهُ اللَّهُ هنا أنّ ما نُقل عن طائفة من المشايخ من إحداث أحزاب وأدعية وعبادات فيها ما يُخالف الكتاب والسُّنّة **فالواجب علينا تجاههم أمران:**

الأمر الأول: بيان الأمور المخالفة للكتاب والسُّنّة فيما أُثر عنهم من الأحزاب والأدعية والعبادات؛ لأن هذا من النصيحة لله ولرسوله وللمسلمين، ولا يجوز أن يُتَّبع أحدٌ في خطأ يتبيّن أنّ الكتاب والسُّنّة على خلافه.

الأمر الثاني: الترحّم عليهم والاستغفار لهم، ولا يَسْقُط ما يستحقّونه من الموالاة والمحبة والحُرْمة بسبب ما أخطؤوا فيه، فهم يُعاقبوا على هذا الخطأ الذي صدر منهم؛ لأنهم مجتهدون في اتباع الكتاب والسُّنّة، والله تعالى قد غفر لهذه الأمة الخطأ والنسيان.

وهذان الأمران قال عنهما: «أصلٌ مستقرّ بين أهل الإسلام» «ومِن تمام الدين»، فهما أصلان متفق عليهما بين أهل الإسلام، ولا يتم دين المسلم إلا بهما، فإذا لم يُنكر البدع والمنكرات التي أحدثها شيخ أو عالم باجتهاده مع قدرته وعلمه فإن دينه لا يتم، وكذلك إذا سبّهم وقدح فيهم واغتابهم وأسقط بها ما يستحقّه من الموالاة والمحبة والحُرْمة، ولم يترحّم عليهم ويستغفر لهم فإن دينه لا يتم؛ وعلّل ذلك بأنهم «يثابون على حُسْن نيتهم وقصدهم العبادة وما فعلوه من المشروع، وما كان من غير المشروع الذي ظنوه مشروعًا فيغفر لهم خطؤهم فيه»، وبأن الله قد غفر لهذه الأمة الخطأ والنسيان، كما ذكره سبحانه في دعاء المؤمنين بقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد ثبت في «الصحيح» أن الله تعالى قال: «قد فعلت».

وتأمل شرطه في وجوب الترحّم على المخطئ ومن تلبّس ببدعة والاستغفار له، وأنه لا يُسْقَط بسببها ما يستحقّه من الموالاة والمحبة والحُرْمة: «الرجل الصالح الحَسَن التعبُّد المجتهد في اتباع الكتاب والسُّنّة»، «كانوا صالحين مجتهدين في طاعة الله ورسوله»، «فمن اتقى الله ما استطاع أهل الفضل والدين».

فالذي عُرف عنه الآراء الخاطئة، وأنه من غير أهل الصلاح والتقى، ولم يتق الله ما استطاع، ولم يُعرف عنه الاجتهاد في اتباع الكتاب والسُّنّة، أو عُرف عنه المجاهرة بالمعاصي وموالاة الكفار أو الفجار، والسبّ والطعن في أهل الصلاح والخير والعلم: فلا يستحقّ الترحّم عليه والاستغفار له، ويسْقط ما يستحقّه من الموالاة والمحبة والحُرْمة.



التفريق بين المجتهد المتأول الذي أخطأ في تأويله في المسائل الخبرية والأمْرية وبين المفرّط

قال رحمه الله تعالى: «المتأول الذي أخطأ في تأويله في المسائل الخبرية والأمْرية، وإن كان في قوله بدعة يخالف بها نصًّا أو إجماعًا قديمًا، وهو لا يعلم أنه يخالف ذلك، بل قد أخطأ فيه، كما يخطئ المفتي والقاضي في كثير من مسائل الفتيا والقضاء باجتهاده: يكون أيضًا مثابًا من جهة اجتهاده الموافق لطاعة الله تعالى، غير مثاب من جهة ما أخطأ فيه وإن كان معفوًّا عنه.

ثم قد يحصل فيه تفريطٌ في الواجب أو اتباعٌ لهوى يكون ذنبًا منه، وقد يقوى فيكون كبيرة، وقد تقوم عليه الحجة التي بعث الله ﷻ بها رسله ويعاندها، مشاقًّا للرسول من بعد ما تبين له الهدى، متبعًا غير سبيل المؤمنين، فيكون مرتدًّا منافقًا، أو مرتدًّا ردة ظاهرة.

فالكلام في الأشخاص لا بد فيه من هذا التفصيل.

وأما الكلام في أنواع الأقوال والأعمال باطنًا وظاهرًا من الاعتقاد والإرادات وغير ذلك: فالواجب فيما تُنوزع في ذلك أن يرد إلى الله تعالى والرسول ﷺ، فما وافق الكتاب والسُّنّة فهو حق، وما خالفهما فهو باطل، وما وافقهما من وجه دون وجه فهو ما اشتمل على حق وباطل، فهذا هو».

وقال رحمه الله تعالى: «المجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم

وناظر ومناظر ومفت وغير ذلك إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع، كان هذا هو الذي كلفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله البتة، خلافًا للجهمية المجبرة، وهو مصيب بمعنى أنه مطيع لله، لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر، وقد لا يعلمه، خلافًا للقدرية والمعتزلة في قولهم: كل من استفرغ وسعه علم الحق، فإن هذا باطل، بل كل من استفرغ وسعه استحق الثواب».

وقال رحمه الله تعالى: «الله تعالى قد حرم ظلم المسلمين: أحيائهم وأمواتهم، وحرم دماءهم وأموالهم وأعراضهم. .

وقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب ٥٨].

فمن آذى مؤمنًا حيًّا أو ميتًا بغير ذنب يوجب ذلك: فقد دخل في هذه الآية.

ومن كان مجتهدًا لا إثم عليه، فإذا آذاه مؤذ: فقد آذاه بغير ما اكتسب.

ومن كان مذنبًا وقد تاب من ذنبه، أو غُفر له بسبب آخر بحيث لم يبق عليه عقوبة فآذاه مؤذ: فقد آذاه بغير ما اكتسب، وإن حصل له بفعله مصيبة.

ولما حاج موسى آدمَ وقال: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال آدم: بكم وجدت مكتوبًا عليّ قبل أن أُخلق: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾﴾؟

قال: بأربعين سنة.

قال: فحج آدم موسى، وهذا الحديث ثابت في الصحيحين[1]. .

---

(١) رواه البخاري (٣٢٢٨، ٤٤٥٩، ٤٤٦١، ٦٢٤٠، ٧٠٧٧)، ومسلم (٢٦٥٢).

فإن آدم قد تاب من الأكل، فما بقي عليه ملام للتوبة، والمصيبة كانت مقدَّرة، فلا معنى للوم آدم عليها، **فليس للإنسان أن يؤذي مؤمنًا جرى له على يديه ما هو مصيبة في حقّه.**

والمؤمن إما معذور وإما مغفور له(١).

وقال رحمه الله تعالى: «**من قال عن مجتهد**(٢): **إنه تعمّد الظلم وتعمّد معصية الله ورسوله ومخالفة الكتاب والسُّنّة، ولم يكن كذلك فقد بهتَه، وإذا كان فيه ذلك**(٣) **فقد اغتابه**، لكن يباح من ذلك ما أباحه الله ورسوله، وهو ما يكون على وجه القصاص والعدل، وما يحتاج إليه لمصلحة الدين ونصيحة المسلمين.

فالأول: كقول المشتكي المظلوم: فلان ضربني وأخذ مالي ومنعني حقي ونحو ذلك.

قال تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، وقد نزلت فيمن ضاف قومًا فلم يُقْروه، لأن قِرى الضيف واجب، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، فلما منعوه حقّه كان له ذكر ذلك..

وأما الحاجة: فمثل استفتاء هند بنت عتبة، كما ثبت في الصحيح أنها قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني وبني ما يكفيني بالمعروف. فقال: النبي ـ ﷺ: «**خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف**»، أخرجاه في الصحيحين من حديث عائشة(٤)، فلم ينكر عليها قولها، وهو من جنس قول المظلوم.

---

(١) فلا حقّ لك في أذاه، فراعِ حرمته. (٢) هذا شرط مهم.

(٣) أي تعمُّد الظلم وتعمُّد معصية الله ورسوله ومخالفة الكتاب والسُّنّة، والشيخ يرى أنه لا يجوز لأحد أن يفشي ذلك للناس؛ لأنه غيبة، بل يجب على من علم منه ذلك أن يُناصحه سرًّا، فالدين النصيحة، وبهذا تأتلف القلوب، ويقلّ الشرّ.

(٤) البخاري (٥٣٦٤) ومسلم (١٧١٤).

وأما النصيحة: فمثل قوله ﷺ لفاطمة بنت قيس لما استشارته فيمن خطبها فقالت: خطبني أبو جهم ومعاوية، فقال: «**أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه**»، وفي لفظ: «**يضرب النساء**»، «**انكحي أسامة**»(١).

فلما استشارته حتى تتزوج ذكر ما تحتاج إليه.

وكذلك من استشار رجلًا فيمن يعامله.

والنصيحة مأمور بها ولو لم يشاوره، فقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح(٢): «**الدين النصيحة، الدين النصيحة**»، ثلاثًا، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**».

وكذلك بيان أهل العلم لمن غلِط في روايةٍ عن النبي ﷺ أو تعمَّد الكذب عليه، أو على من يُنْقَل عنه العلم.

وكذلك بيان من غلِط في رأيٍ رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية: فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل، وقصدِ النصيحة، فالله تعالى يثيبه على ذلك، **لا سيّما إذا كان المتكلم فيه داعيًا إلى بدعة، فهذا يجب بيان أمره للناس، فإن دفع شره عنهم أعظم من دفع شر قاطع الطريق**».

وقال رحمه الله تعالى: «حكم المتكلم باجتهاده في العلم والدين حكم أمثاله من المجتهدين، ثم قد يكون مجتهدًا مخطئًا أو مصيبًا، وقد يكون كل من الرجلين المختلفين باللسان أو اليد مجتهدًا يعتقد الصواب معه، وقد يكونان جميعًا مخطئين مغفورًا لهما، كما ذكرنا نظير ذلك مما كان يجري بين الصحابة.

---

(١) رواه مسلم (١٤٨٠).
(٢) رواه مسلم (٥٥).

ولهذا يُنهى عما شجر بين هؤلاء سواء كانوا من الصحابة أو ممن بعدهم.

فإذا تشاجر مسلمان في قضية ومضت ولا تعلّق للناس بها ولا يعرفون حقيقتها: كان كلامهم فيها كلامًا بلا علم ولا عدل يتضمّن أذاهما بغير حق، ولو عرفوا أنهما مذنبان أو مخطئان لكان ذكر ذلك من غير مصلحة راجحة من باب الغيبة المذمومة.

لكن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أعظم حرمةً، وأجل قدرًا، وأنْزه أعراضًا. وقد ثبت من فضائلهم خصوصًا وعمومًا ما لم يثبت لغيرهم، فلهذا كان الكلام الذي فيه ذمّهم على ما شجر بينهم أعظم إثمًا من الكلام في غيرهم.

فإن قيل: فأنتم في هذا المقام تسبون الرافضة وتذمونهم وتذكرون عيوبهم.

قيل: ذكر الأنواع المذمومة غير ذكر الأشخاص المعيّنة؛ فإنه قد ثبت عن النبي ﷺ لعْن أنواعٍ كثيرة، كقوله: «**لعن الله الخمر وشاربها، وعاصرها ومعتصرها، وحاملها والمحمولة إليه، وبائعها وآكل ثمنها**»[1]، و«**لعَن الله آكل الربا وموكله، وكاتبه وشاهديه**»[2]..

وقال الله تعالى في القرآن: ﴿أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٤ ـ ٤٥].

فالقرآن والسُّنّة مملوءان من ذم الأنواع المذمومة وذم أهلها ولعنهم، تحذيرًا من ذلك الفعل، وإخبارًا بما يلحق أهله من الوعيد».

---

(١) رواه أبو داود (٣٦٧٤)، وابن ماجه (٣٣٨٠)، والترمذي (١٢٩٥).

(٢) رواه مسلم (١٥٩٨) من حديث جابر رضي الله عنه، وأصله في البخاري (٥٩٦٢) من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه.

وقال رحمه الله تعالى: «لا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ، وأخطأ في بعض ذلك فالله يغفر له خطأه، تحقيقًا للدعاء الذي اسْتجابه الله لنبيّه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صوابًا بعد اجتهاده، وهو من البدع المخالفة للسُّنّة، فإنه يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فيمن يعظمه هو من أصحابه، فقل من يسلم من مثل ذلك في المتأخرين، لكثرة الاشتباه والاضطراب، وبَعُد الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة الذي به يحصل الهدى والصواب، ويزول به عن القلوب الشك والارتياب».

وقال رحمه الله تعالى عقب كلامه عن البدع: «وإن كان كثير من العلماء والعُبَّاد، بل والأمراء معذورًا فيما أحدثه لنوعِ اجتهاد»[(١)].

التعليق: المؤمن الناصح لنفسه يجب عليه أن يحذر أشد الحذر من إيذاء من اجتهد وأخطأ من العلماء وطلاب العلم والدعاة إلى الله، فإنّ المخطئ منهم لا يخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون مجتهدًا لا إثم عليه، وهو الذي استفرغ وسعه في طلب الحق.

الحالة الثانية: أن يكون مذنبًا، وهو الذي لم يستفرغ وسعه في طلب الحق، أو اتبع هواه، لكنه تاب من ذنبه، أو غُفر له بسبب آخر بحيث لم يبق عليه عقوبة.

فإذا آذيته: فقد آذيته بغير ما اكتسب، وارتكبت ما نهاك الله عنه.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٢ ـ ١٠٦).

الحالة الثالثة: أن يكون مذنبًا، ولم يتب من ذنبه، أو لم يُغفر له بسبب آخر بحيث يستحقّ العقوبة من الله.

وأنت ليس لك إلا ظاهره، فإنك لا تعلم عن باطنه: هل تاب من ذنبه أو لا، وهل غُفر له بسبب آخر أو لا، فكفّ أذاك عنه، ودع حسابه على خالقه، واشتغل بالردّ على الخطأ والنُّصح له، ولا تشتغل بالطّعْن على المخطئ، إلا إذا كثرت أخطاؤه، وعظمت زلّاته، وظهر سوء قصده، فهنا يجب تحذير الناس منه.

وتأمل كيف جعل من ابتدع بدعة وأخطأ من العلماء والعُبَّاد والأمراء معذورًا فيما أحدثه حينما اجتهد، ولم يجتهد اجتهادًا كاملًا، بل اجتهد نوعَ اجتهاد في طلب الحقّ.

فهو حريص على التماس الأعذار، شديد البعد عن الفرح بزلات العلماء والعُبّاد ومن ظاهرهم الصلاح والخير.



التفريق في التعامل مع المخالفين، فالتعامل مع من هو شديد المخالفة للشريعة ليس مثل من هو أخفّ وأقلّ مخالفة لها

قال رحمه الله تعالى: «قد يكون الرجل على طَرِيقَةٍ من الشَّرّ عَظِيمَة فَيَنْتَقل إِلَى مَا هُوَ أقلّ مِنْهَا شرًّا وَأقرب إِلَى الْخَيْر، فَيكون حَمْد تِلْكَ الطَّرِيقَة ومدْحها لكَونهَا طَرِيقَة الْخَيْر الممدوحة.

مِثَال ذَلِك: أَن الظُّلم كُلّه حرَام مَذْمُوم، فأعلاه الشّرك؛ فَإِن الشّرك لظلم عَظِيم، وَالله لَا يغْفر أَن يُشْرك بِهِ، وأوسطه ظلم الْعباد بالبغي والعدوان، وَأَدْنَاهُ ظلم العَبْد نَفسه فِيمَا بَينه وَبَين الله، فَإِذا كَانَ الرجل مُشْركًا كَافِرًا فَأسلم بَاطِنًا وظاهرًا، بِحَيْثُ صَار مُؤمنًا، وَهُوَ مَعَ إِسْلَامه يظلم النَّاس وَيظْلم نَفسه فَهُوَ خير من أَن يبْقى على كفره وَلَو كَانَ تَارِكًا لذَلِك الظُّلم..

وَكَذَلِكَ من كَانَ ظَالِمًا للنَّاس فِي نُفُوسهم وأموالهم وأعراضهم فانتقل عَن ذَلِك إلى مَا يظلم بِهِ نَفسه خَاصَّة، من خمر وزنا، فَهَذَا أخف لإثمه وَأَقل لعذابه.

وَهَكَذَا النِّحَل الَّتِي فِيهَا بِدعَة، قد يكون الرجل رَافِضِيًّا فَيصير زيديًّا، فَذَلِك خير لَهُ، وَقد يكون جهميًّا غير قدري، أَو قدريًّا غير جهمي، أَو يكون من الْجَهْمِية الْكِبَار فيتجهم فِي بعض الصِّفَات دون بعض، وَنَحْو ذَلِك».

وقال رحمه الله تعالى: مُبيِّنًا أنّ قول الأشعري وأصحابه أقرب إلى صحيح المنقول وصريح المعقول من قول المعتزلة، كما أن قول المعتزلة أقرب إلى صحيح المنقول وصريح المعقول من قول الفلاسفة، مع التنويه إلى أنّ في قول كلّ هؤلاء ما يُنكَر عليه وما خالف فيه العقل والسمع: «**لا ريب أن هذا مما ينبغي سلوكه، فكل قول ـ أو قائل ـ كان إلى الحق أقرب، فإنه يبيَّن رجحانه على ما كان عن الحق أبعد**، ألا ترى أن الله تعالى لما نصر الروم على الفرس وكان هؤلاء أهل الكتاب، وهؤلاء أهل أوثان، فرح المؤمنون بنصر الله لمن كان إلى الحق أقرب، على من كان عنه أبعد.

وأيضًا: فيمكن القريب إلى الحق أن ينازع البعيد عنه في الأصل الذي احتج به عليه البعيد، وأن يوافق القريب إلى الحق للسلف الأول الذين كانوا على الحق مطلقًا».

وقال رحمه الله تعالى: «ولهذا كان المتكلمة الصفاتية كابن كُلاب والأشعري وابن كرّام خيرًا وأصح طريقًا في العقليات والسمعيات من المعتزلة، والمعتزلة خيرًا وأصح طريقًا في العقليات والسمعيات من المتفلسفة.

وإن كان في قول كل من هؤلاء ما ينكَر عليه وما خالف فيه العقل والسمع، ولكن من كان أكثر صوابًا وأقوم قيلًا كان أحقّ بأن يقدَّم على من هو دونه تنزيلًا وتفضيلًا.

قالت عائشة رضي الله عنها: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم»[1]، وهذا من القسط الذي أمر الله به وأنزل به كتبه وبعث به

(١) رواه أبو داود (٤٨٤٢).

رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾، وقال تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾».

التعليق: يجب التفريق في تعاملنا مع المخالفين، فتعاملنا مع من هو شديد المخالفة للشريعة ليس مثل من هو أخفّ وأقلّ مخالفة لها، فلا يجوز أن نُساوي بين المخالفين في تعاملنا، وأن نضعهم جميعًا في كفّة واحدة، وهي كفّة البغض والعداوة والبراء والإقصاء، فهذا من الحيف والظلم وقلّة الفقه، وهو دليل على نقص العلم والعقل وانتفاء الحكمة والرحمة والعدل.



ليس المراد معرفة حقيقة المخالف، بل المراد حُكْم ما يُذْكَر عنه من أقوال وأفعال، والردّ على من يزن الأقوال بالرجال

قال رحمه الله تعالى: في حديثه عن الصوفيّة المدّعين للمكاشفات الباطلة: يُحكى عن هؤلاء من المكاشفات الباطلة ما يطولُ وصفُه، فإن أُحسِن الظنُّ بأحدهم حُمِل الأمرُ على أنه يتخيّل أمورًا لا حقيقةَ لها فيُخبِر بخياله، أو أنَّ جنيًّا يلقي إليه ما يكون كذبًا، فإن أُسيء الظنُّ به قيل: إنه يتعمَّد الكذب، والكشفُ النفسانيُّ والشيطاني لابدَّ فيه من الكَذِب؛ ولهذا كان الكهَّان ـ وهم من أهل الكشف الشيطاني ـ يخلطون بالكلمة مئة كذبة..

والواحد منهم يدَّعي في نفسه أنه مِثل النبي ﷺ أو أفضل منه، حتى إذا قيل له: النبيُّ ﷺ رأى سِدرة المنتهى كأنَّ ورقها آذانُ الفِيَلة، وكأنَّ نَبْقَها قِلالُ هَجَر، يقول هو: رأيتُها أصغر من ذلك!! ومن يصحِّح قولَه يتأوَّلُ ذلك على أنه رآها من بعيد.

وهذا من الباطل المحض، فإنَّ ذلك الموضع لم يصعد إليه غيرُ النبي ﷺ.

ويقول أحدُهم: دخلتُ البارحةَ الجنةَ وأصابَ يدي من شوكِ شجرها، حتى يقول له المُنكِر عليه: شجرُ الجنة لا شوكَ فيه!

إلى أمورٍ أُخَر من جنس هذه الحكايات، قد سمعتُها أنا وغيري من

أتباع هؤلاء، **ولولا أني أكره هَتِيْكَتهم**[١] **لسميتُ كلَّ واحدٍ من هؤلاء**، وذكرتُ من حكاياته ما يتبين كثرة ما دخل عليهم من الخطأ والضلال أو التعمد للكذب، وهذا عقوبة من يطلب مطالعة الغيوب».

التعليق: شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من أحرص الناس على جمع الكلمة، وتأليف القلوب، ومن أعظم أسباب ذلك الإمساك عن تجريح أعيان المسلمين ولو كانت عندهم بعضُ المخالفات الشرعيّة، فيجتهد في ردّ الباطل الذي قالوه أو فعلوه، ويُسارع إلى مناصحتِهم في السّر، ويمسك عن الطّعْن فيهم ما أمْكنه ذلك، ما لم تقتضِ المصلحة الشرعيّة الراجحة ذلك، كالذي عُرف عنه الضلال وارتكاب المحرمات والبدع والدعوة إليها بقوله أو فعله أو كتبه.

فنجده هنا لم يسمّ هؤلاء الذين ذكر أقوالهم البدْعيّة وأحوالهم الباطلة، كراهةً منه لفضيحتهم؛ التي قد تكون سببًا في تنافر القلوب، وتفريق كلمة المسلمين، والغاية ردّ الباطل وقد حصل، فما الداعي لذكر أعاينهم والطّعْن فيهم؟

ومَن خَلا من هذه البدع وأمثالها ممن عُرف بالصلاح والاستقامة أولى بعدم فضيحته وتجريحه وسبّه والطعن فيه، ولو ارتكب بعض المخالفات التي اجتهد في طلب الحقّ فيها لكنه لم يُوفَّق للصواب.

وقال رحمه الله تعالى: «ما يجده من التنازع في بعض المشايخ والعلماء والملوك أو غيرهم في حمده وذمّه فلا يخلو:

ـ إما أن يكون المراد به معرفة حقيقة ذلك الرجل عند الله: فهذا لا حاجة بنا إلى معرفته[٢]، وقد لا يمكن معرفته.

---

(١) أي: فضيحتهم.

(٢) صدق رَحِمَهُ اللَّهُ.

ـ وإما أن يكون المراد حُكْم ما يُذْكَر عنه من أقوال وأفعال: فهذا كله معروض على الكتاب والسُّنّة، فما وافقه فهو الحق، وإن كان ذلك القائل فاسقًا أو زنديقًا، وما خالفه فهو الباطل وإن كان ذلك القائل صالحًا بل صدِّيقًا[1]، كما كان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول في وصيته: «اقبلوا الحقَّ مِنْ كلّ مَن جاء به وإن كان كافرًا، واحذروا زيغة الحكيم»، فقالوا: كيف نعرف أن الكافر يقول الحق؟ وأن الحكيم يزيغ؟ فقال: «إن على الحقّ نورًا»[2].

يريد: أن الحق معه مِنَ البرهان ما يتبين أنه حق، فهذا مقبول من كل قائل.

وكثير من الناس يزن الأقوال بالرجال:

ـ فإذا اعتقد في الرجل أنه معَظَّم قَبِل أقوالَه وإن كانت باطلةً مخالفةً للكتاب والسُّنّة، بل لا يصغي حينئذ إلى مَنْ يردّ ذلك القول بالكتاب والسُّنّة، بل يجعل صاحبه كأنه معصوم.

ـ وإذا ما اعتقد في الرجل أنه غير معَظَّم ردَّ أقوالَه وإن كانت حقًّا.

فيجعل قائل القول سببًا للقبول والرد من غير وزن بالكتاب والسُّنّة[3].

وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه..: اعرف الحق تعرف أهله، إن الحق لا يُعرف بالرجال، وإنما الرجال يُعرفون بالحق».

---

(١) هذا هو العدل والإنصاف والحكمة.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦١٣)، والحاكم: (٤/ ٤٦٠)، والبيهقي: (١٠/ ٢١٠) وصححه الحاكم على شرط الشيخين.

(٣) وهذا مخالف للعقل والنقل، وقد وقع فيه بعض الناس بسبب غلبة الهوى وضعف الدين، أو بسبب قلّة العلم، نسأل الله السلامة والعافية.

وقال رحمه الله تعالى: «الذي لا ريب فيه أن الحلَّاج بدا منه من الأقوال ما هي محرَّمة في دين الإسلام، موجِبة للقتل باطنًا وظاهرًا، وأن الرجل لم يكن على الصراط المستقيم، ولا ملازمًا لطريقة الكتاب والسُّنّة، ولا هو ممن يجوز الاقتداء به ولا اتخاذه إمامًا، ولا يجوز التعصُّب له والانتصار له..

فيمكن أنه تاب فيما بينه وبين الله مما هو كفر، فيكون قد مات على الإيمان وهو من أهل الكبائر، ويمكن أنه لم يتب من ذلك فيكون منافقًا، ويمكن أنه تاب من الكفر والبدعة والفسوق فمات تائبًا لا ذنب له، ويمكن أنه لم يتب من ذلك فيكون حكمه حكم فساق أهل الملة إن شاء الله عذَّبه وإن شاء غفر له، ويمكن أنه بقي مصرًّا على خطأ هو ذنب أو خطأ هو مغفور.

فهذه كلها أقسام ممكنة، والجزم بواحد منها بلا دليل قولٌ بغير علم، وهو كلام فيما لا يعنينا؛ فإن الذي يجب علينا أن نثبت ما أثبته الكتاب والسُّنّة وننكر ما أنكره الكتاب والسُّنّة، وهذا يظهر بذكر الحكم فيما يُنْقل عنه من الأقوال نظمًا ونثرًا».

ورَدّ على الشاذليّ، الذي بدت منه هفَوات خطيرة، وزلات عظيمة، حتى قال عنه: «ما كنتُ أظنُّ هذا الشيخ وصل إلى هذا الحدِّ[1] حتى رأيت هذا الكلام، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولعله قد تاب من ذلك؛ فإن الإنسان لا يدوم على حال واحدة».

ومع ذلك قال رحمه الله تعالى: «ولولا ما أوجبه الله نصيحةً للخلق ببيان الحق لَمَا كان إلى بيان كلام هذا وأمثاله حاجة، ولكن كثيرٌ من

(١) حيث تكلم بكلام مطابق لمذهب أهل الوحدة.

الناس يأخذون الكلام الذي لا يعلمون ما اشتمل عليه من الباطل، فيقتدون بما فيه اعتقادًا وعملًا، ويَدعُون الناسَ إلى ذلك.

وقد يرى بعض المؤمنين ما في ذلك من الخطأ والضلال لكن يهاب ردَّه، إما خوفًا أن يكون حقًّا لا يجوز رَدُّه، وإما عجزًا عن الحجة والبيان، وإما خوفًا من المنتصرين له، فيجب نصح المسترشد، ومعونة المستنجد، ووعظ المتهوِّر والمتلدِّد، وبيان الصراط المستقيم».

وقال رحمه الله تعالى: «كلّ من اتخذ شيخًا أو عالمًا متبوعًا في كلّ ما يقوله ويفعله، يوالي على موافقته ويعادي على مخالفته غير رسول الله ﷺ: فهو مبتدع ضالّ خارج عن الكتاب والسُّنّة، سواء كان من أهل العلم والدين كالمشايخ والعلماء[1]، أو كان من أهل الحرب والديوان؛ كالملوك والوزراء[2]».

بل الواجب على جميع الأمة طاعة الله ورسوله، وموالاة المؤمنين على قدر إيمانهم، ومعاداة الكافرين على قدر كفرهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة: ٥٥ ـ ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

وقال النبي ﷺ: «**مَثَل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو واحد تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر**»، وقال: «**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضًا وشبَّك بين أصابعه**».. ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ

---

(١) تأمل.

(٢) يجب على كلّ عاقل أن يحذر من سلوك هذا المنهج الضال.

ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥ ـ ١٠٧].

قال ابن عباس: تبيضُّ وجوه أهل السُّنّة والجماعة، وتسودُّ وجوه أهل البدعة والفرقة.

وهذا هو الأصل الفارق بين أهل السُّنّة والجماعة، وبين أهل البدعة والفرقة؛ فإنّ أهل السُّنّة والجماعة:

ـ يجعلون رسول الله ﷺ هو الإمام المطلق، الذي يتبعونه في كلِّ شيء ويوالون من والاه ويعادون من عاداه.

ـ ويجعلون كتاب الله هو الكلام الذي يتبعونه كلَّه ويصدِّقون خبره كلَّه، ويطيعون أمره كلّه.

ـ ويجعلون خير الهدي والطريق والسنن والمناهج هي سُنَّة رسول الله ﷺ.

وأما أهل البدعة: فينصِّبُون لهم إمامًا يتبعونه، أو طريقًا يسلكونه، يوالون عليه ويعادون عليه، وإن كان فيه ما يخالف السُّنّة، حتى يوالوا مَن وافقهم مع بُعْدِه عن السُّنّة، ويعادون من خالفهم مع قُرْبه من السُّنّة.

فإذا عُرِف الصراط المستقيم لم يكن بنا حاجة إلى معرفة حقيقة هؤلاء الرجال الذين اشْتَبه أمرُهم، وبالله التوفيق ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم».

وقال رحمه الله تعالى: «إنّ وزن ما مع كل شخص من الحق والباطل ليس لنا فيه مقصود، ومنه ما لا يعرفه إلا الله تعالى؛ فإنَّ الشخص الواحد تختلف أحواله.

وإنَّما نتكلم في جنس القول الذي عرفناه، وفي لوازمه، وما تولد

عنه؛ **كلامًا كُلِّيًّا عامًّا، لا نخص به شخصًا بعينه**؛ لنبيّن أن الأصل الذي منه تفرقت الأمة وصاروا شِيَعًا في هذه المسائل هو من ذلك الأصل الذي ابتدعته الجهمية وظنت أنه «أصل الدين»».

وقال رحمه الله تعالى: «نقَل هذا المعارض[1] عن الجواب ما ليس فيه، بل المعروف المتواتر عن المجيب في جميع كتبه وكلامه بخلافه، وليس في الجواب ما يدلّ عليه بل على نقيض ما قاله.

وهذا:

- إما أن يكون عن تعمّد للكذب.

- أو عن سوء فهم مقرون بسوء الظن وما تهوى الأنفس.

وهذا أشبه الأمرين به، فإن من الناس من يكون عنده نوع من الدين؛ لكن مع جهل عظيم، فهؤلاء يتكلم أحدهم بلا علم؛ فيخطئ، ويخبر عن الأمور بخلاف ما هي عليه خبرا غير مطابق، ومن تكلم في الدين بغير الاجتهاد المسوغ له الكلام وأخطأ فإنه كاذب آثم..

وليس المقصود أيضًا العدوان على أحد لا المعترض ولا غيره، ولا بخس حقّه، ولا تخصيصه بما لا يختص به، بما يشركه فيه غيره، بل المقصود الكلام بموجب العلم والعدل والدين، كما قال تعالى: **﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾**.

وليس أيضًا المقصود ذم شخص معين، بل المقصود بيان ما يذمّ وينهى عنه ويحذر عنه من الخطأ والضلال في هذا الباب، كما كان النبي ﷺ يقول: «**ما بال رجال يقولون أو يفعلون كذا**»[2].

---

(١) يعني: القاضي المالكي الإخنائي.

(٢) أبو داود (٤٧٨٨).

فيذم ذلك الفعل ويحذر عن ذلك النوع، وليس مقصوده إيذاء شخص معيّن».

التعليق: لابدّ من التفريق بين ذمّ الفعل المخالف للكتاب والسُّنّة وبين ذمّ شخص معيّن من أهل الإسلام، فالأول واجب، والثاني لا يجوز إلا في حالات معيّنة، كأن يثبت عند أهل العلم أنه من أهل البدع الذين يدْعون إليها.

والشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يعتني بالرد على الأقوال الخاطئة التي صدرت من أيِّ أحد، ويعتذر للمجتهد الذي ينشد الحق ويعرف له قدره، ويذمّ المبتدع المتبع هواه ويحذّر منه، ويُعرض عمن لم يتبيّن له حاله.

فياله من منهج سديد رشيد.

والواجب ألا يكون همّ المؤمن العاقل معرفة حقيقة من انحرف عن الدين وضلّ سواء السبيل عند الله، فإنه لا حاجة به إلى ذلك، بل يكون همّه معرفة حُكْم ما يُذْكَر عنه من أقوال وفعال، ثم يعرض أقواله وأفعاله على الكتاب والسُّنّة، فما وافقه فهو الحق، وإن كان ذلك القائل فاسقًا أو زنديقًا، وما خالفه فهو الباطل وإن كان ذلك القائل صالحًا بل صدِّيقًا.

واحذر أن تزن الأقوال بالرجال، فإنه لا يفعل ذلك إلا جاهل قليل العلم، أو ظالم ضعيف الديانة، نسأل السلامة والعافية.

ولم أر شيخ الإسلام في موضع واحد يذمّ أو يسب أحدًا مِن أهل السُّنّة، ولا على مَن عنده بدعةٌ ـ عدا مَن دعا إليها ـ لا من أقرانه ولا من غيرهم، بل إنَّمَا يردّ على أهل البدع والأهواء من الطوائف والفرق المنحرفة، ويردّ ويذمّ القول لا القائل إذا كان من أهل العلم والاجتهاد.

فمنهج شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عدم تسمية ذوات المخالفين

له تنقُّصًا وقدحًا، عدا المبتدعةَ الداعين لبدعهم، والكفار المشركين، والفجار الظالمين.

وهذا منهج أهل السُّنّة والجماعة.

وكلُّ هذا لأجل تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، التي جاءت الأدلة القطعية في تقريرها والتأكيد عليها.

وقد ثبت عن النَّبِيّ ﷺ أَنَّه أخبر أنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ، وقَالَ: «**هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**»:

ونُلاحظ أنه عَمَّمَ ولم يسمِّ الفرق التي ستفترق عن الأمةِ في المستقبل، ولكنه أخبر عن فرقة واحدة، وهي فرقة الخوارج، وذلك لشدة نكايتها في الأمة، وعظم بدعتها، وشدة خطرها.

وقد عمل على ذلك سلف الأمة، فقد سموا أهل البدع الذين نشؤوا في أزمانهم، حينما اتصفوا بصفات الخوارج أو بعضها، كالمعتزلة والجهمية والقدرية ونحوهم.

وقد رأينا من خالف هذا المنهج واشتغل بذمهم فظهرت الفرقة والنفرة بين المسلمين، بل طغى بعضهم وتجاوز الحد، إلى أنْ عرّف وشهّر بأسماء فضلاءِ الدعاة إلى الله والمشايخ والمصلحين، باسم الغيرة على الدين، مع أنهم من أهل السُّنّة والجماعة، ولكنهم اجتهدوا اجتهادات يرون صوابها، فهل يُوجب ذلك أنْ يُحذَّر منهم على الملأ، نعوذ بالله من الخذلان والهوى.

والذي يضاعف سوء هذا المسلك وعظيم إثمه: استخدامُ وسائل التواصل الحديثة في نشرِ هذا الشرّ في دقائق قليلة فيعمّ مختلف الأمصار ولا يمكن بعد ذلك إزالته، وعند ذلك تعظم البليّة، وتزداد الفُرقة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وهل هذا منهج الإمام مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة وابن تيمية وابن القيم ـ رحمهم الله ـ وغيرهم من علماء الإسلام؟

وقد تتبعت فتاوى شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كلّها، وكنت قد وضعت هذا الأمر في الحسبان، وجعلتُه مِن أهمِّ مقاصد قراءتي لمجموع الفتاوى، وكنت أدقق في كلامه وردوده، بل وتتبعت كتبه الأُخْرى، فلم أجده يقدح في أحدهم باسمه، بل يردّ على الخطأ فحسب.

ومن أمثلة ذلك: قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك ما يقوله بعض الأئمة ـ ولا أحب تسميته ـ من كراهة بعضهم للترجيع وظنهم أن أبا محذورة غلط في نقله وأنه كره ليحفظه». اهـ[(١)].

فهو لا يحب تسمية القائل لكراهته للغيبة والسب، ومحبته للستر، وهو بهذا يؤكد أن مقصوده هو الرد على القول لا على القائل.

وكان عند إيراده للأقوال الخاطئة قد يُجهِّلُ القول ولا يُجهِّل القائل، وشتان بينهما!

ومن الأمثلة على ذلك قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قلت: من عوام الناس ـ وإن كان منتسبًا إلى علم ـ من يجزم بأن الحركات العلوية ليست سببًا لحدوث أمر ألبتة.

قلت: قول هذا جهل؛ لأنه قول بلا علم»[(٢)].

لم يقل: هو جاهل، بل جهّل القول.

وكثيرًا ما يُبْهِمُ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى القائل إذا حكى عنه قولًا مُجانبًا للصواب، فمن ذلك ما قاله رَحِمَهُ اللَّهُ: قال بعض من غلط من

---

(١) تقريب فتاوى ابن تيمية المجموعة الأولى (٣/ ١٦٩).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٥٢٧).

المشايخ لما سمع قوله: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، قال: فأين من يريد الله. اهـ[١].

فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا يُنكر على من اجتهد من المسلمين ولو أخطأ، بل يُنكر الخطأ ولا يتعرض لصاحبه؛ لأنّه معذورٌ باجتهادِه، ولأن ذلك يؤدي إلى الفرقة والاختلاف والتناحر، وهو من أشد الناس اجتنابًا لذلك، وتحذيرًا منه.

وهو يتعامل مع أخطاء المجتهدين بحسن الظنّ وكمال الأدب، ويعذره في اجتهاده ولو كان الخطأ من الأخطاء العقديّة!

وخذ مثالًا آخر على ذلك: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيمنْ قال من المشايخ إذا نزل بك حادث أو أمر تخافه فاستوحني فيكشف ما بك من الشدة حيًّا كنت أو مَيِّتًا: إن كان للميت فضيلة فرسول الله ﷺ أولى بكل فضيلة وأصحابه من بعده، وإن كان منفعة للحي بالميت فأصحابه أحق الناس انتفاعًا به حيًّا ومَيِّتًا، فعُلم أن هذا من الضلال، وإن كان بعض الشيوخ قال ذلك فهو خطأ منه، والله يغفر له إن كان مجتهدًا مخطئًا، وليس هو بنبي يجب اتباع قوله ولا معصوم فيما يأمر به وينهى عنه، وقد قال الله تعالى ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾. اهـ[٢].

رحمه الله تعالى! لم يدخل في نيّته، ولم يُبالغ في الرد عليه واتهامه بأنه مبتدع وضال! بل رد القول واعتذر لصاحِبِه إن كان مُجتهدًا.

ولم يذكر اسمه؛ لأن الغرض ردّ القول لا تنقص القائل.

فما أجمل أن نسير على هذا المنهج القويم.

وقد كتب رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالةً للمسلمين يستحثهم على قتال التَّتَارِ لَمَّا قَدِموا

---

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ٦٣.
(٢) ٢٧/ ١٢٦.

سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ إِلَى حَلَبَ وَانْصَرَفَ عَسْكَرُ مِصْرَ، وخذلوا المسلمين وتقاعسوا عن القتال، وَبَقِيَ عَسْكَرُ الشَّامِ.

وهذه الرسالة لم يذكر فيها مسبة ولا قدحًا للعسكر المصري، بل بيّن بوجهٍ عامٍّ إثم التولي يوم الزحف، وخذلان المسلمين، وسرد الأدلة التي تُوجب وتحث على قتال المجرمين والكافرين.

فما أعظم منهج شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، والأحرى بعلماء المسلمين ودعاتهم أنْ يسيروا على منواله، ويَتَمَسَّكوا بمنهجِه؛ لِتَتآلَفَ القلوب، وتزولَ البغضاء والفرقة عنهم.

وكان رحمه الله تعالى يتأدب غاية الأدب مع أخطاء الفقهاء والعلماء المجتهدين في الفقه ونحوه، ويذكرهم بألطف عبارة، كقوله بعد أن قرر جواز المساقاة والمزارعة: «وإنما وقع اللبس فيها على من حرمها من إخواننا الفقهاء بعد ما فهموه من الآثار: من جهة أنهم اعتقدوا هذا إجارة على عمل مجهول؛ لما فيها من عمل بعوض..».اهـ[١].

تأمل كيف قال عن المخالفين للقول الذي نصره: إخواننا! وهكذا يجب أن يكون التعامل مع اجتهادات العلماء والمصلحين مهما كان خطؤهم.



(١) مجموع الفتاوى ٢٦/ ٩٧.

لا يجوز لأحد أن يحتجّ في مسألة مختلف فيها بقول إمام، ويجعل قوله مسوغًا له على هجرِ من خالفه أو الطعن فيه أو البغي عليه

قال رحمه الله تعالى: «**فَأَما الِاحْتِجَاج بِفعل طَائِفَة من الصِّدّيقين فِي مَسْأَلَة نازعهم فِيهَا أعداذُهم: فَبَاطِل، بل لَو كَانَ المنازع لَهُم أقل مِنْهُم عددًا وَأدنى منزلَة لم تكن الْحجَّة مَعَ أَحدهمَا إِلَّا بِكِتَاب الله وَسُنَّة رَسُوله؛** فَإِنَّهُ بذلك أُمرت الأمة، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ**﴾، فَإِذا تنازعت الْأمة وولاة الْأُمُور من الصديقين وَغَيرهم فَعَلَيْهِم جَمِيعهم أَن يردوا مَا تنازعوا فِيهِ إِلَى الله وَرَسُوله».

وقال رحمه الله تعالى: «لَيْسَ لأحد أَن يحْتَج لأحد الطَّرِيقَيْنِ بِمُجَرَّد قَول أَصْحَابه، وَإِن كَانُوا من أعظم النَّاس علمًا ودينًا؛ لأَن المنازعين لَهُم هم أهل الْعلم وَالدّين.

وَقد قَالَ الله تَعَالَى: ﴿**فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ**﴾، فالرد عِنْد التَّنَازُع إِنَّمَا يكون إِلَى كتاب الله وَسُنَّة رَسُوله.

نعم إِذا ثَبت عَن بعض المقبولين عِنْد الْأمة كَلَام فِي مثل موارد النزاع كَانَ فِي ذَلِك حجَّة على تقدم التَّنَازُع فِي ذَلِك».

التعليق: لا يجوز لأحد أن يحتجّ في مسألة مختلف فيها بقول إمام

عالم متفق على إمامته، ويجعل قول الإمام مسوغًا له على هجرِ من خالفه أو الطعن فيه أو البغي عليه، فالذي خالفه يستند إلى إمام آخر ولو كان أقلّ علمًا وديانة، بل الواجب أن يكون الاحتكام إلى كتابِ الله وسُنَّةِ رسوله ﷺ.

وقال رحمه الله تعالى: «وليس لأحد أن ينتسب إلى شيخ يوالي على متابعته، ويعادي على ذلك؛ بل عليه أن يُوالي كل من كان من أهل الإيمان، ومن عُرِفَ منه التقوى من جميع الشيوخ وغيرهم، ولا يخص أحدًا بمزيد موالاة، إلا إذا ظهر له مزيد إيمانه وتقواه، فيقدم من قدم الله تعالى ورسوله عليه، ويفضل من فضله الله ورسوله، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]، وقال النبي ﷺ: **«لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي؛ ولا أسود على أبيض؛ ولا أبيض على أسود؛ إلا بالتقوى»**»[١].

وقال رحمه الله تعالى: وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصًا يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها، غير النبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلامًا يوالي عليه ويعادي، غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصًا أو كلامًا يفرقون به بين الأمة، ويوالون على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون). اهـ[٢].

التعليق: تأمل هذا الكلام الثمين، فهو يُقرر قاعدتين عظيمتين:

القاعدة الأولى: أنه لا يجوز لأحدٍ أنْ ينصب للأمة شخصًا يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها، غير النبي ﷺ، فلا يجوز له أنْ

---

(١) «تقريب فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ» المجموعة الأولى (١/ ٢٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣١٤)، «درء التعارض» (١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣).

يجعل الشيخ الفلاني هو الحق، ومن عداه أو خالفه في بعض آرائه على الباطل.

القاعدة الثانية: أنه لا يجوز لأحدٍ أنْ ينصب للأمة كلامًا يوالي عليه ويعادي، غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة.

ويُسمَع من بعض طلبة العلم أحيانًا أنْ الشيخ الفلاني قال كذا، وقال عن فلانٍ كذا، ويجعلون أقوالُه حجةً على غيرِه، ولو كان غيرُه مثله في العلم والدين، وكلاهما في دائرة الاجتهاد.

فلسان حاله يقول: كلام الشيخ حجةٌ ونصٌّ لا يجوز مُخالفتُه.

بل ويرى ذلك مبرِّرًا له في القدح في أعراض من يُخالف قوله، وغيبتهم والطعنِ في أعراضِهم، ففرقوا الأمة، وشقوا صفوف المسلمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فعلى كل مسلم أنْ يتقيَ الله تعالى في أقوالِه وأفعالِه، ويسعى إلى جمعِ الكلمةِ ما اسْتطاع إلى ذلك سبيلًا.

جعلنا الله مفاتيح للخير مغاليق للشر، إنه سميعٌ قريبٌ مُجيب.



خلاصةٌ توضح منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع المخالفين

مما سبق يتبيّن لك ـ أخي القارئ ـ منهجُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع المخالفين، وهو كالتالي:

١ ـ يميل ـ غالبًا ـ إلى تبرئة المخالف له في المسائل العقدية والفرعية ونحوها من تعمّد الكذب، ما لم تُوجد قرائن تثبت تعمّد ذلك.

٢ ـ يُثني على المخالف بما معه من الحقِّ إن وُجد، وبما له من فضلٍ إذا كان متّصفًا به.

٣ ـ يُقرّ بالحق الذي مع المخالف ويعترف به وينصره ويُثني عليه به، وإذا كان في كلامه حقّ وباطل: قَبل الحق ورَدَّ الباطل، ويُنكر على من يردّ الحق ـ حتى وإن كان من أهل السُّنّة ـ ولا يقبله لكونِه جاء من مبتدِع.

٤ ـ يناصر مَنْ يُخالفه ويُعاديه إذا كان الحق معه على مَن جانب الصواب ولو كان من موافقيه ومؤيّديه، ويُنكر على من يَكذب ويَفتري على المخالفين.

٥ ـ يُنكر على من لا يرى المخالفين شيئًا ولا يعدهم إلا جهالًا ضلالًا جملةً وتفصيلًا.

٦ ـ ليس مراده معرفة حقيقة المخالف، بل مراده حُكْم ما يُذْكَر عنه من أقوال وأفعال.

٧ ـ يرجو هدايته ويسعى ويجتهد في بذلها له إذا كان من الأحياء، عبر نصحه والدعاء له.

٨ ـ تبرز رحمته للمخالف إذا كان مجتهدًا، ويلتمس له الأعذار فيما ذهب إليه، ويصحّح مقصده في بعض ما ذهب إليه من البدع والأخطاء ولا يوافقه عليها.

٩ ـ يرى اجتماع الحسنات والسيئات والثواب والعقاب في حقّه، فيواليه ويمدحه بقدر ما عنده من الحق والصواب، ويعادي ويذمّ ما عنده من الباطل، فهو وسط في تعامله معه بين الغلوّ والجفاء في المدح والقدح، والولاء والبراء.

١٠ ـ يفرق بين المجتهد المتأول الذي أخطأ في تأويله في المسائل الخبرية والأمْرية وبين المفرِّط.

ويفرق بين من غلبت عليه السُّنّة، وبنى مذهبه على الكتاب والسُّنّة، وبدَرت منه بعض الأخطاء والبدع، وبين من غلبت عليه البدعة وبنى مذهبه على البدع والأهواء، كأئمة الرافضة والجهمية والمعتزلة.

فيذمّ الثاني ويقسو عليه، ويعتذر للأول ويرفق به، ولا يذمّه ولا يقدح فيه بإطلاق؛ لأنه يُحدث الفرقة والعداوة، بل يذمّ البدعة التي وقع بها، والخطأ الذي جاء به، ويقول: اتفق الصحابة في مسائل علمية اعتقادية تنازعوا فيها: على إقرار كل فريق للفريق الآخر على العمل باجتهادهم، و بقاء الجماعة والألفة.

فهو يُفرّق في تعامله مع المخالفين، فتعامله مع من هو شديد المخالفة للشريعة ليس مثل من هو أخفّ وأقلّ مخالفة لها، فلا يُساوي بين المخالفين في تعامله وردوده، ولا يضعهم جميعًا في كفّة واحدة، وهي كفّة البغض والعداوة والبراء والإقصاء، بل يُواليهم على قدر موافقتهم للكتاب والسُّنّة، ويعاديهم على قدر مُخالفتهم للكتاب والسُّنّة.

الخاتمة

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، وموافقًا لشرعه، وسبيلًا لنيل مرضاته، وسببًا في تأليف قلوب المسلمين، وجمعِ كلمتهم.

كما أسأله تعالى أن يجعلنا مفاتيح للخير، مغاليق للشر، إنه سميع قريب مجيب.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الفهرس

الموضوع **الصفحة**

طُبِعَ لِلْمُؤَلِّفِ(١)

١ ـ حَيَاةُ السَّلَفِ بَيْنَ الْقَوْلِ والْعَمَلِ. (الطبعة الخامسة).

٢ ـ مختصَر حَيَاةِ السَّلَفِ بَيْنَ الْقَوْلِ والْعَمَلِ.

٣ ـ إرْشَادُ السَّاجِدِ بأسْبابِ الخِلَافِ والتَّقاطُعِ في الْمَسَاجِدِ.

٤ ـ الْإِفَاضَةُ في أَحْكَامِ الْحَيْضِ والنِّفَاسِ والْاسْتِحَاضَةِ.

٥ ـ كَيْفَ تُرَبِّيَ أَولادك؟ (الطبعة الثانية).

٦ ـ بُيُوتٌ تَئِنُّ مِنَ الْمَشاكِلِ والْخلافَاتِ، الأَسْبَابُ والْعِلَاجُ.

٧ ـ حُقُوقُ الصَّدِيْقِ وكَيْفَ تَتَعَامَلُ مَعَهُ.

٨ ـ آدابُ طالِبِ الْعِلْمِ وسُبُلُ بِنَائِه ورُسُوخِه. (الطبعة الثانية).

٩ ـ الحياةُ الزّوجيّةُ السّعيْدَةُ، قَوَاعِدُ وَحُقُوقٌ وَعِلاجٌ لِلْمُنغّصاتِ.

١٠ ـ صِناعَةُ مُعَبِّرٍ مَاهِرٍ.

١١ ـ الْمَعِيْنُ الْجَارِي في اسْتنباطِ الفَوَائِدِ واللطَائِفِ مِنْ صَحِيْحِ الْبُخَارِي.

١٢ ـ مَنْهَجُ الصَّحَابَةِ والسَّلَفِ الصَّالحِ فِي الْتَّعَامُلِ مَعَ فَتَاوَى الْمُفْتِينِ والرَّدِّ عَلَى الْمُخْطِئِين.

١٣ ـ تَهْذِيْبُ كِتَابِ الْمُوَافقَاتِ لِلْإِمَامِ الشَّاطبي، مَعَ التَّعْلِيقِ عَلَيْهِ.

١٤ ـ مَجالسُ شَهْرِ رَمَضَانَ.

---

(١) جميع الكتب من طباعة دار الحجاز سوى كتابَيْ: «حياة السلف»، و«تَقْريبُ فتاوَى ابْنِ عُثَيْمين رَحِمَهُ اللَّهُ».

١٥ ـ قِصَصِي مَعَ الْمُلْحِدِيْن والْمُشَكِّكِيْن والْمُوسْوِسِيْن، مع بَيانِ طُرُقِ إقْنَاعِهم وَهِدايَتِهم.
١٦ ـ الْمَسَائِلُ الْمُهِمَّةُ فِي التَّجْوِيدِ والْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ.
١٧ ـ عِبَاراتٌ أثَّرَتْ عَلَيَّ وَغَيَّرَتْ في حَيَاتِي. (الطبعة الثانية).
١٨ ـ عَبْقرِيَّةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (الطبعة الثانية).
١٩ ـ بَوَّابَةُ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ. (الطبعة الثانية).
٢٠ ـ صِنَاعَةُ طَالِبِ عِلْمٍ مَاهِرٍ. (الطبعة الثانية).
٢١ ـ صِنَاعَةُ خَطِيبٍ مَاهِرٍ.
٢٢ ـ الْأُنْسُ بِالله تَعَالَى. (الطبعة الثانية).
٢٣ ـ تَقريبُ فَتَاوى ورسائل شَيْخِ الإسْلام ابْنِ تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (الْمَجْمُوعَةُ الْأُولى).
٢٤ ـ تَقريبُ فَتَاوى ورسائل شَيْخِ الإسْلام ابْنِ تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَة).
٢٥ ـ تَقريبُ فَتَاوى ورسائل شَيْخِ الإسْلام ابْنِ تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (الْمَجْمُوعَةُ الثَّالِثة).
٢٦ ـ فنُّ التَّعَامُلِ واكْتِسَابِ الْأَخْلَاقِ.
٢٧ ـ الرُّقْيَةُ الشَّرْعيَّة بين باعةِ الأوهام وأصلها الشرعيّ، قصص وعبر.
٢٨ ـ غِذَاءُ الْعُقُولِ وَصِفَاتُ الْعُقَلَاء.
٢٩ ـ نَثْرُ الْخَوَاطِرِ.
٣٠ ـ حَدِيْقَةُ الْمُتَنَبِّي.
٣١ ـ نصيحَتِي لك يا وَلَدِي.
٣٢ ـ فَلَذَاتُ الْأَكْبادِ.
٣٣ ـ الْمُخْتَارُ من تَفْسِيرِ الْمَنَار.
٣٤ ـ الْإِنْصَافُ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
٣٥ ـ تَقْرِيبُ فَتَاوَى ابْنِ عُثَيْمِين رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (العبادات).
٣٦ ـ تَقْرِيْبُ السِّيْرَةِ النَّبوِيَّةِ.